وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس الرقم:.....

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

بعنوان :

مجموعة البريكس وتحديات انضمام الجزائر لها

من إعداد الطلبة : تحت إشراف الاستاذ(ة)

عزيزي فارس	**بوقزاطة سليم**	**مشرفا**
جمال عصام		
سلمان حسين		**ممتحنا**
ميموني سمير		**رئيسا**

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم اللّهّ الرحمن

الرحيم

الإهداء

إلى أمي وأبي،

وكل من أحب،

والى أصدقائي والى كل من شجعني وساندني على اكمال دراستي،

والى اخوتي، محمد امين، عبد الجليل

فارس

الإهداء

إلى الوالدين،

وكل من أحب،

والى أصدقائي الى كل من شجعني وساندني على اكمال دراستي،
والى زوجتي وابنائي،

عصام

الشكر والتقدير

نشكر الله ونحمده كثيرا على هذه النعمة الطيبة والنافعة،

نعمة العلم والبصيرة،

ويشرفنا ان نتقدم بجزيل الشكر والثناء والتقدير الى كل

من مد لنا يد العون وساهم

في تذليل ما وجهنا من صعوبات نخص بالذكر الأستاذ

المشرف

" بوقزاطة سليم "،

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة

الملخص:

ان مجموعة البريكس ماهي الا شكل من اشكال الاندماجات الاقتصادية المعاصرة، تشكلت مجموعة البريكس سنة 2006 من أربعة دول وهي (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) ،مشكلة بذلك ما يعرف BRIC ، وعقدت اول مؤتمر لها سنة 2009 وفي سنة 2012 ضمت دولة جنوب افريقيا وبهذا تشكل ما هو معروف بمجموعة البريكس .
تسعى هذه المجموعة الى التوسع وضم دول أخرى خاصة في الآونة الأخيرة بسبب اشتداد الصراع الاقتصادي بين هذه المجموعة و مجموعة G7.
ومن بين الدول التي تريد الانضمام الى هذه المجموعة نجد الجزائر، ونحن تناولنا في بحثنا هذا افاق انضمام الجزائر الى هذه المجموعة، تهدف هذه الدراسة الى رؤية مدى إمكانية انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس من خلال التطرق الى اهم خصائص الاقتصاد الجزائري، اهم التحديات التي تواجه الجزائر في سبيل الانضمام، وتطرقنا الى مكاسب الجزائر في حال انضمامها الى مجموعة البريكس.
من النتائج المتوصل لها في البحث ان الجزائر تعتمد في جل صادراتها على المحروقات، فهي تحتاج الى تنويع صادراتها كما تحتاج الى القيام بالإصلاحات الاقتصادية، رأينا معدل النمو السريع وضخامة الناتج المحلي الاجمالي لتكتل البريكس الذي يؤكد قوة هذا التكتل وأن الجزائر ستستفيد بدرجة كبيرة في حال انضمامها لهذه المجموعة كونها ستدخل سوق كبيرة جدا.
قدمت الجزائر طلب رسمي من اجل الانضمام لهذه المجموعة، حيث لاقت ترحيبا كل من روسيا والصين.
الاقتصاد الجزائري وبصفة عامة يعاني من اختلالات هيكلية تسعى الدولة الجزائرية الى ضبطها ومحاولة تأهيل اقتصادها بما يتماشى ومتطلبات ومعايير القبول من طرف هذا التكتل.

Summary:

The BRICS group is only a form of contemporary economic integration ,the BRICS group was formed in 2006 from four countries (Brazil, Russia, India, China), forming what is known as BRIC, and held its first conference in 2009 and in 2012 it included the state of South Africa, thus forming what is known as the BRICS group.
This group seeks to expand and include other countries, especially recently due to the intensification of the economic conflict between this group and the G7 group.
Among the countries that want to join this group, we find Algeria, and we have discussed in this research the prospects of Algeria joining this group, this study aims to see the extent of the possibility of Algeria joining the BRICS group by addressing the most important characteristics of the Algerian economy, the most important challenges facing Algeria in order to join, and we touched on the gains of Algeria if it joins the BRICS group.
One of the findings of the research is that Algeria relies on most of its exports on hydrocarbons, it needs to diversify its exports and it needs to carry out economic reforms. we have seen the rapid growth rate and the large GDP of the BRICS bloc, which confirms the strength of this bloc and that Algeria will benefit greatly if it joins this group because it will enter a very large market.
Algeria has submitted an official application to join this group, which was welcomed by both Russia and China.
The Algerian economy in general suffers from structural imbalances that the Algerian state seeks to control and try to rehabilitate its economy in line with the requirements and criteria of acceptance by this bloc.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	V
الملخص	VI
فهرس المحتويات	VIII
فهرس الجداول	IX
فهرس الأشكال	X
المقدمة العامة	أ-ه
الفصل الأول:الدول الأعضاء في مجموعة البريكس واهم تحدياتها	
المبحث الأول: مفهوم مجموعة البريكس والدول المؤسسة لها	3
المطلب الأول: النشأة والمفهوم	3
المطلب الثاني: الدول المكونة للبريكس	3
المطلب الثالث: مؤسسات وأجهزة البريكس	4
المبحث الثاني : الخصائص، المزايا والتحديات التي تواجه مجموعة البريكس	11
المطلب الأول: تصنيف دول البريكس	11
المطلب الثاني: خصائص اقتصادات الدول الاعضاء في تكتل البريكس	14
المطلب الثالث: مزايا ومقومات دول البريكس	19
المطلب الرابع: تحديات دول مجموعة البريكس	26
المبحث الثالث: فعالية السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس، واهمية مبادلاتها واستثماراتها	28
المطلب الأول: السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس	28
المطلب الثاني: التجارة البينية والخارجية لدول مجموعة البريكس	30
المطلب الثالث: التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس	33
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني: دراسة حالة الجزائر و آفاق انضمامها إلى مجموعة البريكس وأهم تحدياتها	
المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري	40
المطلب الأول: اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي	40

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري وضاهرة الفساد	42
المطلب الثالث: قلة الاتفاقيات الإقليمية عبر العالم التي أبرمتها الجزائر	45
المبحث الثاني: الاتفاقيات السابقة الموقعة من طرف الجزائر	47
المطلب الأول: آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر العربية الكبرى	47
المطلب الثاني: أثار انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر الإفريقية	51
المطلب الثالث: آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية	55
المبحث الثالث: آفاق الجزائر من اجل الانضمام إلى تكتل البريكس	61
المطلب الاول: معايير وشروط الانضمام لتكتل البريكس	61
المطلب الثاني: تحديات الاقتصاد الجزائري من أجل الانضمام إلى تكتل البريكس	63
المطلب الثالت : مكاسب الجزائر في حالة قبولها في تكتل البريكس	67
خلاصة الفصل الثاني	69
خاتمة عامة	71
قائمة المراجع	73

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1)	أقساط اشتراك كل عضو مؤسس في (NDB)	7
الجدول رقم (2)	مساهمات دول البريكس في (CRA)	10
الجدول رقم (3)	البيانات الأساسية لدول مجموعة البريكس لسنة 1202	25
الجدول رقم (4)	صادرات السلع والخدمات لدول مجموعة البريكس	31
الجدول رقم (5)	واردات السلع والخدمات لدول مجموعة البريكس(2020/2016)	33
الجدول رقم (6)	صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول البريكس (2020/2016)	35
الجدول رقم (7)	هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2018/2010)	41
الجدول رقم (8)	ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد (2012-2020)	44
الجدول رقم (9)	ترتيب الدول العربية في الاتفاقيات الاستثمارية 2022	45

الجدول رقم (10)	تطور قيمة التجارة الخارجية الكلية بين الجزائر والمنطقة خلال الفترة (2009-2015)	49
الجدول رقم (11)	قيمة التجارة الخارجية الكلية بين الجزائر والمنطقة خلال (2016-2021)	50
الجدول رقم(12)	المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا (2012-2019)	53
الجدول رقم (13)	اهم 10 شركاء تجاريين للجزائر فترة (2019-2020)	65

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1)	منحنى بياني يمثل صادرات السلع والخدمات لدول مجموعة البريكس خلال (2016-2020)	32
الشكل رقم (2)	التدفقات الخارجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس (2016/2020)	34
الشكل رقم (3)	التدفقات الداخلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس (2016/2020)	34
الشكل رقم (4)	مساهمة صادرات المحروقات في تشكيل الناتج المحلي الجزائري الإجمالي مقارنة بالصادرات خارج المحروقات فترة (2014-2021)	42
الشكل رقم (5)	جانب من قضايا الفساد التي مرت على الجزائر	43

المقدمة العامة

تمهيد

في الوقت الذي يسعى فيه الغرب للسيطرة عالميا ظهرت مجموعة البريكس لتعطي أملا في أن عالم القطب الواحد لن يستمر إلى الأبد ليس اقتصاديا فقط بل سياسيا كذلك، الأرقام التي تعلن أخيرا عن مجموعة البريكس اقتصاديا وإعلان دول عديدة الانضمام إلى هذه المجموعة تؤكد أن هذا التجمع الذي بدأ من خلال أربعة دول فقط، وبدأت من روسيا، شمل على تغيير كبير في موازين القوى الاقتصادية والسياسية عالميا. تم الإعلان أخيرا عن تفوق مجموعة البريكس لأول مرة على مجموعة السبعة الأكثر تقدما في العالم، وذلك بعد أن وصل إنتاج بريكس إلى 31.5% مقابل 30.7% للقوى السبعة، وحسب الجريدة الفرنسية (**Le journal Dimanche**) فإن الاتجاه الصعودي الذي اتخذه اقتصاد دول مجموعة البريكس يستمر خاصة في أسواق الهند والصين.

تهدف هذه المجموعة الدولية إلى زيادة العلاقات الاقتصادية فيما بينها بالعملات المحلية، ما يقلل الاعتماد على الدولار. وتدرس المجموعة انضمام أكثر من دولة كإيران والسعودية والجزائر، حيث قدمت هذه الدول طلبات الانضمام إلى هذا التكتل حيث تعتبر مجموعة البريكس أن توسيع هذه المجموعة هو أحد الأمور المهمة التي يتم العمل عليها حاليا.

قررت الجزائر الانضمام إلى هذه المجموعة وأودعت طلبا رسميا فيما رحب كل من روسيا والصين أكبر دول المجموعة برغبة الجزائر في الانضمام إلى هذا التكتل الاقتصادي.

إشكالية الدراسة

من ما سبق ذكره يتضح لنا أن تكتل مجموعة البريكس ما هو إلا شكل من أشكال التكتلات الاقتصادية الحديثة بمعدل نمو مرتفع ويحتمل هذا التكتل التوسع ليشمل دولا أخرى، ومنه نصيغ إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

ما المقصود بتكتل البريكس؟ وما هي المكاسب والتحديات في حال انضمام الجزائر إليها؟

لمعالجة هذه الإشكالية وبغية معرفة هذا التكتل ومستقبل انضمام الجزائر إليه، نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بمجموعة البريكس وما هي أهم خصائصها؟
2. ما هي أهم مقومات الاقتصاد الجزائري؟
3. ما هي أهم المكاسب والتحديات في حال انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس؟

فرضيات الدراسة

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة:

- إن مجموعة البريكس تحالف اقتصادي تشكل من قبل اهم الدول الناشئة الكبرى في العالم.
- الجزائر لها مقومات اقتصادية وثروات طبيعية تؤهلها إلى الانضمام إلى هذه المجموعة.

- ستحقق الجزائر مكاسب كبيرة تجارية واقتصادية عند انضمامها إلى هذا التكتل.

خطوات الدراسة

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من فصلين كالتالي:

- **الفصل الأول:** تم تخصيصه لدراسة شاملة حول مجموعة البريكس حيث تطرقنا للنشأة والمفهوم، خصائص ومزايا الدول المكونة للبريكس وكذلك حجم اقتصاديات الدول المكونة لهذا التكتل.
- **الفصل الثاني:** تناولنا فيه خصائص الاقتصاد الجزائري واهم الاتفاقيات الموقعة من طرفه ، وأخيرا معايير وشروط قبول أعضاء من طرف تكتل البريكس واهم تحديات الاقتصاد الجزائري من اجل ان يتم قبول عضويته داخل هذا التكتل الاقتصادي الهام والمكاسب الاقتصادية التي يحصلها من هذا الانضمام.

صعوبات الدراسة

- النقص الكبير في المراجع لكونه موضوع حديث.
- صعوبة الحصول على معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري وإن وجدت لا تكون دقيقة، وفي كثير من الأحيان متضاربة ومتناقضة.

المنهج المتبع

نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق ونسلط الضوء على مكوناته، وللإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها نرى بأن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل المشكلة المدروسة، حيث نعتمد على أسلوب الاستقراء والاستنتاج من أجل توضيح مختلف المفاهيم محل الدراسة، والمنهج التاريخي فيما يخص بعض الأجزاء المختلفة بتاريخ تكتل البريكس.

الدراسات السابقة

1. **بلعربي علي جامعة مستغانم:** مقالة بعنوان التعاون في اطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد في مجلة الباحث للدراسات الاكادمية المجل 08 العدد 01 السنة 2021، هدفت هــذه الدراسة الى تقييم الدور المحتمل لمجموعة البريكس في العلاقات الدولية واثرها على بنية وطبيعة النظام الدولي، وبعد تحليل المعطيات توصلت هده الدراسة الى نتيجة مفادها بان البريكس تسعى الى اصلاح النظام الدولي ولا تسعى الى تغييره.
2. **د. ام البنين معلم ، د. لزهر وناسي ، جامعة باتنة:** مقالة بعنوان دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي في مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد 16 العدد 04 ديسمبر سنة 2021 ، هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير ظهور مجموعة بريكس الاقتصادية كتكتل اقتصادي عالمي ناشئ وصاعد على مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية وتفاعلاتها، وعلى اتجاهات التنافس الاقتصادي العالمي بين الكتلة الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الصناعية الغربية الرأسمالية،

ومجموعة الدول الصاعدة اقتصاديا وتكنولوجيا والتي تعتزم احداث تعديلات ومراجعات في هيكل النظام الاقتصادي العالمي، والتي تأتي دول تكتل البريكس في مقدمتها خاصة بعد سلسلة الازمات المالية والنقدية والهيكلية التي باتت تعصف بمجمل الاقتصاد العالمي. فهذه الدراسة تناقش في مدى إمكانية تكتل البريكس لخلق مؤسسات مالية ونقدية تؤسس من خلالها لبناء نظام اقتصادي أكثر استقرارا واستقلالية.

3. **وافية تجاني، جامعة باتنة 1**: مقالة بعنوان واقع وتحيات الاقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية) في مجلة دراسات وابحاث في الطاقات المتجددة، المجلد 08 العدد 02 سنة 2021، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق لأهم المحطات التي مر بها، كما هدفت إلى معرفة مختلف التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والإصلاحات المتخذة في ذلك.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أن الاقتصاد الجزائري مر بثلاث مراحل رئيسية كانت أشدها قسوة مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، كما وصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات ويشهد نموا بطيئا في المرحلة الحالية، وهو يحاول التكيف مع التغيرات الحاصلة ومحاولة التوجه نحو نموذج النمو والتنويع.

الفصل الأول: الدول الأعضاء في مجموعة البريكس واهم تحدياتها

تمهيد

تعتبر التكتلات الاقتصادية السمة الرئيسية في الاقتصاد الدولي الحديث، وقد تزايد عدد وأشكال التعاون والتنسيق والاندماج في مناطق العالم المتقدمة والناشئة وكذلك النامية، وبالرغم من الفرص التي تتيحها هذه التكتلات لاقتصاد الدول المشاركة فيها، فإن استقرارها أو توسعها أو حتى زوالها يبقى هاجسا يؤرق هذه الدول. ومن بين هذه التكتلات نذكر تكتل مجموعة البريكس **(BRICS)** والذي يعتبر نموذج لتكتل اقتصادي ناجح للدول من قارات مختلفة.

المبحث الأول: مفهوم مجموعة البريكس والدول المؤسسة

مجموعة البريكس تأسست في 2006 كمنظمة سياسية للتعاون الاقتصادي، بها اقتصادات متقاربة بالحجم، وأخذت تسميتها من الحروف الأولى للدول المكونة لها، وعقدت أول مؤتمر لها في سنة 2009، ومثل أي تكتل آخر أنشأت أجهزة ومؤسسات مالية لتدعيم هذه المجموعة.

المطلب الأول: النشأة والمفهوم

إن كلمة بريكس هي اصطلاح يحمل اختصارات للأحرف الأولى للكلمة الإنجليزية **(BRICS)**، وهي كلمة مكونة من الأحرف الأولى لأسماء خمسة دول، تمتاز بمعدلات نمو كبيرة، وحسب الترتيب للحروف: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا. صاغه لأول مرة الباحث الاقتصادي لمؤسسة "**جولدمان ساكس**" "**Goldman Sachs**" للأبحاث الاقتصادية الاقتصادي "جيم أونيل" "**Jim O'Neill**" سنة 2001 [1]، في ورقة بحثية بعنوان "بناء اقتصاد عالمي أفضل بريكس **BRICS** "، والجدير بالذكر أنه خلال هذه المرحلة كان التكتل يضم أربعة دول فقط هي البرازيل، روسيا، الهند والصين.

حين اجتمع وزراء خارجية البرازيل، روسيا، الهند والصين لأول مرة في اجتماع هامشي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2006، وبعدما عقدت مفاوضات القمة الأولى لهم بمشاركة الدول المؤسسة في 16 ماي 2008، استضاف ايكاترينبرغ اجتماع وزراء خارجية البريكس بمبادرة من روسيا، حيث صدر بيان مشترك يعكس المواقف المشتركة بشأن قضايا التنمية العالمية، ثم تم اتخاذ خطوة مهمة أخرى في 9 جويلية 2008، عندما التقى رؤساء كل من الدول الأعضاء على هامش قمة الثمانية (8) في تويا كوابان بمبادرة روسية.

وبناءا على هذه المبادرة في 16 جوان 2009، استضاف ايكاترينبرغ قمة البريك "**BRIC**" الأولى وتم إصدار بيان مشترك، حدد فيه أهداف تكتل البريك، ومن بين هذه الأهداف تعزيز الحوار والتعاون بين قادة البريك "**BRIC**" بطريقة تدريجية واستباقية وواقعية ومنفتحة وشفافة[2]، وبعد الاجتماع الثاني لقمة البريك "**BRIC**" عام 2010 في برازيليا تم دعوة جنوب أفريقيا لحضور اجتماع القمة لعام 2011 في "سانيا" كعضو في المجموعة مضيفة "**S**" إلى اختصار "**BRIC**" وأصبحت فيما يعرف حاليا بـ "**BRICS**".

المطلب الثاني: الدول المكونة للبريكس

تتشكل مجموعة البريكس من خمس دول تعتبر من أكبر الاقتصاديات الناشئة وتتمثل هذه الدول في البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا.

---

[1] ليلى عاشور، سالي موفق، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس نموذجا، مجلة الأكاديمية العلمية العراقية، 2016، ص 6.

[2] معلم أم البنين، دور تكتل البريكس في النظام الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم سياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2022، ص 2.

تختلف مجموعة "البريكس" بشكل كبير على بقية أشكال التجمعات والتكتلات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، حيث لا يوجد رابط مشترك بين الدول الخمس سواء كان سياسيا، اقتصاديا أو ثقافيا، أو حتى جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة كما يوجد تباين في درجات النمو الاقتصادي ومعدلات الإنتاجية، حيث:

البرازيل: تعد هذه الدولة خامس أكبر الدول مساحة في العالم، يقدر عدد سكانها ب أكثر من 212 مليون نسمة، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 6170$ عام 2020.[1]

روسيا: تعد أكبر دولة من حيث المساحة، إذ تغطي أكثر من 17 مليون كم²، ويبلغ عدد سكانها أكثر من 146 مليون نسمة[2]، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي ب 27960$ سنة 2022.[3]

الهند: تعتبر سابع أكبر دولة من حيث المساحة وثانيها من حيث عدد السكان أكثر من 1.428.6 مليار نسمة، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي ب: 7333$ سنة 2022.

الصين: هي الدولة الأكثر سكانا في العالم، وبمساحة إجمالية قدرها 9.6 مليون كلم²، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب: 12.556.3$ سنة 2022.

جنوب إفريقيا: تحتل المركز الخامس والعشرين (25) من حيث المساحة في العالم، بمساحة إجمالية قدرها، 1.220.0000 كلم²، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 7.055$ سنة 2022.

المطلب الثالث: مؤسسات وأجهزة البريكس

بعد تكوين التكتل الاقتصادي للدول الأعضاء، كان ولابد من تكوين مؤسسات مالية تجسد الدور الحقيقي لهذا التجمع، وقد انبثق في اجتماع وزراء الدول الأعضاء اتفاقيات لتكوين:

- بنك البريكس للتنمية الجديد
- صندوق الترتيبات الاحتياطية CRA

1. بنك البريكس للتنمية الجديد

في قمة البريكس الرابعة بنيودلهي (2012)، رأى قادة الدول الأعضاء في وجوب تكوين وإنشاء بنك إنمائي جديد لتعبئة الموارد للبنية التحتية، وتجسيد مشاريع التنمية المستدامة في البريكس والاقتصاديات الناشئة الأخرى، وكذلك في الدول النامية. وتمت دراسة جدوى هذه المبادرة من طرف وزراء المالية للدول الأعضاء في البريكس، وتم تقديم تقرير في القمة القادمة 2013، وفي أعقاب التقرير الصادر عن وزراء المالية في قمة البريكس الخامسة في ديربان 2013، اتفق القادة على إنشاء بنك التنمية الجديد، كما تم الاتفاق على أن المساهمة الأولية للبنك يجب أن تكون كبيرة وكافية حتى تكون فعالة في تمويل البنية التحتية.

[1] www.softarabia.com
[2] www.datasea.xyz.com
[3] www.dataalbanckaldamali.org

خلال قمة البريكس السادسة في فورتاليزا (2014) وقع الزعماء على اتفاقية إنشاء بنك التنمية الجديد (**NDB**).[1]

انطلق بنك التنمية الجديد (**NDB**) برأس مال مبدئي مصرح به ب 100 مليار $ مقسمة إلى مليون سهم، بقيمة أسمية تبلغ 100 ألف دولار لكل سهم، يبلغ رأس المال المكتتب الأولي لهذا البنك بـ 50 مليار دولار مقسمة إلى أسهم مدفوعة (10 مليار دولار) وأسهم قابلة للاستدعاء (40 مليار دولار)، تم توزيع رأس المال المكتتب الأولي للبنك بالتساوي بين الدول الخمس الأعضاء، ينصّ الاتفاق بشأن بنك التنمية الوطني على أن لكل عضو صوت واحد، ولن يتمتع أي عضو بحق النقض (**Vito**).

يقع المقر الرئيسي للبنك في شنغهاي الصين، ويقع المكتب الإقليمي الأول لبنك التنمية الوطني في جوهانسبرغ (جنوب إفريقيا)، تم إنشاء المكتب الإقليمي الثاني عام 2019 في ساو باولو بالبرازيل، تليها مدينة جيفت بالهند وموسكو (روسيا).[2]

1.1. الأهداف من إنشاء بنك التنمية الجديد

- زيادة تأثير التنمية إلى الحد الأقصى بطريقة سريعة.[3]
- تنمية الدول الأعضاء ودعم النمو الاقتصادي، وتعزيز التنافسية، وتسهيل خلق وظائف العمل.
- بناء منصة تواصل بين الدول الأعضاء.
- يقوم البنك بتعبئة الموارد اللازمة لتمويل مشاريع البنى التحتية في دول البريكس، وكذلك اقتصاديات الدول الناشئة والبلدان النامية.[4]

2.1. وظائف البنك

- استخدام الموارد المتاحة لها لدعم البنية التحتية، ومشاريع التنمية المستدامة، وهذا من خلال توفير القروض والضمانات والإنصاف في المشاركة وغيرها من الأدوات.
- تقديم المساعدة الفنية لإعداد البنى التحتية لتحقيق الأهداف المرجوة.
- إنشاء أو تكليف الإدارة بأموال خاصة لخدمة أغراضها.
- يرى بنك (**NDB**) التعاون مع المنظمات الدولية، والكيانات سواء كانت عامة أو خاصة ويقبل حتى أن يحضر أعضاء من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اجتماعات (**NDB**) كملاحظين ويشجع الشراكة بغية فعالية العمل الجماعي.

3.1. الهيكل التنظيمي

ويتكون بنك التنمية الجديد (**NDB**) من مجلس المحافظين، مجلس الإدارة ونواب.

أ. مجلس المحافظين

[1] **الموقع الرسمي للبنك** www.NDB.consulted
[2] الموقع الرسمي للبنك.
[3] نفس المرجع السابق.
[4] اتفاقية بنك التنمية الجديد www.ndbconsulted.com

يتكون مجلس المحافظين من حاكم واحد، ونائب من قبل كل عضو مؤسس، ويكون المحافظون على المستوى الوزاري، ويمكن استبدالهم بشروط حسب رغبة العضو. كما لا يجوز لأي بديل التصويت إلا في حالة غياب مديره، ويقوم المجلس سنويا باختيار واحد من المحافظين كرئيس.

يعقد مجلس المحافظين مرة في السنة كما يمكن عند الضرورة أو عندما يطالب المديرون بعقد جلسات أخرى، بدعم أعضاء مجلس الإدارة، كلما دعا إلى ذلك الأعضاء ويكون عددهم محدد من طرف مجلس المحافظين. وكان أول مجلس عقد للمحافظين في شنغهاي يوم 20 جويلية 2016.[1]

- يكون النصاب القانوني لأي اجتماع لمجلس المحافظين من الأغلبية أي ثلاثة فما أكثر.
- يجوز لمجلس المحافظين وأعضاء مجلس الإدارة (الحد المسموح به) أن يعتمدوا القواعد والأنظمة اللازمة لأعمال البنك.

ب. مجلس الإدارة

يقوم كل عضو مؤسس بتعيين مدير واحد ونائب عنه، يتم إنشاء مجلس المحافظين حسب الأغلبية الخاصة التي بموجبها يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والنواب، بحيث يكون العدد الإجمالي للمديرين لا يزيد عن عشرة:[2]

- مجلس الإدارة هو المسؤول عن إدارة العمليات العامة للبنك، ولهذا الغرض يتعين عليهم ممارسة جميع الصلاحيات المخولة لهم من طرف المحافظين.
- المدة القانونية لأعضاء مجلس الإدارة سنتين، كما يمكن إعادة انتخابهم، إلا المدير فإنه يستمر في عمله حتى يتم اختيار الذي يخلفه.
- النواب لهم كامل الصلاحيات في حالة غياب المدراء
- النصاب القانوني لأي اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة هو أغلبية أعضاء مجلس إدارة.

ج. الرئيس والموظفون

- ينتخب مجلس المحافظين رئيسا من أحد الأعضاء المؤسسين على أساس التناوب، يكون الرئيس عضوا في مجلس الإدارة ولكن لا يجوز له التصويت، كما يجوز للرئيس المشاركة في اجتماعات مجلس المحافظين دون تمكنه من التصويت داخل هذه الاجتماعات، كما يمكن إنهاء مهامه من طرف مجلس المحافظين بالتصويت.
- يكون الرئيس رئيسا لموظفي البنك، ويقوم بالأعمال العادية له.
- تمتد ولاية الرئيس لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد.
- يدين الرئيس ونواب الرئيس وأعضاء الأمانة وجميع الموظفون داخل البنك في أدائهم لواجباتهم بالكامل للبنك وليس لأي سلطة أخرى، كما يجب على كل عضو أن يحترم الطابع الدولي لهذا الواجب.

4.1. العضوية والتصويت

[1] www.xinhuanek.com (06/04/2023)
[2] اتفاقية بنك التنمية الجديد.

أولا: الاشتراك في العضوية لبنك التنمية الجديد

يتمثل الأعضاء المؤسسون للبنك في البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، بينما يمكن للأعضاء الجدد الانضمام للبنك، حيث تحتفظ دول البريكس بحد أدنى (55%) من إجمالي أسهم البنك، وتكون العضوية مفتوحة للأعضاء المقترضين وغير المقترضين.[1]

- يشترك كل عضو في أسهم رأس مال البنك، عدد الأسهم المراد شراؤها في البداية من قبل أعضاء المؤسسون والتي تحدد التزام كل عضو كلا من رأس المال المدفوع والقابل للاستدعاء، كما يتم تحديد عدم الأسهم المراد شراؤها من طرف أعضاء آخرين بواسطة مجلس المحافظين (وكمثال على ذلك انضمام مصر إلى مجموعة **NDB**).[2]
- أي زيادة في اشتراك أي عضو في رأس المال لا تصبح سارية المفعول ولا تعطي لصاحبها حقوق إضافية.

ويتم دفع الاشتراكات وفق الخطة التالية (المتفق عليها):[3]

- كل عضو من الأعضاء المؤسسين ملزم أن يشترك بـ 100 ألف سهم بإجمالي 10 مليار دولار مقسمة إلى: 2 مليار دولار رأس مال مدفوع (يقابله عشرون ألف سهم)

  8 مليار دولار قابلة للاستدعاء (يقابلها ثمانون ألف سهم)

- عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم سداد المبلغ الذي اشترك به كل عضو من الأعضاء الخمسة المؤسسين في رأس مال المصرف بالدولار الأمريكي في (7) سبعة أقساط على النحو المنصوص عليه في الجدول (01) التالي:

الجدول رقم (1) أقساط اشتراك كل عضو مؤسس في (NDB)

الدفع في رأس المال لكل بلد بالدولار $	القسط
150 مليون	01
250 مليون	02
300 مليون	03
300 مليون	04
300 مليون	05
350 مليون	06
350 مليون	07

المصدر: الملحق رقم (02) من اتفاقية إنشاء البنك.

[1] www.arightsindevelopment.org

[2] www.sis.gov.eg /story (08/05/2023)

[3] الملحق رقم (01) من اتفاقية بنك التنمية الجديد.

أي ما مجموعه اثنان مليار دولار (2 مليار $)

- يحدد مجلس المحافظين عدد الأسهم التي يجب أن يكتسبها في البداية الأعضاء الآخرون بمناسبة قبول انضمامهم.
- يجب أن يتم دفع القسط الأول من قبل كل عضو في غضون ستة أشهر بعد دخول هذه الاتفاقية، حيز التنفيذ يستحق القسط الثاني بعد 18 شهر من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ. أما الأقساط الخمسة المتبقية تسبح مستحقة على التوالي كل سنة من تاريخ استحقاق القسط السابق.
- يحدد مجلس المحافظين مواعيد دفع المبالغ المكتسبة من قبل أعضاء البنك إلى مخزون رأس المال المدفوع.
- لا يخضع الدفع بالمبالغ المكتتب بها في المخزون الرأسمالي، من قبل أعضاء البنك إلى مخزون رأسمالي مدفوع.
- لا يخضع الدفع بالمبالغ المكتتب بها في المخزون الرأسمالي القابل للاستدعاء في البنك، إلا عند الحاجة الملحة من قبل البنك للوفاء بالتزاماته جراء اقتراض الأموال لإدراجها في موارد رأس المال العادية أو الضمانات التي يمكن تحميلها على هذه الموارد وفي حالة إجراء مثل هذا الاستدعاء فيمكن أن يتم السداد وفقا لخيار العضو المعني عملة قابلة للتحويل أو بالعملة المطلوبة لتنفيذ التزام البنك لغرض إجراء الاستدعاء.
- يجب أن تكون الاستدعاءات على الاشتراكات غير المدفوعة موحدة في النسبة المئوية على جميع الأسهم القابلة للاستدعاء.

2. صندوق الترتيبات الاحتياطية

1.2. نشأة صندوق الترتيبات الاحتياطية

تأسس الصندوق سنة 2015 من قبل الدول الأعضاء في البريكس: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، حيث تم تشكيل الأساس القانوني له من خلال معاهدة أو ما يعرف بوثيقة ترتيب احتياطي البريكس، والذي تم توقيعه في **"فورتاليزا"** البرازيل في 15 جويلية 2014. وقد دخل حيز التنفيذ بعد مصادقة جميع دول البريكس والتي تم الإعلان عنها في القمة السابعة للبريكس، جويلية 2015.[1]

حيث اتفق الأطراف على وضع ترتيبات لاحتياطي ذاتي الإدارة، للحد من ضغوط ميزان المدفوعات قصير الأجل، وتقديم الدعم المتبادل لتعزيز الاستقرار المالي حيث أن هذه الترتيبات الاحتياطية يجب أن تسهم في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمي وتكون عنصر مكمل للترتيبات النقدية والمالية الدولية القائمة.

2.2. تعريف صندوق الترتيبات الاحتياطية

بموجب اتفاق دول البريكس، تم إنشاء ما يسمى صندوق الترتيبات الاحتياطية **(CRA)** يكون مقابل لصندوق النقد الدولي، ويتمثل هذا الصندوق في كونه إطار لتوفير الدعم من خلال السيولة

[1] In Wikipedia"Brics Contingent Reserve Arrangement"

والأدوات الاحترازية، استجابة لضغوط مدفوعات الفائدة الفعلية أو قصيرة الأجل، حيث يعتبر هذا الصندوق كقوة موازنة لمؤسسة صندوق النقد الدولي.[1]

3.2. أهداف الصندوق

تتمثل أهداف الصندوق في:

- مواجهة آثار خروج رأس المال المفاجئ.
- تجنب مخاطر تخفيض قيمة العملات، من خلال عملية تبادل العملات مع الصندوق كإجراء احترازي لمساعدة هذه الدول في تجنب الأزمات التي يمكن أن تواجه عملاتها وهي المهمة الأساسية لصندوق النقد الدولي.
- تقديم إطار لتوفير الدعم من خلال السيولة واستخدام الأدوات الاحترازية للاستجابة للضغوطات المحتملة أو للمدى القصير لميزان المدفوعات.
- توفير الحماية ضد ضغوطات أزمة السيولة العالمية وكذلك المساعدة في صد أزمات العملة وموازنة المدفوعات.

4.2. الهيكل التنظيمي لـ صندوق الترتيبات الاحتياطية

ويتشكل هذا الصندوق من مجلس المحافظين، مجلس الإدارة ولجنة قائمة بالأعمال.[2]

أ. مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ واحد وآخر مناوب، يعينه لكل بلد عضو من البريكس ويجب أن يكون المحافظ وزيرا للمالية أو محافظ للبنك المركزي، أو يشغل وظيفة مماثلة، يتخذ مجلس المحافظين القرارات بتوافق الآراء ويكون مسئولا عن القرارات رفيعة المستوى والإستراتيجية الصادرة عن (**CRA**).

ب. اللجنة القائمة

تكون اللجنة القائمة مسؤولة عن المستوى التنفيذي، والقرارات التنظيمية والتشغيلية الصادرة عن (**CRA**) وتتألف من مدير واحد ومدير ينوب عنه يعينه كل طرف، يتم تعيين هؤلاء من مسؤولي البنك المركزي، ما لم يقرر غير ذلك الطرف المعني.

تسعى اللجنة القائمة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع المسائل، تُتخذ قرارات اللجنة القائمة بأغلبية بسيطة من التصويت المرجح للأطراف المزودة وتتخذ القرارات بتوافق الآراء (الأطراف)، حيث يتم تحديد الفرق المنسوب لتصويت كل طرف كما يلي:

- يتم توزيع 5% من إجمالي قوة التصويت بالتساوي بين الأطراف.
- يتم توزيع الباقي بين الأطراف حسب الحجم النسبي للالتزامات الفردية.

[1] " BRICS Development bank on agenda of the BRICS summit"

[2] اتفاقية صندوق الترتيبات الاحتياطية.

5.2. العضوية

أولا: الدول الأعضاء

تتمثل الدول الأعضاء المؤسسة لصندوق الترتيبات الاحتياطية (**CRA**) في كل من البرازيل، روسيا، الصين، الهند وجنوب إفريقيا (أعضاء البريكس)، ولم يتم تحديد أي شرط للانضمام لهذا الصندوق في أي بند من بنود تأسيسه.

ثانيا: إيقاف العضوية[1]

- يجوز لأي طرف الانسحاب من هذه الاتفاقية بإخطار الأطراف الآخرين بنيته الانسحاب قبل ستة أشهر من تاريخ الانسحاب المتوقع.
- لا يسمح بالانسحاب من المعاهدة من قبل أي طرف لمدة خمس سنوات من دخولها حيز التنفيذ.
- خلال فترة الستة أشهر هذه يقدم الطرف الذي أعطى إشعارا بالانسحاب الفرصة للأطراف الأخرى للتعبير عن وجهات نظرهم بشأن نية هذا العضو ولكن ليس له الحق في طلب أو تقديم التزامات بتوفير الموارد المالية اللازمة.

ثالثا: رأس مال الصندوق

عكس ما نجده في مجموعة بنك البريكس في تكوين رأس المال المساهم والذي يكون بالتساوي بين الأعضاء، فإن تمويل صندوق الاحتياطات يكون حسب الجدول رقم (02) التالي:

الجدول رقم (2) مساهمات دول البريكس في (CRA)

الدول	المساهمة في رأس المال (مليار $)	إمكانية السحب (مليار $)	حقوق التصويت %
البرازيل	18	18	18.10
الصين	41	21	39.95
الهند	18	18	18.10
روسيا	18	18	18.10
جنوب إفريقيا	5	10	5.75
المجموع	100	85	%100

Source: en.wikipedia.org

يتضح من الجدول أن مجموع المساهمات في رأس المال هي 100 مليار دولار ولكن ليست بالتساوي بين الدول الأعضاء، حيث نجد أن الصين ساهمت بـ 41 مليار دولار وجنوب إفريقيا بـ 5 مليار دولار أما مساهمات باقي الأعضاء فهي 18 مليار دولار.

[1] اتفاقية صندوق الترتيبات الاحتياطية.

المبحث الثاني: الخصائص، المزايا والتحديات التي تواجه مجموعة البريكس

الشيء الذي يؤكد على قوة تأثير مجموعة البريكس هو أنه تقريبا نصف سكان العالم يعيشون داخل الدول المكونة لهذا التكتل، بالإضافة إلى قدراتها العسكرية الكبيرة، تمتاز اقتصاداتها بسرعة نموها ومجموع ناتجها المحلي الإجمالي يفوق الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة(G7) سنة 2022.

المطلب الأول: تصنيف دول البريكس

1. معايير تصنيف الدول

تصنف الدول وتسجل في خانات التقدم ودرجات النمو والنضج أو في المراتب الأقل نموا، يتباين ويختلف حسب المدارس الاقتصادية والمقاييس المتبعة فيها:[1]

1- تصنيف منظمة التجارة العالمية.

أخفقت هيئة الخبراء في منظمة التجارة العالمية، في وضع تصنيف عالمي جديد للتطور الاقتصادي لدول العالم، والاتفاق على معايير تحدد بشكل قاطع. وقد ناقشت تلك الهيئة عشرات الافتراحات لتصنيفات جديدة لكن أكثرها قبولا تصنيف يقفز بالدول النامية إلى ثلاثة أصناف متباينة الدول الأقل نموا (دخل الفرد فيها أقل. 900 دولار) ، من الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض (دخل الفرد 901 - 3035 دولار) الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع (دخل الفرد 3035 - 9385 دولار)، ويرى المقترح أن تحدد الدول الأعضاء نفسها الانتماء إلى أي من المجموعات بحرية وهذا ما ترك تناقضات كبيرة، وتغييرا في الدخل من أجل البقاء في تصنيف ما، والتمتع بمزاياه واستثناءاته الضريبية.

ونظرا لتعذر التعريف الفني المحدد والجامع المانع في الأمم المتحدة نفسها، فإن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة، إيسلندا، أستراليا، إسرائيل، اليابان، نيوزيلندا، جبل طارق وسويسرا صنفت جميعها دولا متطورة. أما اقتصاديات أوروبا الشرقية التي لا تزال خارج عضوية الاتحاد الأوروبي فقد سميت بالاقتصاديات الإنتقالية، في حين صنفت كل دول العالم الأخرى كدول نامية، وهذا يعني أن دول الخليج العربي وكل دول أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى النمور الآسيوية والصين اعتبرت دولا نامية، على الرغم من أن أكثرية هذه الدول التي تتمتع بناتج محلي أعلى قيمة من الناتج المحلي لبعض الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي، كما تعمل المنظمة على تنشيط الاقتصاد العالمي بالتأثير إيجابيا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق فتح آفاق جديدة للاستثمارات، العمالة ونقل التكنولوجيا الذي سينعكس إيجابيا على اقتصاديات الدول النامية. بالإضافة إلى هذا من المرتقب أن تكون منظمة المنتدى العالمي للتجارة الذي يهدف إلى تسهيل انتقال حركة السلع والخدمات بين مختلف الدول، دون تفرقة حالة الدول النامية خاصة ونحن في عهد التكتلات الاقتصادية والمنافسة الشديدة.

2- التصنيف حسب تقرير التنمية البشرية:

[1] عادل بلجبل،"ضاهرة النشوء الاقتصادي دراسة في المفهوم والمرتكزات،مقالة في مجلة الاقتصاد الصناعي،المجلد09/العدد02(2019)، ص69

أشار تقرير التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2007 2008، وبناء على البيانات المتوافرة لأعضاء في الأمم المتحدة، إضافة إلى هونغ كونغ والأراضي الفلسطينية، وبقيت 17 دولة لم تتوافر المعطيات اللازمة لتصنيفها من بينها العراق وأفغانستان والصومال. لقد ركز التقرير على التصنيف وفقا لأربع طرق هي:

أ. بالنسبة للتنمية البشرية: فقد دمج التقرير عناصر من مؤشر الرفاه المركب تشمل معدلات الأعمار مستوى التعليم والدخل وتوزيع الثروة.

ب. أما حسب الدخل فقد تم تصنيف الدول وفقا لمجموعات دخلية باستخدام التصنيفات الخاصة بالبنك الدولي: دخل مرتفع (10726 دولارا للفرد) ودخل متوسط (أقل من 10726 دولارا للفرد) ودخل منخفض (875 دولارا أو أقل).

ت. حسب المجاميع الرئيسية في العالم: فقد صنفت الدول إلى دول نامية تشمل وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ث. أما حسب المناطق فقد تم تقسيم الدول النامية حسب المناطق الإقليمية، إلى دول عربية وشرق آسيا والهادي أمريكا اللاتينية أمريكا الشمالية، المكسيك، جنوب آسيا، أوروبا الغربية، إفريقيا جنوب الصحراء، وسط أوروبا وأوروبا الشرقية.

ويتناول تقرير التنمية البشرية كيفية مساهمة العمل في تعزيز التنمية البشرية في ظل تغيرات متسارعة تطال عالم العمل وتحديات كبرى لا تزال قائمة. وينطلق التقرير من مفهوم واسع للعمل، لا يقتصر على الوظيفة، بل يتجاوزها إلى العمل التطوعي والإبداعي، ويتعمق في الصلة بين العمل والتنمية البشرية، ويركز على العمل في الرعاية والعمل المدفوع الأجر، ويتطرق إلى مفهوم العمل العام الملح، ويؤكد التقرير أن ما بين العمل والتنمية البشرية ليس صلة تلقائية، لأن بعض أشكال العمل مثل العمل بالإكراه، تتنافى مع التنمية البشرية بما تنطوي عليه من انتهاك لحقوق الإنسان وكرامته وتعد على حريته واستقلاليته ومن دون سياسات صائبة، يؤدي انعدام المساواة في الفرص والمكافآت في العمل إلى تعميق الانقسامات والفوارق في المجتمع.

3- تصنيف مؤسسة UNCTAD:

هناك مؤشرات تعتمدها مؤسسة UNCTAD تقيم بها اقتصاديات العالم، ومنها: جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ودلالته على نجاح دولة ما في جذب ذلك الاستثمار، وعلى اعتبار قوة اقتصاده، بحيث تقبل عليه الاستثمارات الأجنبية أو العكس انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم بمعدل 16 بالمائة فبلغت قيمته 1.23 تريليون دولار في عام 2014، حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015 الصادر عن الأونكتاد، وجاء في التقرير أنه يمكن عزو أسباب هذا الهبوط إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وارتياب المستثمرين في السياسات واشتداد المخاطر الجيوسياسية، وتمت مقابل الاستثمارات الجديدة تصفية بعض الاستثمارات الكبيرة، ويكشف التقرير عن أن الصين أصبحت أكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014 تليها هونغ كونغ

(الصين) والولايات المتحدة، واجتذبت الاقتصادات النامية مجتمعة 681 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر وهي لا تزال المنطقة الرائدة من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار العالمي الوافدة.

وتشكل الاقتصادات النامية نصف عدد المستفيدين العشرة الأوائل من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وهم الصين وهونغ كونغ (الصين) وسنغافورة والبرازيل والهند " ويحدث هذا بالموازاة مع توسع شركات متعددة الجنسيات من البلدان النامية في الخارج فبلغ هذا التوسع أعلى مستوياته على الإطلاق إذ تكاد تبلغ قيمته نصف تريليون دولار، وفي عام 2014، كان تسعة من البلدان العشرين ذات الاستثمارات الأكبر من الاقتصادات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية هونغ كونغ والصين والاتحاد الروسي وسنغافورة وجمهورية كوريا وماليزيا، وشيلي و تايوان)، حيث أن شركات من بلدان آسيا تستثمر حالياً خارج أكثر من الشركات من أي منطقة أخرى. وحسب التقرير World investment report 2015، تمثل الاقتصادات النامية نسبة قياسية تبلغ 35 بالمائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، بعد أن كانت سجلت 13 بالمائة في عام 2007 فارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من اقتصادات نامية إلى اقتصادات نامية أخرى (الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب)، بمعدل الثلثين فارتفع من 1.7 تريليون دولار في عام 2009 إلى 2.9 تريليون دولار في عام 2013 ، في حين سجلت الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة بنسبة 28 بالمائة، بقيمة 499 مليار دولار.

درجة الملاءة الائتمانية للدول فالدولة التي تحصل على تقدير "A" تؤكد أن درجة مخاطرها منخفضة، وأن قدرتها على سداد دينها قوية. أما تقدير "BB B فيعني أن درجة مخاطرها منخفضة وقدرتها على سداد دينها معتدلة، بينما تقدير "+B" فيعني أن درجة مخاطرها عالية ومضاربتها مرتفعة.

هذا التصنيف الائتماني ينبني على معلومات كاملة تتوافر لمؤسسة التصنيف عن الوضع الاقتصادي للبلد المعني وتتوزع المعلومات بين داخلية من مؤسسات البلد المعني وخارجية مستقلة. ويشمل هذا التصنيف التغيير الموضوعي لنقاط الضعف والقوة والإمكانيات المتاحة للبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويساعد التصنيف على تقييم الانجازات المحققة والاستفادة منها في عملية تطوير الإصلاح الاقتصادي. إن القاعدة الأساسية للاقتصاد الناضج هي توافر الأرقام والمعلومات، حيث من دونها تضيع إمكانية صنع قرار التطوير، لذلك يعتبر الإفصاح والشفافية معياري الرشد والنضج في القرارات الاقتصادية المناسبة.

4- التصنيف حسب الناتج المحلي

لم تكن هوة المساواة في العالم يوما على هذه الدرجة من العمق، وهي تظهر في جميع المجالات، خاصة على صعيد المؤشرات الأكثر استخداما، وتحديدا منها الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (رزق، 2009، الصفحات (14-15). يقيس الناتج المحلي الإجمالي مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال عام واحد مضافا إليها الفارق بين عوائد الإنتاج من الداخل ومن الخارج، فيتشكل منهما الناتج الوطني الإجمالي ، يحول البنك الدولي القيم والأرقام إلى الدولار الأمريكي، على أساس سعر الصرف للسنة المعينة بهدف المقارنة بين الدول،

ولكن تلك الأرقام تفتقر إلى الدقة فهي معطيات لا يتم تقديرها بشكل صحيح في كثير من البلدان، ورغم ذلك يبقى أفضل وسيلة للمقارنة.

وهكذا يتطابق تصنيف الدول تبعا لهذا الناتج تقريبا، مع تصنيفها على أساس الإنتاج الصناعي أو التجاري أو القدرة المالية ،ويسود اعتقاد أن الفارق بين مجموع الدول الغنية وبين مجموع الدول الفقيرة يزداد عمقا بفعل العولمة والنيوليبرالية، لكن في الواقع حصة البلدان المتقدمة المتراكمة تتراجع لحساب الدول الناشئة.

5- حصة الفرد والناتج المحلي

يقدم الناتج المحلي الإجمالي للفرد فكرة عن مستوى المعيشة. لكن في البلدان النامية أرقام الناتج أدنى من الحقيقة بسبب عدم احتساب قيمة الاستهلاك الذاتي والأعمال التعاونية والقطاعات الاقتصادية غير الشرعية.

كما أن استخدام وحدة نقدية موحدة كمعيار يطرح مشكلة بحد ذاته، كون القوة الشرائية للدولار تختلف بحسب البلدان، لذلك يقترح البنك الدولي ناتجا محليا للفرد، يأخذ . بعين الاعتبار الأسعار والقدرة الشرائية للمقارنة (PPP) فتتقلص الفروقات رغم أنها تبقى كبيرة جدا، وكمثال على الفرق نورد المقارنة بين لوكسمبورغ التي يبلغ ناتجها المحلي للفرد حوالي 42 ألف دولار وبين البلدان الإفريقية وناتجها المحلي للفرد يبلغ حوالي ألف دولار (رزق ، 2009، الصفحات 15-16) بخلاف ذلك تظهر تحاليل تستند إلى مفاهيم مختلفة، مثل بلدان العالم الثالث" أو "بلدان الشمال" و "بلدان الجنوب"... الخ. علما أن بعض دول الجنوب غنية إما نفطيا وإما صناعيا وإما مصرفيا، بينما بعض دول الشمال في شرق أوروبا أو جنوبها فقيرة نسبيا ولو أنها على درجة عالية من التصنيع.

المطلب الثاني: خصائص اقتصادات الدول الاعضاء في تكتل البريكس

1 – خصائص دول الاعضاء في مجموعة البريكس[1]

تشترك دول البريكس كونها اقتصادات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي في العالم مع مرور الوقت، الا انها تمتاز عن بعضها بمقومات جعلت منا الانطلاقة الأساسية ازاء توجهها نحو العالم بالرغم من التفاوت فيما بينها في مقومات القوة ، ويمكن ادراج ابرز خصائصها حسب كل دولة كالاتي :

1- البرازيل وتعد من اهم القوى الصاعدة في امريكا الجنوبية والقوة الأولى بكافة المعايير الجغرافية والبشرية والاقتصادية والعسكرية وتفصلها فجوة كبيرة عن بقية دول القارة وتحديدا الارجنتين وتشيلي وفنزويلا، ويعتبر اقتصادها من اهم الاقتصادات التي تم تحريرها بالتوازي مع تحرير الاقتصاد العالمي ، والبرازيل عضو في منظمة التجارة العالمية، كما ويمتلك شركات متعددة الجنسية في الزراعة والطاقة فضلا عن الصناعات المصنعة خاصة صناعة

[1]وسن احسان عبد المنعم،" ترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي-تكتل مجموعة دول البريكس نموذجا، كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين، العدد58 السنة 2020، ص164

الطائرات، فهو يمتلك اقتصادا متطورا وطلبا محليا كبيرا من خلال اتساع حجم سوقه كما تحتل الموارد الطبيعية لديه اهمية كبيرة جعلته شبه مستقل عن العالم الخارجي في مجال توريد مصادر الطاقة، فضلا عن ذلك، تمتلك البرازيل اوسع غابة استوائية في العالم وهي غابة نهر الأمازون وتشكل أكبر مولد ومخزون للأوكسجين فوق الكرة الارضية"، وللبرازيل نظام بنكي متحرر وشبكة اتصالات متطورة واهتمام كبير بمستوى التعليم والبحث والتطوير، وقد أكد مركز ابحاث الاقتصاد والاعمال (CEBR) ان البرازيل احتلت المرتبة (السادسة) في الاقتصادات العالمية بعد الولايات المتحدة (الأولى) الصين (الثانية)، اليابان (الثالثة)، المانيا (الرابعة) وفرنسا (الخامسة)، وقد جاء ذلك بفضل نسبة النمو المتحققة بدءا من عام 2010 والبالغة حوالي (7.5%). كما وتحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث تعداد السكان الذي تجاوز حاليا (207,847,53) مليون نسمة، فلى جانب سكانه الاصليين فإن المهاجرين من ايطاليا واسبانيا والبرتغال واليابان والصين وكوريا جعلوا من البرازيل بلدا متعدد الأقاليم والثقافات".

2- روسيا الاتحادية وتقع في الجهة الشمالية من الكرة الأرضية وتمتد عبر شرق اوروبا والذي يمثل ربع مساحتها اما الثلاثة ارباع المساحة فتقع في الجزء الاسيوي الذي تمتد فيه وتحديدا شمال آسيا "، ترتكز مقومات القوة الاقتصادية فيها على المقومات الزراعية والصناعية والمساحة الهائلة التي تعد الأكبر على مستوى العالم، فضلا عن الامكانيات الهائلة والتنوع الكبير في مصادر الطاقة مثل الغاز والنفط والفحم والكهرباء والطاقة النووية، كما وتمتلك ثروة ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددة، اذ تعد روسيا الدولة الأولى في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي والذي تجاوز (30%) من الاحتياطي العالمي، اي ما يزيد على ربع الاحتياطي العالمي " ،كما وتحتوي على عدد متنوع ومختلف من التضاريس متمثلة بالجبال والانهار والاقاليم الجغرافية وحسب الاحصائيات الاخيرة في عام 2016 وصل عدد سكان روسيا نحو (1440096,81) مليون نسمة"، وقد ساعد ارتفاع اسعار النفط لفترات متباينة على تكديس الثروة لديها والذي جعل منها أحد مفاتيح القرار الدولي، حتى باتت الولايات المتحدة تفكر كثيرا في الموقف الروسي قبل الإقدام على التوجه نحو مجلس الأمن عند البحث في اصدار اي قرار دولي قد يكون لروسيا فيه وجهة نظر مغايرة يمكن أن تقف عائقا امام صدوره "، لقد بدأت السياسة الخارجية الروسية تتأثر بمصالحها الوطنية، فقد وضع (بوتين) برنامجه على اساس التحديث الداخلي والبرغماتية من خلال ربط روسيا اقتصادها باقتصاد السوق الذي يهدف الى ضمان التنافسية والابتكار التكنلوجي، حتى أصبح ذلك سبيلا لكي تستعيد روسيا مكانتها كدولة عظمى وهو ما يتطلب التحول الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي امام الخارج. فضلا عن ذلك، تمتلك روسيا قوة عسكرية وترسانة نووية هائلة تعد الاهم بعد الولايات المتحدة الامريكية يوجد لديها حوالي (5000) رأس حربي نووي نشط بالرغم من تواصلها بموجب معاهدة (SORT) نحو تقليص قواها النووية الاستراتيجية باعتباره جزءا من التحول الاستراتيجي بعيدا عن وضع الردع (الفائض الكبير) الى (الردع المكافيء الأدنى وفق المخطط الروسي للمدة 2015/2020 ضمن تفوق القوى التي حددت في معاهدة (STAART2) .

3- الهند هي من الدول التي تقع في الجزء الجنوبي من قارة اسيا تحتوي على نحو (77%) من سكان جنوب آسيا اذ بلغ عددهم حسب تقديرات احصاء 2015 نحو (1,311,050,53) نسمة وهو ما يعني ان الهند ستتجاوز الصين من حيث عدد السكان في حدود عام 2025، كما وتحتوي على (72%) من المساحة ونحو (84%) من الأراضي القابلة للزراعة فضلا عن (81%) من الغابات"، وتمتلك الهند سوقا واسعه ونظاما ماليا متطورا وعددا كبيرا من الشركات ذات الكفاءة العالية خاصة في مجال صناعة البرمجيات، ويمثل القطاع الزراعي المركز الرئيس في الاقتصاد الهندي لكونه يستوعب حوالي (70%) من مجموع القوى العاملة ويسهم بأكثر من (40%) من مجموع الناتج المحلي الصافي والزراعة هي الحرفة الرئيسية التي تمد الملايين بالغذاء كما انها مصدرا للعديد من المواد الأولية التي تقوم عليها الصناعات الهندية، ويشكل تحسين المستوى المعيشي للسكان تحديا كبيرا لها، على اعتبار ان غالبيتهم من سكان الارياف غير أن ذلك لا ينفي وجود تجمعات سكانية حضرية متطورة ومتخصصة في الصناعات والخدمات الموجهة للتصدير.

4- الصين وتقع في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي من قارة اسيا وتتمتع بخصائص جغرافية جعلتها تتميز يعمق استراتيجي كبير والاشراف على طرق مهمة للمواصلات والتجارة مع العالم سواء البرية منها بإشرافها على طريق الحرير الذي مارس دور كبير في تنشي التجارة عبر محور الشرق الاقصى والشرق الأوسط وأوروبا مرورا بأسيا الوسطى وجنوب اسيا أو طرق المواصلات البحرية بإطلالها على المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي وغيرها لتحقيق تنمية اقتصادية تمكنها من تحسين مستوى سكانها البالغ حسب احصائيات مجموعة البنك الدولي لعام 2014 نحو (1,369,811,000) نسمة اي حوالي (20%) من سكان العالم ، وتعد الصين المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة على الصعيد الدولي، ففي اقل من ثلاثين عام اصبحت الصين القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعدما سجلت معدلات نمو فاقت (10%)، ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع حجم صادراتها من السلع ذات الاستهلاك الواسع فضلا عن الاستثمارات الضخمة في التعليم والبحث والتطوير والتي ادت الى تخفيض معدلات الأمية وتحسين مستوى تكوين العمالة الصينية كذلك عضو في منظمة التجارة العالمية، ويتوقع تقرير مجلس الاستخبارات الوطنية الامريكي المعنون بـ (الاتجاهات العالمية لعام 2025 تحول العالم، أن تكون الصين أكبر دول العالم اقتصادا فضلا عن ذلك، فهي تفرض نفسها بمرور الوقت كقوة مالية وعسكرية وثقافية"، اذ اصبحت الصين واحدة من أكبر المراكز المالية في العالم فقد راكمت لديها عملات اجنبية كثيرة تقدر بأكثر من تريليون دولار امريكي خلال العقد الأول من القرن 21، كما وتعتبر واحدة من اكبر مراكز الصناعة في العالم ، وهي تستهلك ما يقرب من ثلث التجهيز العالمي من الحديد والفولاذ والفحم وازداد حجم الاتفاق على الجيش الوطني بمقدار (20) سنويا في الأعوام الاخيرة وامتدت دبلوماسيتها لتشمل كل قارات العالم وهو ما يؤكد أن الاقتصاد العالمي بصدد تغير جذري لصالح صعود الصين".

5- جنوب افريقيا وتقع في أقصى الطرف الجنوبي لقارة افريقيا وتحتل المركز الخامس والعشرين من حيث المساحة في العالم، وتعتبر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والمعادن حيث تمثل وحدها أكثر من (20%) من الناتج الاقتصادي للقارة الافريقية، ويقوم اقتصادها على ثلاثة محاور رئيسة هي الصناعة والتعدين والتجارة، وبعد القطاع الصناعي هو المولد الرئيس للنمو الاقتصادي في البلاد والذي يشهد تطورا تكنلوجيا خاصة في مجالات الطاقة والتعدين وكذلك في قطاعات خدمية تحديدا الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات، ويعد الذهب اهم صادراتها الى الخارج فهي ثاني أكبر منتج للذهب على مستوى العالم بعد الصين". وتعد الدولة الوحيدة التي تحقق فائضا غذائيا باستثناء العجز في سلعة الذرة، حتى اقتصادها ثلاث اضعاف اقتصاد مصر ، ويأتي ترتيبها (29) على مستوى العالم من حيث التقدم الاقتصادي وبتعداد سكاني تجاوز الخمسين مليون نسمة، وعند مستوى نمو يقل او يزيد على (3.5%) وناتج محلي يقل بحوالي (12) مرة عن نظيره في الصين، لذلك بحسب Jim neill ورغم هذه المقومات الا انه لا يشكل انضمامها لدول البريكس الا تمثيلا للقارة الأفريقية وفقا للمقومات التي تتميز بها هذه الدول قياسا بجنوب افريقيا.

2- اجرائات دول البريكس في التصدي لاثار ازمة كوفيد 19:[1]

منذ بداية جائحة كوفيد -19 ، اتخذت البنوك المركزية في بريكس إلى حد كبير موقفا متكيفا في السياسة النقدية يحدد سعر الفائدة عند مستويات منخفضة تاريخيا هذا تم الجمع بين الإجراءات الفعالة في الوقت المناسب لتعزيز السيولة بالعملات المحلية والأجنبية من خلال أدوات مختلفة بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة ، لضمان دعم الشركات الضعيفة والحفاظ على الاستمرارية في تقديم الخدمات المصرفية ، اتخذت البنوك المركزية في بريكس تدابير مختلفة ، أي. مختلف تدابير التحمل والإغاثة التنظيمية ، وإعادة التمويل الميسر للقروض ، وإنشاء خطوط المبادلة ، وتوسيع خطوط الائتمان الخاصة ، وتخفيف متطلبات رأس المال للبنوك ، وتخفيض الفائدة على الاحتياطيات الزائدة والأداء المستقر لأنظمة الدفع وقد ساعدت هذه التدابير بالاقتران مع زيادة المرونة من قبل المنظمين الماليين في الحفاظ على تدفق الائتمان والسيولة في اقتصادات دول البريكس.

قدمت البرازيل حزمة إجمالية قدرها 521.1 مليار ريال برازيلي (7.16 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بما في ذلك التحويلات المباشرة ، وخطط الحفاظ على التوظيف ، والتحويلات إلى الحكومات الوطنية الفرعية ، والوصول إلى الائتمان في حالات الطوارئ ودعم الائتمان للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. تم تخفيض سعر الفائدة الرئيسي تدريجيا من 4.5 ٪ سنويا في يناير 2020 إلى 2 ٪ سنويا في أغسطس 2020 ، حيث ظل حتى مارس 2021. كان هناك أيضا اثنان حزم الدعم الشاملة توفير السيولة بنسبة 17.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير الإغاثة الرأسمالية بنسبة 18.5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي قام البنك المركزي البرازيلي بتشديد السياسة النقدية استجابة لارتفاع الضغوط التضخمية وتدهور توازن مخاطر التضخم.

[1] BRICS FINANCE MINISTERS AND CENTRAL BANK GOVERNORS STATEMENT
http://www.brics.utoronto.ca/docs/210826-finance.pdf

تنفذ روسيا إجراءات مالية تبلغ 6.4 تريليون روبل روسي (6.0 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ، مع الرقم المخطط لعام 2021 عند 1.3 تريليون روبل روسي (1.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي). قدمت الحكومة مدفوعات إضافية إلى دعم العاملين في مجال الرعاية الصحية والأسر التي لديها أطفال ، رفع استحقاقات البطالة والإجازات المرضية ، إجراء تخفيضات دائمة في معدل المساهمة الاجتماعية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ، دعم القطاعات والمؤسسات الاستراتيجية الأكثر تضررا من خلال المنح والقروض الميسرة والتأجيل الضريبي تم تخفيض معدل السياسة الرئيسية تدريجيا من 6.25 ٪ إلى 4.25 ٪ في يوليو 20202 وشملت التدابير الأخرى إدخال مرفق إعادة تمويل خاص جديد للشركات الصغيرة والمتوسطة مزادات إعادة الشراء طويلة الأجل .تضمنت تدابير التحمل التنظيمية إضافات أقل وزنا للمخاطر على الرهون العقارية والقروض الاستهلاكية غير المضمونة التي تسمح بعدم زيادة مخصصات خسارة القروض للمقترضين المتأثرين والقروض المعاد هيكلتها.

قدمت الهند حزمة اقتصادية خاصة من روبية. 29.87 كرور روبية (15.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) 2020 تحت قيادة أتما نيربهار بهارات (البنك العربي الوطني) لمكافحة تأثير جائحة كوفيد -19 وإنعاش النمو الاقتصادي وتعزيز التوظيف. أعلنت ميزانية الاتحاد 2021-22 عن عدد من التدابير لدعم تنمية اقتصادية واسعة النطاق وشاملة بما في ذلك زيادة بنسبة 34.5 في المائة في الإنفاق الرأسمالي وزيادة بنسبة 137 في المائة في الإنفاق الصحي، أعلنت الحكومة عن حزمة إغاثة بقيمة 6.29 كرور روبية (3.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2020-21) في يونيو 2021 لتعزيز الصحة العامة وتوفير الزخم لتدابير النمو والتوظيف، استمر بنك الاحتياطي الهندي في اتخاذ موقف السياسة النقدية التيسيرية منذ يونيو 2019 ، وبعد الجائحة ، تم تخفيض معدل إعادة الشراء السياساتي بمقدار 115 نقطة أساس على مرحلتين إلى 4.0 ٪ بحلول مايو 2020; وتشمل تدابير السيولة ، في جملة أمور ، خفض نسبة الاحتياطي النقدي ، وتخفيض أسعار الفائدة في إطار مرفق تعديل السيولة ، وعمليات إعادة الشراء طويلة الأجل وطويلة الأجل المستهدفة ، وعمليات السوق المفتوحة بما في ذلك برنامج الاستحواذ على مجموعة الأوراق المالية والبورصات.

اتبعت الصين في مواجهة جائحة كوفيد -19 ، سياسة مالية أكثر استباقية وتأثيرا في عام 2020. وفقا للمرصد المالي لصندوق النقد الدولي ، 2021 أبريل ، بلغ الرصيد الإجمالي للحكومة العامة للصين لعام 2020 11.4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وشملت تدابير الدعم ، على سبيل المثال لا الحصر ، زيادة الإنفاق على الوقاية من الأوبئة ومكافحتها ، والتخفيف من الضرائب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ، والأعمال التجارية المملوكة بشكل فردي والمؤسسات التي تواجه صعوبات في التشغيل ، والتعجيل صرف التأمين ضد البطالة وتمديده للعمال المهاجرين ، وزيادة الدعم والخصم على القروض الصغيرة المضمونة، وتم تخفيض أسعار إعادة الشراء العكسي وسعر مرفق الإقراض المتوسط الأجل ، مع تخفيضات مستهدفة في معدل الفائدة على العائد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، تم ضخ السيولة في النظام المصرفي من خلال عمليات السوق المفتوحة ساعدت هذه الإجراءات السياسية الصين على تسجيل معدل نمو إيجابي بنسبة 2.3 في المائة في عام 2020.

قامت حزمة الدعم الاجتماعي والاقتصادي في جنوب إفريقيا البالغة 500 مليار راند (10 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بإعادة توجيه الصندوق نحو الاستجابة الصحية لكوفيد 19 ، وتوفير الدعم المباشر للأسر والأفراد للتخفيف من الجوع ، والضائقة الاجتماعية ، ومساعدة الشركات التي تعاني من ضائقة ؛ وحماية الوظائف من خلال دعم أجور العمال. تم تخفيض سعر الريبو بين مارس ويوليو 2020 ، وسط انخفاض في كل من ضغوط الأسعار قصيرة الأجل وتوقعات التضخم على المدى الطويل ، وبعد ذلك ظل دون تغيير عند 3.5 ٪ سنويا، تم استخدام الميزانية العمومية للبنك المركزي كأداة سياسية نشطة لتخفيف قيود السيولة في أسواق التمويل ، بما في ذلك شراء السندات الحكومية في السوق الثانوية لضمان استمرار السيولة والأداء السليم لأسواق رأس المال للديون التدابير الاحترازية الكلية المنفذة لتزويد البنوك بالإغاثة التنظيمية والتوجيه بشأن كيفية إدارة الأزمة من المنظورين التنظيمي والمحاسبي.

المطلب الثالث: مزايا ومقومات دول البريكس

1. مزايا دول مجموعة البريكس[1]

يوازي الناتج الإجمالي المحلي للدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة 13.6 تريليون دولار ويبلغ مجموع احتياطي النقد الأجنبي لدول المنظمة 4 تريليون دولار، وعلى المستوى الاقتصادي، تزخر دول البريكس بموارد جغرافية وبشرية هامة تستحوذ هذه الدول على أكثر من 29.5% من مساحة العالم وأكثر من 41.6% من سكان العالم ، وتقود قاطرة التقدم الاقتصادي بتحقيقها لما يقارب 25 % من الدخل القومي العالمي بما قيمته 7 تريليونات دولار وامتلاكها لنصف الاحتياطي العالمي من العملات الأجنبية والذهب، علاوة على سيطرتها على ثلث التجارة العالمية وجلبها لنصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل أنحاء المعمورة، وبذلك، أصبحت دول البريكس حاضنة لرؤوس الأموال المتطلعة إلى مناخ أعمال ملائم، عاملة غير مكلفة واقتصاديات تنافسية، ويرى الباحث انه وبالرغم من تباين المسارات والاختيارات الاقتصادية لدول البريكس، إلا أنها تقدم تجارب ناجحة تتسم بالتنوع والاعتماد على الذات عبر تبني سياسات مستقلة ومستدامة، تحرر الوطن من القيود وتستغل الإمكانات المختلفة من موارد مالية، بشرية وطاقة للتقدم الاقتصادي وحسب الإحصائيات الاقتصادية، فان الاقتصاد الصيني يعتبر محركاً فعالاً للنمو، فحجمه تخطى 10% من الاقتصاد العالمي، وذلك باعتماده أنشطة اقتصادية معتمدة على التصدير، فقد استطاعت الصين من نقل الفائض الاقتصادي ليكون مؤثراً فعالاً في التنمية وذلك برفع معدل الادخار المحلي من 20% إلى 30 % ومعدل الاستثمار إلى 35% في فترة قصيرة، ويشار هنا إلى أن القرارات الصينية الخاصة بتمكين القوة البشرية للمساهمة في الإنتاج وذلك بتعزيز التسهيلات الاستثمارية للفلاح، ولا تزال الصين تستخدم الطرق الاقتصادية المناسبة لتصل بأسواقها إلى كافة أنحاء العالم.

وتتمحور روسيا بالمركز السادس في ترتيب القوى الاقتصادية العالمية، ويعتمد اقتصادها على الصناعة والتي ترتبط بالطاقة باعتبارها نواة الازدهار الاقتصادي، وتسيطر الدولة على أكثر من نصف الاقتصاد الروسي متبنية نمط الدولة المشاركة في إدارة الاقتصاد بهدف التوجه نحو

[1] علاء الدين محمد الجعبري، "واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي"، ماجيستير، جامعة الازهر غزة سنة 2018، ص38

القطاعات الفاعلة ومستغلة وزنها الجيوسياسي في العالم، وعلى العكس من ذلك، يستفحل الفساد الإداري والمالي في مكونات الاقتصاد الروسي بسبب التضخم البيروقراطي، ويعتبر معدل التنمية البشرية ضعيف، بحيث لا يتلائم مع المكانة العالمية لروسيا كونها تعتبر في المرتبة 55 عالمياً ، وتصنف البرازيل كسابع قوة اقتصادية عالمية، وقد وصل ناتجها الداخلي الخام سنة 2013 إلى ما يجاور ثلاث تريليونات دولار، بالرغم من ضعف الطلب الداخلي وانحسار السياسة المالية، كما تمكنت من توسيع الطبقة المتوسطة التي كانت لا تتعدى 24% سنة 2000 إلى 35 سنة 2013، يرجع نجاح المشروع التنموي في البرازيل إلى توطيد مشاركة المواطنين في السياسات العامة وتلبية حاجياتهم بشكل مطرد، مع العمل على انضباط وانتقاء العلاقات الاقتصادية بالخارج حتى لا تدمر الصناعات المحلية، بينما توفقت الهند في تخفيض نسبة الفقر من % 40 سنة 1990 إلى 24% سنة 2013 عبر نهج سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير المبادلات التجارية، إلى جانب تقوية مقومات اقتصاد المعرفة بتصديرها لما قيمته 400 مليار دولار سنوياً من الأنشطة المرتبطة بهذا النشاط الاقتصادي وبنفس الطريقة، تعتبر جنوب إفريقيا نموذجاً تنموياً متطوراً، فقد تغلبت على سنوات التمييز العنصري بتخطيط شامل وتقدم ملحوظ في القطاعات الخدمية والاستفادة من الثروات المعدنية للإصلاح والتقدم، فنجم عنها تطور ملحوظ في المؤشرات الاقتصادية، فكان الدخل القومي لجنوب إفريقيا يمثل 40% من مجموع دخل القارة الإفريقية بأكملها (الفلاح، 2014). وعلى هذا الأساس، تشير التوقعات إلى استمرار نمو دول البريكس حتى تسهم بنسبة 50 % من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي بحلول سنة 2030، بالإضافة إلى تحسين آليات التشاور والالتزام الثابت بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك. وهنا يرى الباحث أنه بالرغم من التفاوت الجلي بين دول البريكس إلا أن المحصلة تبقى تكاملية فروسيا هي الأقوى في السياسة والتسلح، إلا أن نموها محدود بالمقارنة مع الصين التي تخترق العالم أجمع بسلعها المختلفة والبرازيل التي تطوق الإكراهات الاجتماعية بالتنمية الشاملة، أما الهند فتنخرط في البحث العلمي والتكنولوجي لتعزيز قدراتها الصناعية، في حين تتميز جنوب إفريقيا بديناميكية اقتصادية وجاذبية عالية للتنافس في الأسواق الجديدة ، كما تجذب نصف الاستثمارات الأجنبية في العالم. ويذكر أن فكرة توحيد البلدان الأربعة (البرازيل، روسيا، الهند الصين في عبارة واحدة كانت، في حد ذاتها، فكرة إبداعية وبعيدة النظر، فعلى الرغم من الاختلافات التاريخية الجغرافية، الثقافية، الدينية، اللغوية، وكذلك وجهة النظر العالمية للدول المذكورة، لكنها ترتبط بكونها بلداناً ذات تطور اقتصادي سريع وتمتلك نظرة مشتركة نحو نظام عالمي أكثر عدالة. وللمفارقة في اللغة الصينية، تعني العبارة البلاد المبنية من سبائك الذهب.

ومن المثير للاهتمام أن تقرير Goldman Sachs يقول إن البرازيل قاعدة العالم للمواد الخام"، وروسيا محطة بنزين العالم"، والهند مكتب قرطاسية العالم، والصين قبركة العالم في أكتوبر 2003 أصدر جيم أونيل وفريقه بحثاً علمياً بعنوان حلم البريك: الطريق نحو 2050 ، ووردت فيه الفرضية الشجاعة أنه حتى سنة 2050 فإن البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتحول إلى قاطرة للاقتصاد العالمي بأسره. وبناء على هذه الدراسة، يمكن التأكيد أنه فيما يتعلق بحجم الناتج المحلي القائم، سوف تتجاوز البرازيل إيطاليا سنة 2025 وفرنسا في سنة 2031.

وروسيا سوف تتجاوز بريطانيا سنة 2027 وألمانيا في سنة 2028، والهند سوف تتجاوز اليابان سنة 2032. وفي الختام، من المحتمل جداً أن الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة الأميركية في سنة 2041 وتصبح الدولة الاقتصادية الأعظم في العالم. وتتضمن هذه الدراسة أيضاً التوقع أنه في سنة 2050 ، سوف تضم هذه البلدان الأربعة 41.6% من سكان العالم ومن الناتج المحلي القائم الذي سيبلغ 14 تريليون دولار، وفي سنة 2005، نشر بنك غولدمان ساكس تقريراً عالمياً بعنوان كم هي متينة دول البريك"، وفيه مراجعة وإعادة ترتيب للأفكار المعروضة في تقرير سنة 2003، وجاء فيه أن الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة سنة 2040، أي قبل سنة من التوقع السابق، في حين أن الهند ستتجاوز اليابان، ليس في 2032 بل في سنة 2033.، أمام هذه الأبحاث والتقارير والمعطيات هل العالم على عتبات تحول اقتصادي جديد ومثير تتغير فيه ملامح الهيمنة الغربية التي دامت نحو خمسة عقود؟ ربما يكون ذلك كذلك بالفعل، لا سيما بعد القمة المهمة جداً لدول مجموعة "البريكس" في منتجع فورتاليزا في شمال شرق البرازيل في يونيو/ حزيران 2014، وضمت رؤساء روسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل، واللافت أنه قبل انطلاق أعمال القمة، ذكر المحلل السياسي الروسي، دينيس تيورين، مدير منتدى الأعمال في منظمة شنغهاي، أنها قمة لمنظمة اقتصادية ذات طابع سياسي بحت، وهذا ما جرى، فقد كان الاقتصاد الشغل الشاغل للمجتمعين هناك، وإن غلفته مسحة سياسية، تمثلت في نموذج روسيا التي تعاني من عقوبات اقتصادية غربية طرحت قمة دول "البريكس" في البرازيل علامات استفهام استشرافية مهمة، فعلى سبيل المثال توجه دول البريكس لإنشاء البنك الجديد، وهل سيكون نداً للبنك الدولي.

تمتلك دول البريكس عدة مقدرات تشكل اللبنات الداعمة لكيان قوي ومترابط، يؤهلها للعب أدوار رئيسية في القضايا المركزية، فنجد داخل هذا التجمع دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن هما روسيا والصين، ظهر جلياً نفوذهما السياسي مؤخراً في العديد من القضايا كالأزمة السورية ونظيرتها الأوكرانية. كما تتوفر على قدرة عسكرية هائلة إذ نجد أن ثلاث دول من البريكس تصنف من بين العشر جيوش الأوائل في العالم من حيث التعداد المصروفات ونوعية السلاح وهي روسيا والصين والهند ووصف الرئيس الصيني لي جينتاو دول "بريكس" بأنها المدافعة عن مصالح الدول النامية وأنها قوة من أجل السلام العالمي.

حيث تحول التكتل من فكرة اقتصادية إلى ما هو أكبر من ذلك، بعد ضم جنوب أفريقيا إلى المجموعة لكونه بات بمثابة تكتل سياسي في مواجهة الهيمنة أحادية الجانب في العالم من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين؛ وبالتالي، فإن التكتل حاول خلق رؤية جديدة لنظام عالمي جديد، وذلك من خلال الجمع بين دول ذات أهمية استراتيجية في قارات العالم المختلفة، وتتقاسم دول البريكس أيضاً مخزوناً سلبياً إزاء ما يجري على هامش النظام الدولي القائم. لذلك، تأسست المجموعة من أجل تقديم رؤية مشتركة وموقف موحد إزاء القضايا الدولية المختلفة.

2. مقومات مجموعة دول البريكس

في ما يلي نتطرق لمقومات كل دولة من اعضاء البريكس:[1]

[1]لينة صانع، نورية حميمد،"فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس"مدكرة ماستر،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،2021/2020، ص33.

أولا: مقومات الصين

تعد الصين أحد أهم عمالقة العالم اقتصاديا وبشريا (أكثر من 1.410 مليار نسمة) يتربعون على مساحة 96000000 كلم² أين وصل نتاجها المحلي الإجمالي 17.73 تريليون دولار أمريكي بنصيب 12596.30 دولار أمريكي لكل فرد سنة 2021.

تتوافر الصين على إرادة قوية لتغيير الواقع الدولي بأسلوب طويل الأمد وفكر استراتيجي محكم، إن امتداد الصين على مساحة واسعة أدى إلى تنوع تضاريسها مناخها وتحكمها في طرق الملاحة الهامة كطريق الحرير باعتبارها الدولة الأولى عالميا من حيث عدد السكان وفر لها قوة اقتصادية وسياسية.

إن انغلاق الصين على نفسها وبدئها بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية لإعادة بناء الاقتصاد وتبنيها اقتصاد السوق الاجتماعي، نقل الصين وبسرعة كبيرة من دولة نامية إلى دولة صاعدة ذات الاقتصاد الأسرع نموا عالميا. فالتنوع الذي يسخر به الاقتصاد الصيني وامتلاكه لثروات معدنية حيوية (أكبر منتج للفحم)، جعلها تتقلد مراتب الأولى عالميا في إنتاج الكهرباء والصلب وغيرها من الصناعات الهامة، والصين أيضا لم تهمل الجانب الزراعي والذي تميزت فيه أيضا فهي الأولى في إنتاج الأرز والقمح والثانية في إنتاج الذرة، كل هذه المقومات ساهم العامل البشري والذي تعتبره الثروة الحقيقية والمستدامة.

على الرغم من كل هذا إلا أن الصين تعاني من مشكلات وتحديات تقف عائق في طريق تقدمها من أبرزها التنمية غير متوازنة بين مدن الساحلية والداخلية، بالإضافة إلى غياب التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

ثانيا: مقومات روسيا

تعد أكبر دولة من حيث المساحة، إذ تغطي ثمن مساحة الأرض أكثر من 17.1 مليون كم²، ويبلغ عدد السكان أكثر من 143 مليون نسمة حيث وصل ناتجها المحلي الإجمالي 1.78 تريليون دولار أمريكي، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 12194.80دولار لسنة 2021.

إن التتبع التاريخي لروسيا يؤكد على أنها ذات تطلع تاريخي نحو الزعامة العالمية، وتتوافر لديها الإرادة في تغيير الواقع الدولي، والفكر للإستراتيجية يعتمد ويتجاوز الإقليمية تتوافر لها مقومات القوة الشاملة.

بحيث تزخر روسيا بمجموعة من الموارد الطبيعية والمعدنية والإستراتيجية، والأراضي الزراعية واسعة والصناعات الثقيلة والكيميائية ومصادر الطاقة الضخمة سواء النفط أم الغاز أم الكهرومائية، كما تتميز بكميات هائلة من المعادن التي تستخدم في الإنتاج الصناعي.

وتتميز بنشاط صناعي ضخم وهي مصدر للغاز مكتفية ذاتيا من النفط وتعد روسيا ثاني منتج للقمح في العالم، تعتبر الصين أكبر شريك تجاري لها.

وبذلك فإن روسيا دولة كبرى ورغم مشاكلها الاقتصادية وصعوباتها إلا أن مقومات القوة لا تزال كامنة فيها، والتحاق روسيا بأي تكتل أو تحالف يمثل بالضرورة ثقل وعنصر قوة سياسي واقتصادي يحسب له حساب.

ثالثا: مقومات الهند

تعتبر سابع أكبر دولة مساحة والتي تقدر بحوالي 3.287 مليون كلم²، وثانيها من حيث عدد السكان (أكثر من 1.41 مليار نسمة)،تحولت إلى واحدة من أكبر الاقتصاديات نموا في العالم بناتج محلي يقدر ب 3.18 تريليون دولار أمريكي يصل إلى نصيب الفرد فيها إلى 2256.60 دولار أمريكي لسنة 2021.

ولقد أسهمت مقومات القوة التي تتمتع بها الهند في تعدد مقوماتها الإستراتيجية والسياسة والاقتصادية، مما مكنتها من ممارسة دور فاعل على المستوى الإقليمي لأنها مرشحة أن تكون إحدى القوى الدولية مستقبلا فضلا عن ذلك، فالهند ذات اقتصاد متنوع وكبير فهي تقع في المركز الخامس ضمن أكبر اقتصاديات العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

والهند بلد يختزن موارد طبيعية عديدة وتتنوع فيها الطبيعة وأهم مواردها الطبيعية يمكن في الأرض والمياه، حيث أكثر من (50%) من أراضيها قابلة للزراعة، فضلا عن غناها بمصادر المياه العذبة، مما يوفر قاعدة متينة لتطور الزراعة وتقدمها ويزيد من جمالية الطبيعة في الهند ويدعم السياحة فيها (الهند عملاق اقتصادي قد يتغلب على الصين في النمو وعدد السكان، 2012). الأمر الذي يظهر الهند عملاق زراعي يستحوذ على مقوم أساسي وهو الأمن الغذائي إلا أن الصناعة فيها تتميز بالطابع العائلي والمنشآت الصغيرة مع وجود صناعات ذات مستقبل واعد في الهند كالصناعات البتروكيماوية، بالإضافة إلى استثمارها في المورد البشري حيث عملت على تحويله من مجرد نسمات إلى مورد بشري ومحرك للتنمية في الهند.

جعلت المعطيات السابقة من صعود الإقتصاد الهندي نموذج يدرس مع ذلك لا زالت الهند تعاني من مشكلات عديدة أهمها التفاوت في توزيع الثروة رغم بعض النجاحات في هذا المجال لكن لا يزال الطريق أمامها طويلا.

رابعا: مقومات البرازيل

تعد البرازيل من أكبر دول أمريكا اللاتينية بمساحة 8.5 مليون كم²، يقطنها حوالي214.3 مليون نسمة، ليصل ناتجها المحلي الإجمالي 1.61 تريليون دولار أمريكي والذي قسم على سكانها بـ 7507.20 دولار للفرد لسنة 2021.

تمتاز البرازيل بأراضيها الزراعية الشاسعة وأنهارها الكثيرة وتعد أكبر مستودع للتنوع الحيوي في العالم، وتجد فيها أكبر محمية طبيعية في العالم حيث تتواجد فيها جميع الأنظمة البيئية وهذا وفر للبرازيل قاعدة متينة لتبني عليها قطاعا زراعيا قصب السكري، عصير البرتقال وفول الصويا، وتزيد من طاقتها الزراعية في إنتاج الحبوب كما تتفوق على صعيد إنتاج اللحوم أبقار ودواجن بين البلدان التي تعمل في هذا القطاع (**البرازيل، 2019**).

تزخر البرازيل بمواد أولية وخدمات عديدة ساهمت في جعل البرازيل ثاني أكبر منتج للنفط في أمريكا الجنوبية ونظرا لحجمها السكاني وإمكانيتها الصناعية والتعدينية، احتلت البرازيل المراتب العشر الأولى عالميا في استهلاك النفط إلا أنها تداركت هذا الوضع بتطوير أنواع بديلة من الوقود الحيوي.

تلك المقومات وفرت للاقتصاد البرازيلي فرصة جيدة للنمو ليصبح أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، والعالم أيضا فهي تحتوي على قاعدة صناعية متنوعة من الصناعة الميكانيكية والبتروكيماوية، بالإضافة إلى تقدمها في مجال الأبحاث الفضائية (**البرازيل، 2019**).

يمكن القول أن البرازيل تملك مقومات القوة الاقتصادية الصاعدة، وحققت نجاحات ملفتة على هذا الصعيد، لكنها لا تزال في بداية صعودها تستجمع عناصر القوة، علما أن لديها ما يلزم لتكون قوة ناعمة على الصعيد الإقليمي ومن ثم الدولي.

خامسا: جنوب إفريقيا

تتمتع جنوب إفريقيا بموقع استراتيجي حيوي فهي تتربع على مساحة 1.22 مليون كم^2، ليبلغ عدد سكانها 59.3 مليون نسمة، كما يبلغ نصيب الفرد من ناتجها المحلي 7055 دولار أمريكي ناتج عن 419.02 مليار دولار أمريكي من ناتجها المحلي الإجمالي لسنة 2021.

يقوم اقتصاد جنوب إفريقيا على الصناعة، التعدين والتجارة ويعد القطاع الصناعي الأساس للنمو الاقتصادي وتشهد جنوب إفريقيا تقدم تكنولوجي محفوظ في عدد من القطاعات الصناعية والخدمية بالإضافة إلى أنها من أكبر الدول المنتجة للذهب والعديد من المعادن والفحم، الحديد النحاس وغيرها لتصبح رائدة في مجال التعدين إلا أنها بلد غير نفطي.

وجنوب أفريقيا بلد بمقومات زراعية وفيرة وتنتج منتجات عديدة من القمح والذرة وقصب السكر والقطن وزاد الإنتاج عن حاجة السكان، وأمر كذلك بالنسبة لإنتاج الثروة الحيوانية (**إفريقيا، 2016**).

إلا أنها لا تخلو من صعوبات عديدة منها: استمرار الإرث العنصري خاصة في التعليم والتوظيف وانتشار العديد من الأمراض وغيرها من الجرائم.

الجدول رقم (3) البيانات الأساسية لدول مجموعة البريكس لسنة 2021

الدول	المساحة (مليون كم^2)	السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (ترليون$)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي($)	الصادرات (مليارد دولار أمريكي)	الواردات (مليارد دولار أمريكي)
الصين	9.6	1433.7	17.73	12556.30	3553.5	3091.2
روسيا	17.1	145.8	1.78	12194.80	548.86	379.08
البرازيل	8.5	214.3	1.61	7507.20	323.36	306.98
الهند	3.2	1408.4	3.18	2256.60	673.68	758.87
جنوب إفريقيا	1.22	59.3	0.419	7055.00	130.71	104.86
مجموعة البريكس	39.8	3215.6	24.72	41.569	5229.85	4640.99

المصدر من اعداد: لينة صانع، نورية حميمد،"فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس"مدكرة ماستر،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،2021/2020

وانطلاقا مما سبق والجدول رقم (3) يمكن القول أن المجموعة بريكس تمتلك موارد بشرية هائلة، إذ تغطي المجموعة مساحة تبلغ 39.822.313 كلم^2 بنحو (30%) من مساحة العالم، وسكانها نحو 3 مليارنسمة حوالي (40%) من عدد سكان العالم، وتحقق المجموعة حوالي (24%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أي ربع ما يحققه العالم في مجال إنتاج السلع والبضائع وغيرها، أما في مجال التجارة والعلاقات التجارية الدولية فتشكل حصة المجموعة من إجمالي الصادرات العالمية نحو(18.5%) في حين تبلغ حصتها من الاستيراد العالمي (15%) لسنة 2020 وهذا المؤشر على امتلاك المجموعة اقتصاديا حيويا ومؤثرة.[1]

[1]لينة صانع، نورية حميمد،مرجع سبق دكره ص37

المطلب الرابع: تحديات دول مجموعة البريكس

تواجه البريكس العديد من التحديات الكبيرة قد تكون أحد الأسباب التي سوف تهدد استدامة نموها: [1]

1- إن هيمنة الإقتصاد الصيني ودوره في العلاقات التجارية يجعل البريكس مجموعة صينية مع شركاء أكثر من اتحاد من أعضاء متساوين.

2- تفشي ظاهرة الفساد السياسي انعكس بالسلب على إقتصاديات هذه الدول وإستدامة نموها الإقتصادي حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2012 من خلال مؤشر مدركات الفساد تحتل البرازيل المرتبة 72 من أصل 175 بلد مدرجة في الترتيب في مستوى الفساد داخل حكومة كل بلد. اذ يكلف الفساد السياسي في البرازيل أكثر من 41 مليار دولار من الخسائر في السنة، كما أنه يعيق نشاط أكثر من 69.9% من الشركات على المستوى المحلي ويعيق دخولها الى السوق العالمية

3- تعتبر الهيمنة على المؤسسات المالية الدولية من أهم التحديات التي تواجه جميع الدول بما فيها أعضاء مجموعة البريكس، حيث تعتبرها وسائل لهيمنة الشمال على الجنوب من خلال السيطرة على إقتصادياتها والتحكم فيها بما يتوافق مع مصالحها.

4- تأثر إقتصاديات مجموعة البريكس بأي اختلال في الإقتصاد العالمي نتيجة إرتباط إقتصادياتها مع البيئة العالمية. 5 عملت القوى الغربية على تقويض المناطق التي تتواجد فيها مصالح دول البريكس من أجل الحد من تصاعدها وعملت على التدخل بمختلف الطرق لإحتواء العديد من المناطق التي تعتبر إستراتيجية بالنسبة لدول البريكس خاصة الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية التي تعمل على احتواء دول آسيا الوسطى مثلا.

5- يمثل التحدي الفرصة المهمة لبنك التنمية الوطنية في كيفية إدارة تمويل التنمية وبالتالي فإن هيمنة صناع القرار في البلدان الغنية فيما يتعلق بالولايات التجارية لبنوك التنمية ستقل الآن مع البنك الجديد.

6- العلاقة الضبابية بين دول البريكس والاتحاد الأوروبي اذ لا يمكن تفسيرها، لأنه يغلب علها الطابع التعاوني والتنافسي في نفس الوقت إزدواجية في المعايير بين دول البريكس والإتحاد الأوروبي. كما تنافسها على تطويق المناطق التي تستحوذ عليها البريكس لاستحواذ أكبر عدد ممكن من أسواق الإفريقية لتصدير منتجاتهم، ولكن الإتحاد الأوروبي والبريكس شريكين ومنافسين).

[1] ام البنين معلم، لزهر وناسي، "دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي" ، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد16 العدد 04 ديسمبر 2021، ص751

7- دول البريكس تفتقر إلى المصالح الإقتصادية المتبادلة التجارة بينهم الآن أقل من 320 مليار دولار سنويا وتراجع تجارتها مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي أعلى من 6.5 مرة تجارة الصين مع بقية العالم أعلى من 12.5 مرة تعد التجارة الثنائية بين الصين وكوريا الجنوبية كبيرة مثل التجارة بين دول البريكس.

8- الأعضاء متشابهان للغاية في بعض المجالات الرئيسية (باستثناء جميع (روسيا) لديهم احتياطيات أجنبية ضخمة 15-35 من الناتج المحلي الإجمالي) ولديهم ديون خارجية منخفضة (15) إلى 37% من الناتج المحلي الإجمالي) ويصرف النظر عن روسيا فهي مندمجة بشكل كبير في إنتاج السلع الاستهلاكية مع الغرب.

9- دول البريكس تتنافس في الأسواق الثالثة في العديد من المجالات ، من الملابس (الصين والهند والبرازيل، ومن خلال التأثير الاقتصادي في إفريقيا (الصين وجنوب إفريقيا والهند إلى أسواق الطائرات والمعدات العسكرية الدولية (الصين وروسيا والبرازيل) تتنافس بلدان البريكس مع بعضها البعض جميعهم قادرون على إعادة هندسة ونسخ التقنيات، مما يعني تبادل نتائج البحث والتطوير والابتكارات وتطوير التعاون العلمي عبر البلاد. تنوع الثقافات إن مراحل التنمية الاقتصادية والأيديولوجيات وتعريفات الفقر والاختلافات الثقافية الأخرى تعني أن أعضاء البريكس يفتقرون إلى تفاهمات مشتركة حول الأولويات الضرورية لتبادل الخبرات بصورة مثمرة.

المبحث الثالث: فعالية السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس، واهمية مبادلاتها واستثماراتها

أصبحت الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، والبرازيل قوة زراعية رئيسية في العالم، لكونها تسيطر على الأسواق العالمية بصادراتها من المنتجات كاللبن مثلا، فضلا عن سيطرتها على أسواق السلع الجديدة وسريعة النمو مثل المنتجات المعدلة وراثيا والوقود الحيوي.

تعتبر روسيا المصدر الرئيسي للنفط والغاز إلى أوروبا وإلى معظم دول الجوار، وفي الهند تنمو الشركات متعددة الجنسيات وتزدهر في الأسواق العالمية، فيما أصبحت جنوب إفريقيا في غضون سنوات عديدة قوة دبلوماسية ومالية للقارة الإفريقية.

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس

سنطرق الى طبيعة التحديات السياسية الاقتصادية لدول البريكس:[1]

ترتبط البرازيل في بريكس باهتمامها بزيادة التجارة بين بلدان الجنوب وخاصة مع الاقتصادات النامية مثل الهند وجنوب أفريقيا ومن منظور برازيلي، من الممكن أيضاً فهم العضوية في بريكس كقناة تمويل بديلة، وعلى الرغم من أن الصين والبرازيل توافقتا بالفعل قبل بريكس على استثمارات بقيمة 4 مليارات دولار أمريكي من أجل التحسين وتوسيع خطوط السكك الحديدية والطرق والموانئ البرازيلية ،وبمعنى أوسع للبرازيل بريكس هو تجمع سياسي يعتبر وسيط بين الغرب وخاصة الولايات المتحدة من جهة وأمريكا اللاتينية من جهة أخرى. بالنسبة للصين تسمح بريكس بفرصة المشاركة نهجها السيادي وإلا فإن الصين لديها بالفعل القدرة على التصرف من تلقاء نفسها كقوة عالمية على عكس أعضاء بريكس الآخرين، وانضمت الهند إلى كتلة القوى الناشئة بريكس مما يرجح زيادة وزن الهند في المفاوضات العالمية، ولكن الهند ليست ملتزمة فقط بـ بريكس، وينبغي للهند أن تستكشف في أن واحد سبلاً أخرى للمشاركة الاستراتيجية مثل منطقة المحيط الهندي. وبالنسبة للهند يمكن أيضاً إنشاء مناطق ثنائية للتجارة الحرة مع جميع البلدان التي تساهم حالياً بأكبر قدر من النمو العالمي؛ بالإضافة إلى أعضاء بريكس أيضاً مع تركيا وإندونيسيا ونيجيريا 26 .

على الرغم من أن بريكس أنشئت من قبل المبادرة الروسية، إلا ان روسيا هي أقل الأعضاء مثالية في البريكس حيث أنها ليست قوة ناشئة ولكن قوة عظمى سابقة حريصة على الحفاظ على القليل من الأوضاع السياسية التي فقدتها في انهيار الاتحاد السوفيتي، ومع ذلك، فإن روسيا لا تزال تعتبر واحدة من الدول الرائدة في العالم مقعد دائم في مجلس الأمن بالنسبة لروسيا بريكس هو ائتلاف لروسيا بربط نفسها مع مجموعة واسعة خاصة في حالة التفاعل مع الغرب ، ولكن من ناحية أخرى لم تحصل روسيا على دعم كبير من أعضاء بريكس الآخرين حول قضايا السيادة، ويرى الكاتب أن روسيا تعتقد أن بريكس سوف تصبح واحدة من القطع الرئيسية على رقعة الشطرنج العالمية، ولذلك فإن روسيا تدعم بريكس كنموذج جديد للعلاقات العالمية والتي تتغلب على الانقسام القديم بين الشرق

[1] علاء الدين محمد الجعبريي، سبق دكره، ص93

والغرب والشمال والجنوب، وستكون بريكس بالنسبة لروسيا أولوية رئيسية للسياسة الخارجية، كما أن روسيا تأخذها على نحو أو آخر بأن جميع دول البريكس تتقاسم المصلحة المشتركة في إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي لذلك يجب على أعضاء بريكس الوصول إلى مستوى جديد من التعاون ولكن من الممكن أيضاً القول أنه بالنسبة لروسيا فان بريكس هي مجرد وسيلة لتحقيق موقف قوي في المجتمع العالمي وقناة تواصل للمشاركة المرنة في الهياكل الدولية وفي تعزيز دورها في السياسة العالمية بريكس ليست الوسيلة الوحيدة لروسيا، وبالنسبة لروسيا، فإن منطقة آسيا باسيفيك تتزايد أهميتها نظراً لأن روسيا جيوسياسياً هي جزء من تلك المنطقة، ولذلك فإن النموذج الثلاثي أو الترويكا الروسية الهندية - الصينية مهمة أيضا بالنسبة لروسيا ، كما أن المنظمة شانغهاي للتعاون حيزاً خاصاً في السياسة الآسيوية الروسية، وهو يتيح فرصة لتطوير علاقات ودية مع الصين والهند بعد أن تلقت الهند مركز المراقب في منظمة شنغهاي للتعاون، وفي آسيا تعتزم روسيا أيضا بناء شراكة استراتيجية مع الصين ولكنها ترغب أيضاً في تطوير علاقاتها مع تركيا ومصر والجزائر وإيران والسعودية وسوريا وليبيا وباكستان وغيرها من الدول الإقليمية الرائدة على الرغم من أن روسيا تسعى في أمريكا اللاتينية إلى إقامة شراكة استراتيجية مع البرازيل ولديها أيضاً مصلحة التوسيع تعاونها السياسي والاقتصادي مع الأرجنتين والمكسيك وكوبا وفنزويلا .

كل هذه المصالح تدعم الحجة القائلة بأن بريكس هي أداة استراتيجية لروسيا في الحفاظ على مكانتها في السياسة العالمية وتحسينها بدلاً من تحويل النظام الدولي برمته.

وبالنسبة لجنوب أفريقيا، فإن بريكس هو استمرار لمؤتمر باندونغ التاريخي، وبهذا المعنى يمثل التعاون بين الجنوب والجنوب ضد سيطرة الغرب، فالانضمام إلى بريكس يزيد من مكانة جنوب أفريقيا وخاصة في السياق الأفريقي، وفي سياق بريكس، حددت جنوب أفريقيا دورها لضمان أن تستفيد بقية القارة الأفريقية من عضوية بريكس BRICS 2013 ، وهذا يفسر حقيقة أن موضوع قمة بريكس في ديربان هو أفريقيا، وأعطت القمة دعمها لعملية التكامل الأفريقي.

وفي الوقت الذي ينظر فيه إلى بعض المصالح المحددة لأعضاء مجموعة بريكس، يمكن الاستنتاج بأن بريكس كمؤسسة تستخدم للنهوض بالمصالح الوطنية التقليدية للأعضاء بريكس تعتبر مجموعة تهدف أكثر أجل تحقيق المكاسب الفردية للدول أكثر من تحقيق نظام عالمي منصف وعادل، ولا تعتبر بريكس بالضرورة الأولوية الرئيسية في سياسات الأعضاء الخارجية أو العالمية، ومع ذلك، يعزز تعاون بريكس أهمية كل عضو من أعضائه ولكن وفقاً لكاميرون (Camero, 2011) ليس مجموعة متماسكة في معظم القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية أو التجارية الكبرى، وحسب ليدي تشكل بريكس تحالفاً غير متجانس من القوى المتنافسة في كثير من الأحيان التي تشترك في مصلحة مشتركة واحدة لتقليص قدرات الهيمنة الغربية.

المطلب الثاني: التجارة البينية والخارجية لدول مجموعة البريكس

أولا: التجارة البينية لدول البريكس خلال الفترة (2016/2020)[1]

تمتلك دول مجموعة البريكس علاقات تجارية متميزة مع جميع دول العالم من جهة وفيما بينها من جهة أخرى، فهم يشكلون كتلة تجارية ضخمة إذا تجاوزت التجارة البينية الحالية 310 مليار دولار لسنة 2020، والصين هي الدولة المهيمنة إذ تصدر حوالي 150 مليار دولار سنويا، وهذا دليل على أنه تتجه إلى تغيير التوازن الموجود في التجارة الدولية وتمثل أكبر نسبة من التجارة البينية لدول مجموعة البريكس.

حيث بلغ حجم التجارة الخارجية لروسيا والصين 66.1 مليار دولار سنة 2016، والتي تأتي معظم الصادرات الروسية إلى الصين من قطاع التعدين والبتروكيماويات (28 مليار دولار صادرات و38.1 مليار دولار واردات). تستمر هذه العلاقات التجارية في التطور والارتفاع لتصل عند مستوى 100 مليار دولار سنة 2020 حسب آخر ما صرح به الرئيس الروسي **"فلاديمير بوتين"** خلال اجتماع مع رؤساء وكالات الأنباء العالمية.

شكل التبادل التجاري بين الهند والصين أكثر من (5%) من إجمالي صادرات الهند وأكثر من (14%) من وارداتها في 2020/2019، كما كانت الصين أكبر سوق تصدير للسلع الهندية خلال نفس الفترة، شهدت العلاقات التجارية الصينية الهندية تطورا كبيرا وملحوظا فقد بلغ التبادل بين البلدين سنة 2016 حوالي 70.73 مليار دولار لتصبح الصين أهم شريك تجاري للهند، ووفقا لما صدر عن وزارة التجارة الهندية فقد بلغ حجم التجارة البيئية بين البلدين 77.7 مليار دولار سنة 2020، حيث تشير الإحصائيات إلى أن إجمالي واردات الهند من الصين لعام 2019 قد بلغ 58.7 مليار دولار، بينما بلغت صادرات الهند إلى الصين 19 مليار دولار من نفس السنة.

ومن خلال المعطيات الصادرة من وزارة التجارة البرازيلية، تعد الصين الشريك التجاري الرئيسي للبرازيل سواء من جهة الصادرات أو الواردات وذلك للجودة العالية للمنتجات البرازيلية وذات قيمة مضافة عالية. بلغ حجم التبادل التجاري البرازيلي الصيني 66.2 مليار دولار سنة 2019، إذ أنه حقق فائض قدره 17.7 مليار دولار، بقيت قيمة الصادرات والواردات ثابتة تقريبا خلال العقد الأخير على الرغم من كل التغيرات التي حصلت في حجم التجارة الخارجية البرازيل، إلا أن الصين حافظت على حصتها في السوق البرازيلية لتستحوذ على (20.5%) من المنتجات المستوردة من البرازيل في حين تبلغ قيمة واردات الصين للبرازيل 43.5 مليار دولار لتشكل (27.4%) نسبة صادرات البرازيل للصين. وبموجب اتفاقية البريكس، أظهر الميزان التجاري البرازيلي لعام 2019 فائضا مع جنوب إفريقيا قدره 281.9 مليار دولار وعجزا مع الهند وروسيا بقيمة 808.5 مليار دولار و1.3 مليون دولار على التوالي.

أما العلاقات التجارية الصينية مع جنوب إفريقيا، فقد نمت بشكل كبير وتعتبر الصين أكبر شريك تجاري لجنوب إفريقيا. ففي عام 2017 نمت التجارة البيئية للبلدين بنسبة (11.7%) لتصل إلى 39.17 مليار دولار، وتعد الدولتين شريكين استراتيجيين في العديد من المجالات لتكون جنوب

[1] لينة صانع، نورية حميمد،مرجع سبق دكره ص 45

إفريقيا أول دولة إفريقية تصدر لحوم أبقار إلى الصين، كما أن الهند لا يقل وجودها في جنوب إفريقيا على الوجود الصيني فيها، فقد نمت التجارة الهندية الجنوب الإفريقية لتصل إلى 66.7 مليار دولار عام 2020/2019 لتشمل استثمارات الهند لعام فيها كل القطاعين الخاص والعام.

إلا أن العلاقات التجارية بين الهند وروسيا تعتبر الحلقة الأضعف داخل دول مجموعة البريكس، فقد ظلت التجارة بين البلدين متواضعة رغم جهود تعزيز التجارة بينهما وبلغت التجارة الروسية الهندية 10.11 مليار دولار سنة 2020/2019، إذ يستمر كلى البلدين في قطاع النفط والغاز والتي تميزت بزيادة والارتفاع مقارنة بسنة 2017 التي كانت عند قيمة 7.9 مليار دولار.

يتضح من خلال التحليل السابق أن التجارة البينية بين دول المجموعة ليست بالفعالية المطلوبة فنعتبر الصين بمثابة السوق الأكثر فعالية فيما بين أسواق دول مجموعة البريكس حيث تعتبر الصين شريكا تجاريا هاما لمعظم دول المجموعة.

ثانيا: التجارة الخارجية لدول مجموعة البريكس خلال الفترة (2020/2016)[1]

تدرس التجارة الخارجية على أنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول وذلك من أجل تبادل المنافع بين أطرافها تحتل تجارة الخارجية مكانهم في الناتج المحلي الإجمالي والجدول رقم (4) يوضح صادرات دول مجموعة البريكس أما الجدول رقم (5) يبين قيمة الواردات لدول مجموعة البريكس خلال الفترة (2020/2016) كما يلي:

الجدول رقم (4) صادرات السلع والخدمات لدول مجموعة البريكس

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	صادرات السلع والخدمات				
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
الصين	2197.2	2429.2	2651.0	2630.9	2732.3
روسيا	332.352	410.182	508.560	481.760	379.117
البرازيل	217.518	252.458	274.899	260.074	239.178
الهند	430.433	489.400	537.042	546.033	484.953
جنوب إفريقيا	90.999	103.44	110.06	104.84	93.01
إجمالي صادرات دول البريكس	3269.2	3844.1	3982.5	3929.3	3844.9

المصدر من اعداد: لينة صانع، نورية حميمد،"فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس"مذكرة ماستر،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،2021/2020

[1] لينة صانع، نورية حميمد،مرجع سبق دكره ص 47

الشكل رقم (1) منحنى بياني يمثل صادرات السلع والخدمات لدول مجموعة البريكس خلال (2016-2020)

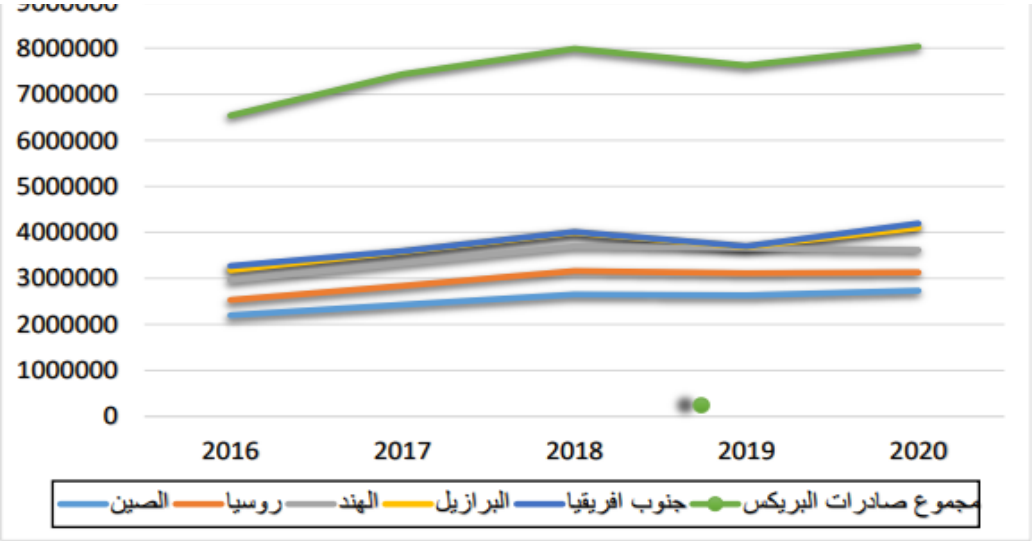

المصدر من اعداد: لينة صانع، نورية حميمد،"فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس"مذكرة ماستر،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،2021/2020

يظهر من خلال الجدول رقم (4) والشكل (1) ما يلي:[1]

إن دول البريكس تمثل قوة اقتصادية هامة من حيث التجارة الخارجية، فقد بلغ إجمالي صادرات دول البريكس من السلع والخدمات 3,3 تريليون دولار عام 2016، حيث تتصدر الصين هذه المجموعة بصادرات قدرها 2,7 تريليون دولار في عام 2020 مقابل ما كانت عليه سنة 2016، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع تنافسية الصادرات الصينية التي تتميز بانخفاض أسعارها ثم تليها الهند بقيمة 484,953 مليار دولار سنة 2020 والتي لم تتطور بالشكل الكبير خلال السنوات الخمسة الأخيرة 2020/2016 لأن ما يقارب (50%) من الصادرات الهندية هي صادرات النسيج والألبسة والمجوهرات والجلود، وهي صناعات قائمة على مشاريع متوسطة وصغيرة ذات كثافة في عنصر العمل وبعدها روسيا والذي يلاحظ في صادراتها أنها متذبذبة خلال نفس الفترة ما بين 332,352 مليار دولار عام 2016، و 379.177 لعام 2020، بسبب الاعتماد الكبير على النفط في معاملاته الخارجية الذي يعرف بتذبذب في أسواق النفط العالمية.

وأما البرازيل فكانت صادراتها ترتفع بشكل تدريجي لتصل إلى 239 مليار دولار عام2020، في حين تتربع جنوب إفريقيا آخر دول مجموعة البريكس ولم يشاهد لها أي تقدم ملحوظ في قيمة صادراتها من 2016 إلى 2020 بسبب اعتمادها في التصدير على المنتجات الزراعية.

[1] لينة صانع، نورية حميمد،مرجع سبق ذكره ص 47

وهذا بدوره يعبر عن تنوع هيكل الصادرات الخاص بتجمع البريكس وفقا لصادرات كل دولة وهذا بدوره يعبر عن المزايا التنافسية المستقبلية لهذا التجمع وتفوقه على القوى الاقتصادية العالمية الحالية.

ولن تكون هناك صادرات بدون واردات إذ أن الأمر لا يختلف كثيرا بينهما داخل مجموعة البريكس حيث تبقى الصدارة للصين بقيمة واردات 2,3 تريليون دولار سنة 2020 مقابل 1,9 في عام 2016، وتبقى جنوب إفريقيا الحلقة الأضعف في دول مجموعة البريكس بواردات وصلت إلى 7785 مليار دولار سنة 2020، والملاحظ عنها أنها انخفضت مقارنة بسنة 2016 والتي كانت تبلغ 89,359 مليار دولار، كما هو موضح في الجدول رقم (5) التالي:

الجدول رقم (5) واردات السلع والخدمات لدول مجموعة البريكس خلال سنة (2020/2016)

الوحدة(مليارددولار)

السنة	واردات السلع والخدمات				
	2016	2017	2018	2019	2020
الصين	1942,1	2212.2	2563.1	2499.1	2362.6
روسيا	266.096	327.284	343.584	353.253	304.683
البرازيل	203.576	233.457	267.520	269.017	227.441
الهند	472.012	561.612	642.960	619.484	493.176
جنوب إفريقيا	89.359	98.99	108.90	103.11	77.85
إجمالي ورادات دول البريكس	2973.2	3344.4	3828.0	3751.2	3395.7

المصدر من اعداد: لينة صانع، نورية حميمد،"فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس"مذكرة ماستر،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،2021/2020

المطلب الثالث: التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس

أولا: التدفقات الداخلية والخارجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس خلال الفترة (2020/2016)

نعتبر التدفقات الداخلية والخارجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس ذات أهمية متزايدة وتأثير قوي في السنوات الأخيرة والشكلين رقم (08) و (09) يوضحان ذلك كما يلي:[1]

[1] لينة صانع، نورية حميمد،مرجع سبق ذكره،ص51

الشكل رقم (2) التدفقات الخارجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس (2020/2016)

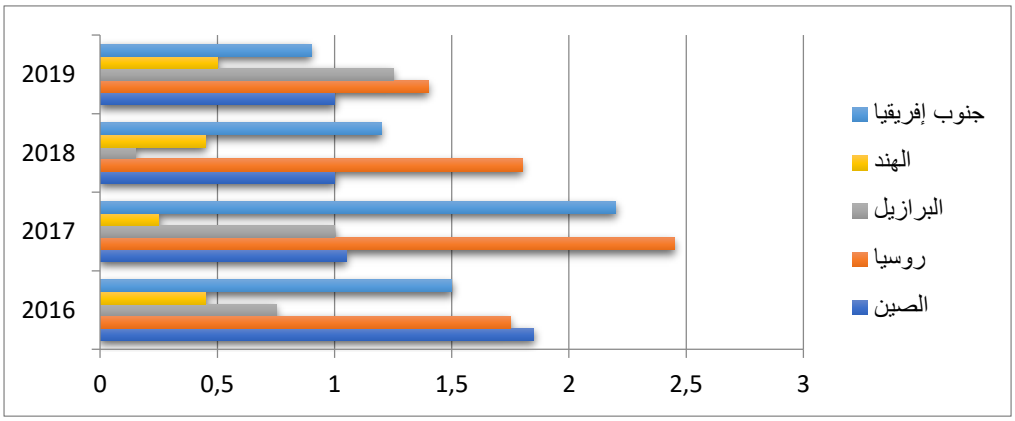

المصدر من اعداد: لينة صانع، نورية حميمد،"فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس"مذكرة ماستر،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،2021/2020

الشكل رقم (3) التدفقات الداخلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس (2020/2016)

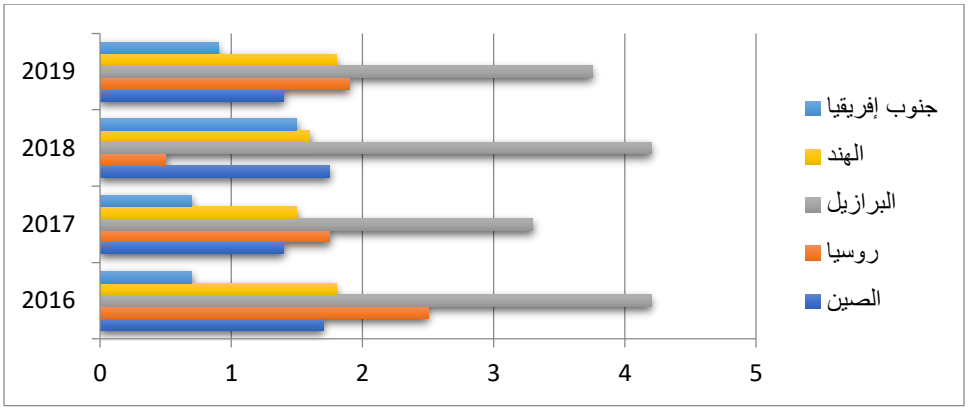

المصدر من اعداد: لينة صانع، نورية حميمد،"فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس"مذكرة ماستر،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،2021/2020

من خلال الشكل (2) والشكل (3) نلاحظ أنّ:[1]

عرفت التدفقات الخارجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس من سنة 2016 إلى سنة 2019 انخفاض حيث كانت النسبة لسنة 2016 (6.1%)، وانخفضت بنسبة (4.9%) لسنة 2019، حيث عرفت الصين انخفاض في تدفقات الاستثمارات الخارجية من سنة 2016 كانت النسبة (1.9%)، لتصبح في سنة 2019 النسبة (1%) بسبب انخفاض استثمارات الشركات متعددة الجنسيات الصينية، وتليها في انخفاض روسيا حيث كانت في سنة 2016 تتراوح بنسبة (1.7%) لتصبح في سنة 2019 (1.3%)، أما الهند والبرازيل عرفت ارتفاع محسوس بالنسب التالية على

[1] لينة صانع، نورية حميمد،مرجع سبق ذكره،ص51

التوالي: في سنة 2016 كانت (0.2%)، (0.8%)، ليصبحوا في سنة 2019 (0.5%)، (1.2%)، أما جنوب إفريقيا عرفت انخفاض (1.5%) سنة 2016 إلى (0.9%) سنة 2019.

هذا الانخفاض في التدفقات الداخلية والخارجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في معظم دول مجموعة البريكس راجع إلى الإصلاحات الضريبية والصفقات الضخمة وتقلب التدفقات المالية.

ثانيا: صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول البريكس خلال الفترة (2021/2016)

فيما يتعلق بصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول البريكس لسنة 2021/2016 فيمكن التعرف عليها من خلال الجدول رقم (6) التالي:[1]

الجدول رقم (6) صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول البريكس (2021/2016)

الوحدة: تريليون دولار امريكي

	الاستثمارات الأجنبية المباشرة					
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
الصين	3.546-	2.528	9.443	4.29	10.234	3.16
روسيا	1.096	0.695-	2.002-	0.879	0.284	2.086
البرازيل	5.752	4.071	7.200	4.55	4.90	3.477
الهند	3.846	2.673	3.108	3.497	5.02	2.457
جنوب إفريقيا	0.2443-	0.5295-	0.1432	0.1795	0.168	0.5295
إجمالي الاستثمارات	6.91	8.0475	17.8922	13.3955	20.606	11.7095

المصدر من اعداد: لينة صانع، نورية حميمد،"فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس"مذكرة ماستر،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،2021/2020

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجموعة البريكس ارتفع مع بداية 2017 حتى بلغ ذروة الارتفاع سنة 2020بمجموع قدره(20.606 تريليون دولار)، ثم عاد للانخفاض سنة 2021 ليصل الى (11.7095تريليون دولار) .وهذا بسبب تفشي فيروس كورونا، وهروب الشركات الاجنبية من روسيا ، بينما تبقى الصدارة للصين داخل دول مجموعة البريكس سنة 2021 بقيمة 3.16 تريليون دولار.

إلا أنه انخفض مطلع 2021 بعدما سجل ذروته سنة 2020 باجمالي صافي استثمارات قدرها (10.234 تريليون دولار) لدولة الصين، روسيا سجلت ارتفاع في اجمالي صافي الاستثمارات سنة 2021 لتسجل ما مقداره(2.086تريليون دولار)، و هي تعتبر نقطة ذروة كون الاقتصاد الروسي ، اقتصاد ريعي و الزيادة ناتجة عن حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة للاقتصاد الروسي، خاصة في مجال قطاع المحروقات.. أما الهند و البرازيل فيلاحظ أن صافي استثمارها الأجنبي المباشر خلال سنة 2020 سجل ارقام مرتفعة، حيث سجلت الهند (5.02 تريليون دولار) و البرازيل (4.90تريليون دولار) وهي دلالة على حجم كبير للاستثمارات الاجنبية الوافدة على الاقتصادين

[1]نفس المرجع

البرازيلي و الهندي، ليعود للانخفاض سنة 2021 بسبب جائحة كورونا، اما جنوب افريقيا فهي الاضعف في مجموعة البريكس من حيث جدب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث سجلت اعلى مستوى سنة 2021 ب(0.5295تريليون دولار) مما يستوجب اصلاح مناخ الاستثمار لجلب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر.

ثالثا: التحديات والآفاق المستقبلية لتكتل البريكس[1]

1. عند تناول مستقبل تكتل البريكس فإن هناك اربعة تصورات ممكنة في تطور البريكس والاكثر احتمالا هي الحفاظ على وضع منتدى الدول الناشئة الموجود لمناقشة اجندة عالمية صاغتها دول أخرى وتحالفات فوق الوطنية.
2. زيادة قدرتها على التأثير على جدول الاعمال العالمي باستخدام ادوات التكامل السياسي مثل توسيع عضويتها وبناء تحالف سياسي،
3. زيادة النمو الاقتصادي والتجارة بين دول البريكس عن طريق تكثيف تكاملها الاقتصادي وبناء اتحاد اقتصادي كامل وبفضل قوتها الاقتصادية المتنامية سيكون هذا الاتحاد قادرا على ايجاد اجابات للتحديات التي تواجهها هذه الدول.
4. السعي ليس فقط للتكامل الاقتصادي ولكن ايضا السياسي والثقافي، فان التكامل الاقتصادي إذا ما عزز إلى حد كبير سيمكن الاعضاء من تحقيق قدرة تنافسية عالية كافية لمعالجة المشاكل العالمية التي تواجه البشرية جمعاء.
5. لقد مثل تكتل البريكس نهجا متعدد الاقطاب واستراتيجية للتعايش السلمي باعتماده على اربعة مبادئ اساسية لديمومته، هي" الاحترام المتبادل لسيادة الدول واراضيها.
6. عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى الا وفق قواعد ومعايير متفق عليها وفي إطار متعدد الأطراف.
7. تعزيز المساواة القانونية بين كل دول العالم.
8. تعزيز المنافع المتبادلة بين الدول ودعم مسارات التنمية الوطنية.
9. ان تحقيق هذه التصورات ممكن ان يكون من خلال خلق المبادرات التكاملية والعمل على تنفيذها وعلى كافة الجوانب منها على سبيل المثال، ادخال خطوات السفر بدون تأشيرة بين هذه الدول، وإنشاء هيئات فوق وطنية تكون لها الاسبقية على الهيئات الوطنية، ووضع حلول مشتركة للمسائل الامنية مع السعي الى سياسة خارجية منسقة وانشاء قوات عسكرية مشتركة للاستجابة السريعة وادماج المناطق المتاخمة وضمان زيادة التوافق بين السلع الأساسية والعمل والاسواق الرأسمالية مع انشاء مناطق تجارة حرة مع دول أخرى.

[1] وسن احسان عبد المنعم، مرجع سبق ذكره،ص172

خلاصة الفصل الأول

مما سبق يمكن أن نستخلص أن كلمة بريكس (**BRICS**) هي اختصار الحروف الأولى للدول المكونة لهذه المجموعة، تأسست سنة 2009 من طرف دول كبيرة هي: البرازيل، الهند، الصين، روسيا وجنوب إفريقيا.

ما يميز هذه الدول هي أنها أسرع الدول نموا في العالم، وقد أنشأت لمواجهة الدول السبع (**G7**) الكبار، هذا التكتل يمثل قوة اقتصادية كبيرة كون ناتجها المحلي الإجمالي فوق 24.2 تريليون دولار، أي فوق ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتضم أكثر من 40% من سكان الأرض ومساحتها الإجمالية تمثل 26% من مساحة اليابسة، وتضم 40% من حجم إنتاج مصادر الطاقة في العالم.

الفصل الثاني: آفاق انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس وأهم تحدياتها

تمهيد

تعتبر الجزائر اكبر دولة مساحة في قارة إفريقيا، وتتميز بموقع استراتيجي في المنطقة، وقد شهدت الجزائر مؤخرا تحولات سياسية واقتصادية هامة، حيث تهدف جاهدة لبسط نفوذها الإقليمي وتعظيم دورها على الساحة الدولية.

من خلال فهم خصائص الاقتصاد الجزائري ودراسة اثار اتفاقاته الإقليمية السابقة، يمكن تشكيل استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات التي قد تواجهه في سعيه للانضمام إلى تكتل البريكس وتحقيق جملة مكاسب في طريقه من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري على المستوى الإقليمي والعالمي.

المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري

اقتصاد الجزائر يعتبر من بين اكبر الاقتصادات في القارة الافريقية، يتمتع بمجموعة من الخصائص التي يمكن دراستها وتحليلها بشكل منفصل، تمثل صادرات المحروقات الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية، ومثل اي اقتصاد اخر فاقتصاد الجزائر لا يخلو بدوره من الفساد في محيطه، وسنسلط الضوء في هذا المبحث على بعض خصائص الاساسية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي.

1. مفهوم الاقتصاد الريعي

يشير مفهوم الاقتصاد الريعي إلى اعتماد دولة ما على استغلال مورد طبيعي كالنفط مثلا وغير ذلك من الموارد الطبيعية لهذا فإن اقتصاد ذلك البلد في الغالب يكون رخواً، إذ يعتمد على المبادلات التجارية وهذا ما ينتج مجتمعا استهلاكيا يكثر فيه الاستيراد، وعليه فالاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي لا يولي أهمية كبيرة للصناعة التحويلية والزراعية.[1]

اقتصاد الريع يعتمد على استخراج وتصدير المحروقات، فهو يقوم على استراتيجية استنزاف الثروة النفطية على حساب استراتيجية التصنيع.[2]

2. تبعية الاقتصاد الجزائري للإيرادات الريعية

الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية، فالمحروقات تساهم بنسبة (35%) من الناتج الداخلي و (64%) من الإيرادات العامة للدولة و (97.5%) من إجمالي الصادرات.[3]

تعتبر الدولة الجزائرية ريعية بامتياز، إذ تعتمد في نشـــاطها الاقتصـــادي على مورد طبيعي أحادي لتمويل الدخل، أي أنها تعتمد على صـــادرات البترول والغاز التي تمثل حوالي (90%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ومصدرا أساسيا في كل مداخيل الدولة من العملة الصعبة.[4]

تسيطر صادرات المحروقات على اهم حصة من الصادرات الاجمالية والتي وصلت نسبتها89.5% في سنة 2022 وهو ما يوضحه الجدول الاتي:

---

[1]مولود فضيل، حسين بشين، أثر الاقتصاد الريعي على مؤشرات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الجزائر نموذجا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 02، ص 283.

[2]سلمى ركيمة، حنان ركيمة، مسارات إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي الجزائري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2020-2021، ص36.

[3]خديجة خالدي، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 2 العدد 2، كلية العلوم الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص88.

[4] ركيمة سلمى، ركيمة حنان، **مرجع سابق**، ص 36.

الجدول رقم (7): هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2015-2022)

الوحدة (مليار دولار امريكي)

السنوات		اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2015	القيمة	35.318	33.081	2.057
	النسبة%	100	94.15	5.85
2019	القيمة	35.312	33.244	2.068
	النسبة%	100	94.14	5.86
2020	القيمة	21.925	20.016	1.909
	النسبة%	100	91.30	8.70
2021	القيمة	38.553	34.058	4.495
	النسبة%	100	88.34	11.66
2022	القيمة	30.169	27.028	3.141
	النسبة%	100	89.58	10.42

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على احصائيات البنك الجزائري، النشرة الإحصائية 2022

3.أثر الريع على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

تأثر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر سلبا بسبب الازمة النفطية سنة 2014 ، إذ سجل انخفاض قدر بـ 47.63 مليار دولار أمريكي بين سنتي 2014 و2015، وهذا راجع لاعتماد الجزائر على موارد المحروقات بشكل كبير، إذ أن انخفاض عوائد المحروقات يعني بالضرورة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي باعتبار أن الجزائر لا تصدر خارج المحروقات إلا 3 مليار دولار، وهو رقم يدل على الهشاشة الاقتصادية في الجزائر، كما أثر تراجع الموارد المالية في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي وخاصة خارج قطاع المحروقات، وهذا ما نتج عنه ارتفاع في معدلات البطالة والفقر بسبب إقرار الحكومة سنة 2014 سياسة ترشيد النفقات العمومية .[1]

من خلال الشكل التالي نرى قيمة مساهمة صادرات المحروقات مقارنة بمساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي:

[1] مولود فضيل، حسين بشيم، **مرجع سابق**، ص 289.

الشكل رقم (4): مساهمة صادرات المحروقات في الناتج المحلي الجزائري مقارنة بالصادرات خارج المحروقات فترة (2014-2021) الوحدة: (مليار دولار امريكي)

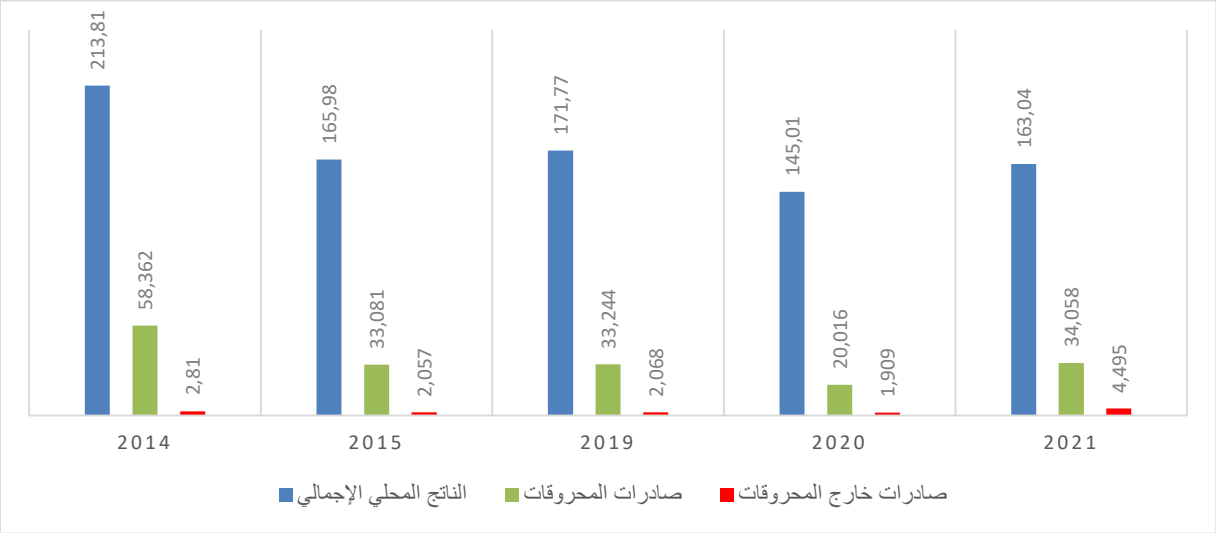

المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي والجدول رقم (08)

من خلال الشكل 4 يتضح لنا المساهمة الضعيفة من الصادرات خارج المحروقات رغم ارتفاع قيمتها الى 4.4 مليار دولار سنة 2021 الا ان مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بصادرات المحروقات جد ضعيفة.

لا تزال ايرادات إنتاج وتصدير المحروقات جوهرية في اقتصاد البلاد، حيث شكلت صادرات المحروقات 20 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021، و88.5% من صادرات السلع، و38 % من إيرادات الموازنة بين عامي 2016 و2021.

في عام 2021، ساعد الانتعاش القوي في سعر المحروقات الاقتصاد على التعافي من الركود الناجم عن جائحة كوفيد-19، حيث نما إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.4%، بعد انكماش بنسبة 5.1 % في عام 2020، تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022، متباطئا بسبب انخفاض إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي من ذروته بعد جائحة كورونا.[1]

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري وضاهرة الفساد

إنّ آليات الفساد أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي و مجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية، وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية، فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تحرك في قنواته، هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها.[2]

[1] The world bank, GDP (current US$) – Algeria.

[2] عبد الجليل هجيرة، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016- 2017، ص 77.

لقد انتشرت ظاهرة الفساد في الجزائر بشكل كبير بالرغم من الإجراءات التي اتخذت كالمرسوم الخاص بمكافحة الفساد، إبرام اتفاقيات دولية لتدعيم جهود محاربة الفساد...، إلاّ أنّ تجربة الجزائر في محاربة الفساد لم تعطي نتائجها الايجابية وذلك راجع إلى عدم فعالية ما يمتلكه هذا البلد من الأدوات القانونية المستخدمة لممارسة الرقابة والردع، ويمكن تلخيص جانب من قضايا الفساد التي مرت على الجزائر في الشكل (5) الموالي:

الشكل رقم (5) جانب من قضايا الفساد التي مرت على الجزائر

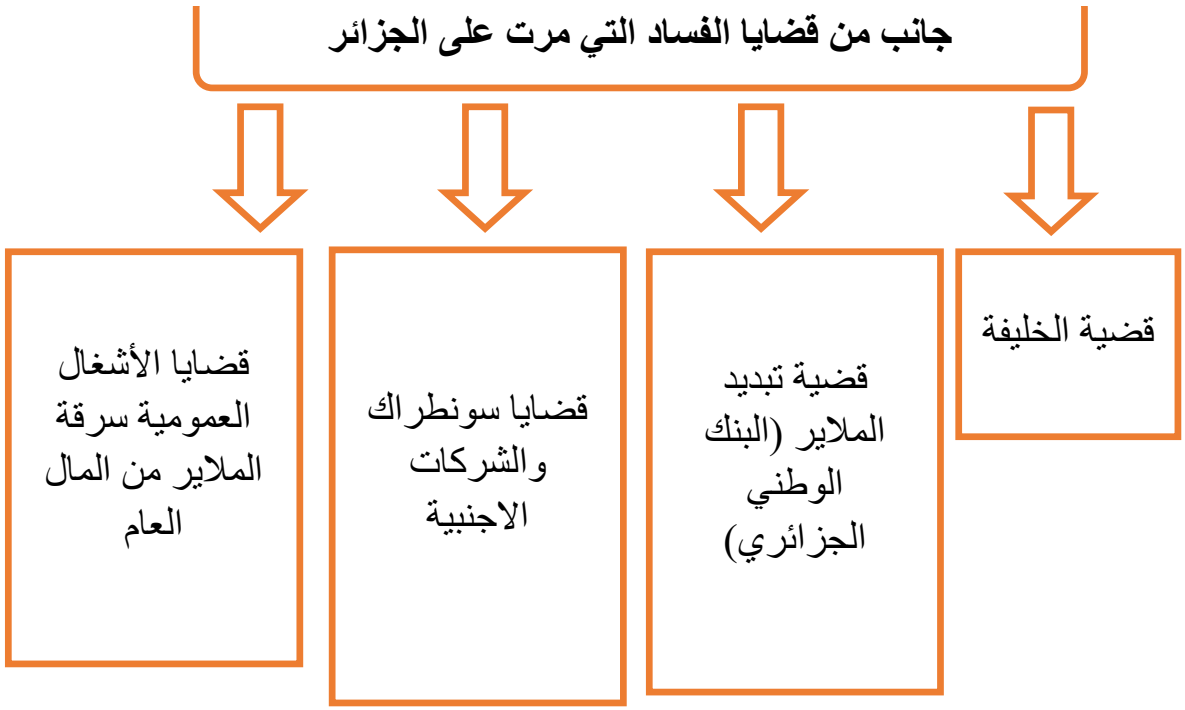

المصدر: من اعداد الطلبة.

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تصاعدا في قضايا الفساد بشكل كبير جدا، خاصة قطاع الأشغال العمومية وقطاع المحروقات تعتبر من أكثر القطاعات استقطابا للفساد في الجزائر في السنوات الأخيرة، كما أضاف الرئيس تبون في كلمته عن حالات الفساد في الجزائر ان بعض العائلات تحتفظ بأموال تفوق 30مليار دولار.

من طبيعة الاقتصادات الريعية انه يتم تنفيذ برامج التنمية بحسب حضور الولاءات وليس بموجب الاستحقاقات ، وعليه تعتمد المشروعات استنادا على المطالبات وليس بناء على الإحصاءات والدراسات الفعلية ، وتخضع مناقشة المشروعات على الفئوية والمحسوبية وصلات المتنفذين ، وعليه يتحول الوضع من مجرد خلل اداري ناتج عن سوء الإدارة ونقص الرقابة الى نوع من الثقافة التي تحظى بقبول اجتماعي وسياسي متزايد ، الامر الذي يجعل الفساد شانا عاما لا يزول وينتهي

مهما بدت بوادر الإصلاح هنا وهناك ، وهذا ما يبدو جليا من ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية سنويا[1] ،وكما يظهر من خلال الجدول (8) التالي:

الجدول رقم (8) ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد (2012-2020)

السنة	عدد الدول	مستوى المؤشر	الرتبة
2012	174	3.4	105
2013	175	3.6	94
2014	175	3.6	100
2015	168	3.6	88
2016	175	3.4	108
2017	180	3.3	112
2018	180	3.5	105
2019	180	3.4	106
2020	180	3.6	104
2021	180	3.3	116
2022	180	3.3	117

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات منظمة الشفافية الدولية.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن درجة مؤشر مدركات الفساد في الجزائر لم تتحصل على علامة أكثر من 05 طيلة هذه المدة 2012-2022 وهو ما جعلها تصنف ضمن الدول التي يشكل فيها الفساد مشكلة خطيرة على التنمية، وهذا يؤكد على تفشي مختلف مظاهر الفساد بشكل مرتفع في الجزائر ،إن تفاقم ظاهرة الفساد في الجزائر انعكس على وضعية البلاد التنموية، إضافة الى ان ثقة بعض الدول في الخارج أصبحت منعدمة من تدني رتب الجزائر في المؤشر مما أدى الى ضهور فئة من المستثمرين هدفها الاستفادة من الفساد لتعظيم أرباحها، لقد تحصلت الجزائر على 33 درجة من 100 في ترتب 2022، بانخفاض 3 نقاط عن مؤشرها لعام 2020 مما سمح لها بالتقدم 13 مركزا عن سنة 2020 التي احتلت فيها المرتبة 104 وهذا ما يجعلها تصنف في قائمة الدول الأكثر فسادا.

وكل هذا يوضح أن الجزائر على مر السنوات بقيت تقريبا تتأرجح بين نفس المراتب ما يفسر أن الجزائر مازالت تعرف مستويات مرتفعة لمختلف ظواهر الفساد، يمكن القول أن الصورة العامة لأداء الجزائر في مؤشر مدركات الفساد غير جيدة وغير مشجعة على الإطلاق، إذ تحتل مراتب متدنية سيئة جدا وهو ما يعني في نظر واضعي هذا المؤشر ومن يطلع عليه من رجال أعمال ومستثمرين أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد والرشوة، وإقصاء المنافسة الشريفة ويمنع

[1] سامية معتوق، غنية بن حركو ، حراث محمد ، " معضلة الريع في الجزائر" ، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 15 العدد1 (2020) ،ص 187

انتقال وتداول المعلومات، وهذه النتائج تتطلب تحرك جدي من قبل الحكومة للقيام بإصلاحات واسعة وجدية من اجل الرفع من تنافسية الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومواصلة المشاريع التنموية المختلفة.[1]

المطلب الثالث: قلة الاتفاقيات الإقليمية عبر العالم التي أبرمتها الجزائر

تعرف الاتفاقيات الاقليمية انها الاتفاقات التي توقع بين دول في الاطار الاقليمي، حيث تعتبر الاتفاقيات الإقليمية أداة هامة في تحقيق التعاون والاستقرار و التنمية و التكامل، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الاتفاقيات، إلا أن الجزائر كانت تواجه ولا تزال تحديا بارزا في قلة الاتفاقيات التي أبرمتها على مر السنوات الأخيرة، حيث يستلزم تسليط الضوء على هذه القضية.

1.ترتيب الجزائر في اتفاقيات الاستثمار

سنتطرق الى ترتيب الجزائر في اتفاقيات الاستثمار الثنائية والاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار:[2]

أ. **اتفاقية الاستثمار الثنائية BIT:** هي اتفاقية بين دولتين تتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات التي يقوم بها المستثمرون من الدولتين في أراضي كل منهما.

ب. **اتفاقية ذات الصلة بالاستثمار TIPs:** هي اتفاقيات الاستثمار التي لا تعد اتفاقية ثنائية.

ت. **الجدول رقم (9) : ترتيب الدول العربية في الاتفاقيات الاستثمارية**

	الاتفاقيات الاستثمار الثنائية			الاتفاقيات ذات صلة بالاستثمار		
	عددالاتفاقيات	رتبة العربية	رتبة العالمية	عدد الاتفاقيات	رتبة العربية	رتبة العالمية
الامارات	**103**	**1**	**5**	**12**	**4**	**65**
مصر	**100**	**2**	**7**	**14**	**1**	**59**
المغرب	**72**	**4**	**15**	**10**	**9**	**81**
لبنان	**50**	**8**	**34**	**8**	**12**	**117**
الجزائر	**45**	**9**	**41**	**7**	**15**	**130**
سوريا	**39**	**10**	**53**	**4**	**21**	**168**
السودان	**24**	**15**	**78**	**8**	**12**	**117**
فلسطين	**5**	**20**	**155**	**7**	**15**	**130**
السعودية	**24**	**16**	**93**	**13**	**2**	**60**
عدد الدول		**21**	**234**		**21**	**234**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على تقرير ضمان 2022، ص26-27

[1] أحمد شعشوع، أبو بكر سالم، انعكاس ظاهرة الفساد على الاقتصاد الجزائري: قراءة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص254.

[2] تقرير ضمان "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات"، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022، ص26-27

يتضح لنا من خلال الجدول (9) ان الجزائر قد حلت في الرتبة 09 عربيا في الاتفاقيات الاستثمار الثنائية بحصيلة 45 اتفاقية واحتلت الترتيب رقم 41 عالميا، يمكننا القول ان الجزائر قد وقعت عدد معتبر فيما يخص اتفاقيات الاستثمار الثنائية مقارنة بدول العربية مثل السعودية وسوريا... التي احتلت مراتب متدنية، بشكل عام يمكن اعتبار هذه الرتبة إشارة إيجابية للجزائر، حيث تواصل جذب الاستثمارات وتعزيز التعاون الاقتصادي، لكن تحدي الجزائر يكمن في تفعيل وتطبيق هاته الاتفاقيات على ارض الواقع.

اما فيما يخص الاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار فقد وقعت الجزائر على 7 اتفاقيات فقط برتبة عربية 15 و ترتيب عالمي130 وهذا يعكس وجود تحديا يتعلق بالجذب الفعال للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين البيئة الاستثمارية ،يعتبر توقيع 7 اتفاقيات TIPs رقما ضعيفا جدا لاقتصاد ودولة بحجم الجزائر، حيث انها في نفس ترتيب بعض الدول التي تعاني من حروب كدولة فلسطين ونرى من الجدول ان الجزائر ادنى مرتبة من السودان برتبة 12 الذي يعاني من صراعات داخلية وانقسامات، يمكننا القول ان أداء الجزائر ضعيف مقارنة بباقي الدول العربية قد يعود السبب الى مناخ الاعمال السيء في الجزائر وتصنيفها ضمن الدول الأكثر فساد مما أدى الى فقدان الثقة فيها من طرف الدول.

تحتاج الجزائر الى تعزيز جهودها في تحسين البيئة الاستثمارية، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، يجب ان تكون هنالك استراتيجية شاملة لتنمية الاقتصادية تستهدف تنويع القطاعات الاقتصادية وتعزيز التجارة الخارجية، فقد تكون الإصلاحات في هده المجالات مفتاحا لجذب المزيد من الاتفاقيات الاستثمارية وترسيخ التعاون الاقتصادي مع باقي الدول.

2.حاجة الجزائر إلى الاتفاقيات الإقليمية

نستخلص مما سبق أن قلة الاتفاقيات الإقليمية التي أبرمتها الجزائر هي تحدي يستدعي الإسراع في انجازه خصوصا مع التطورات والتسارع الذي يشهده العالم، فقد أصبح الصراع عبارة عن نزاع بين مناطق اقتصادية إقليمية وتكتلات سياسية واقتصادية لذلك يتوجب على الجزائر أن تولي اهتمامًا أكبر العلاقات الإقليمية ومضاعفة عدد الاتفاقيات المبرمة، وهذا ما نلاحظه من خلال سعي الجزائر الى الانضمام الى مجموعة البريكس، ومن خلال المبحث الثاني سوف نرى الاثار المترتبة عن عدد من الاتفاقيات الإقليمية الموقعة من طرف الجزائر.

المبحث الثاني: الاتفاقيات السابقة الموقعة من طرف الجزائر

توقيع الاتفاقيات الإقليمية عبر العالم يمكن أن يساهم في تقوية التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر والدول الاعضاء، من خلال هذا المبحث نحاول تحليل الآثار المترتبة عن أهم الاتفاقيات الإقليمية التي قامت الجزائر بتوقيعها وتقييم أثرها على الاقتصاد ومن خلال معرفة هده الاثار سنحاول استخراج التحديات التي قد تواجه الجزائر مستقبلا ان تمت الموافقة على انضمامها الى مجموعة البريكس.

المطلب الأول: آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر العربية الكبرى

1. المفهوم

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي بمثابة اتفاق متعدد الأطراف يهدف إلى الوصول للتّحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة 10 سنوات، وقد جاء قرار إنشاء هذه المنطقة على إثر مؤتمر القمة العربية المنعقد في 21/22 جوان 1996 بالقاهرة، وقد صادقت الجزائر على اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في 3 أوت 2004، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للجزائر ابتداء من أول جانفي 2009.[1]

2. آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر العربية الكبرى[2]

مع انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أصبحت السلع المتبادلة بين الجزائر ودول المنطقة لا تخضع لأي رسوم جمركية، والسؤال المطروح هنا: هل ساهم انضمام الجزائر إلى المنطقة من تحسين المبادلات التجارية لها مع دول المنطقة بعد مرور أكثر من 9 سنوات من الانضمام؟

وعليه سنقوم بالاعتماد على الجدول رقم (11) لدراسة تطور التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة بشقيها الصادرات والواردات وكذلك تطور الميزان التجاري البيني، وقد تم اعتماد سنة 2009 سنة الأساس من أجل حساب معدل التغير على طول فترة الدراسة.

1.2. تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الدول العربية في إطار جافتا

من خلال الجدول رقم (12) يتبين أن متوسط قيمة التجارة بين الجزائر ودول المنطقة خلال فترة الدراسة بلغ حوالي 4.84 مليار دولار وقد سجلت أدنى قيمة لها في سنة 2009 بحوالي 2.87 مليار دولار وأعلى قيمة بـ 6.23 مليار دولار سنة 2013 برقم نسبي (217.07%)، أي أن التجارة بين الجزائر ودول المنطقة تضاعفت مرتين خلال فترة الدراسة.

---

[1] د. فاضل عبد القادر، الطاهر شليحي، واقع التجارة البينية الجزائرية-العربية في ضل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAZALE، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد 12، ص 423.

[2] دحماني الهوارية، عبد القادر دربال، أثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 2017/05، ص 187-201.

2.2. تطور الصادرات البينية الجزائرية إلى دول المنطقة

بلغ متوسط قيمة صادرات الجزائر إلى دول المنطقة نحو 2.54 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وقد سجلت أدنى قيمة لها في سنة 2009 (سنة الانضمام) بحوالي 1.35 مليار دولار في حين سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2014 بحوالي 3.3 مليار دولار برقم نسبي (246.67%) أي أن صادرات الجزائر إلى دول المنطقة تضاعفت مرتين خلال فترة الدراسة.

3.2. تطور الواردات البينية الجزائرية من دول المنطقة

بلغ متوسط قيمة واردات الجزائر من دول المنطقة نحو 2.31 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وقد سجلت أدنى قيمة لها في سنة 2009 بحوالي 1.52 مليار دولار في حين سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2014 بحوالي 3.26 مليار دولار برقم نسبي 214.47% أي أن واردات الجزائر من دول المنطقة تضاعفت مرتين خلال فترة الدراسة.

4.2. تطور الميزان التجاري البيني الجزائري ودول المنطقة

من خلال الجدول رقم (**10**) نلاحظ تذبذب في حصيلة الميزان التجاري الجزائري ودول المنطقة نتيجة التذبذب في حصيلة الصادرات والواردات بين الجزائر ودول المنطقة خلال فترة الدراسة، حيث سجل الميزان التجاري عجزا في السنوات 2009-2011-2012 بقيم (0.17-)،(0.02-)، (0.29-) على التوالي، في حين حقق فائضا في باقي السنوات، كما أن رغم انضمام الجزائر إلى المنطقة لم يتضاعف حجم التبادل التجاري البيني بالشكل المأمول فقد تضاعف مرتين في أحسن أحواله خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (10) تطور قيمة التجارة الخارجية الكلية بين الجزائر والمنطقة خلال الفترة (2009-2015)

القيمة: مليار دولار أمريكي

السنوات	التجارة البينية		الصادرات البينية		الواردات البينية		الميزان التجاري البيني
	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي	القيمة
2009	2.87	100.00	1.35	100.00	1.52	100.00	-0.17
2010	3.43	119.51	1.85	137.03	1.58	103.94	0.27
2011	4.8	167.25	2.39	177.03	2.41	158.55	0.02-
2012	5.16	179.79	2.99	221.48	2.17	142.76	0.82
2013	6.23	217.07	2.97	220.00	3.26	214.47	-0.29
2014	6.09	212.19	3.33	246.67	2.76	181.58	0.57
2015	5.32	185.36	2.87	155.13	2.45	161.18	0.42
المتوسط	4.84	-	2.54		2.31	-	0.23

المصدر: دحماني الهوارية، عبد القادر دربال، آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 2017/05، ص 189.

من خلال الجدول رقم (10) يمكننا ان نستخلص ان قيمة المبادلات البينية بين الجزائر والمنطقة لم تعرف تغييرا ملحوظا خلال الفترة (2016-2019)، حيث لا يزال هنالك تدبدب واضح في حصيلة الصادرات والواردات البينية، وهذا يذلنا على ضعف التبادل التجاري ويعود السبب الى قلة التنويع واعتماد الاقتصاد على قطاع الطاقة.

واما فيما يخص الفترة (2020-2021) نرى زيادة في حجم الواردات البينية بين الجزائر والبلدان العربية حيث بلغت 3.9 مليار دولار امريكي فقد ارتفعت بقيمة 1.53 مليار دولار عما كانت في سنة 2019، اما سنة 2021 فقد عرفت ارتفاعا اخر بقيمة 4.1 مليار دولار اي انها ازدادت بقيمة 0.2 مليار دولار عما كانت في سنة 2020، اما في شق الصادرات قد عرف انخفض في سنتي 2020 و2021 بقيمة 1.59 مليار دولار و0.99 مليار دولار على التوالي عن قيمته في سنة 2019.

من النتائج السابقة نستنتج أن انضمام الجزائر إلى المنطقة كان له أثر ضعيف على التجارة الخارجية للجزائر مع دول المنطقة بشقيها الصادرات والواردات، ولازال الميزان التجاري في حالة تدبدب في قيمه.

الجدول رقم (11): قيمة التجارة الخارجية الكلية بين الجزائر والمنطقة فترة (2016-2021)

الوحدة (مليار دولار امريكي)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات البينية	1.59	2.07	2.68	2.69	1.1	1.7
الواردات البينية	2.47	2.51	2.04	2.37	3.9	4.1

المصدر1: من اعداد الطلبة اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020، الملاحق الاحصائية ص369،

المصدر2 : نشرة ضمان الاستثمار، التجارة العربية لعام2021 ، العدد الثاني ،2022 ، ص24 و23

3. العقبات التي تواجه التجارة الخارجية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1]

تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العديد من العقبات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المأمولة من إنشائها وتحد من فاعليتها، ومن أهمها:

أ. الاستثناءات العشوائية المتبناة من اجل حماية المنتوج المحلي

إن الاستثناءات التي منحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تخص السلع المحظور استيرادها أو تداولها لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية والسلع التي تم استثناؤها من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وذلك بصفة مؤقتة مراعاة للظروف الاقتصادية للدول التي تقدمت بطلب الاستثناء أثرت سلبا على تنمية التبادل التجاري البيني العربي، حيث دفعت بدول أخرى تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل بطلب العديد من الاستثناءات، وبدورها قامت الجزائر بإعداد قائمة سلبية لأزيد من 1000 منتوج عند الانضمام إلى المنطقة وذلك من أجل حماية المنتوج المحلي والتجاري .

ب. غياب قواعد المنشأ التفصيلية

إن عدم التوصل إلى قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية، والمتفق عليها من قبل الدول العربية يمثل أحد أهم العقبات التي تقف في وجه تعزيز وتنمية التبادل التجاري العربي البيني، حيث تتبع المنطقة حتى الآن قواعد منشأ عامة تقتضي أن السلعة تكتسب صفة المنشأ إذا كانت تنتج داخل الدولة أو تحقق على الأقل نسبة الـ (40%) كقيمة مضافة داخل الدولة وتنخفض هذه النسبة إلى (20%) في

[1] دحماني الهوارية، عبد القادر دربال، مرجع سابق ،ص 198

حالة الصناعات التجميعية، وهذا ما ينعكس سلبا على تنافسية السلع المحلية أمام السلع الأجنبية الواردة إلى الأسواق العربية والتي تستفيد من الإعفاءات الجمركية.

ج. صعوبة الشراكة الأورو متوسطية في نظر بعض الدول العربية

إن معظم الدول الأعضاء بالمنطقة تدخل في اتفاقيات تجارية أو شراكة مع دول أخرى سواء اتفاقيات ثنائية أو متعددة وهذا ما يعمل على إضعاف المبادلات التجارية البينية العربية، ومن أهمها الشراكة الأورو متوسطية، التي تهدف إلى تحرير بين الاتحاد الأوروبي من جهة والدول المتوسطية بما فيها العربية من جهة أخرى، وهذا ما يشكل تحديا للدول المتوسطية العربية في نظر هده الدول، التي تجد نفسها بين تطبيق التزاماتها ضمن هذه الاتفاقية وبين طموحاتها التكاملية فيما بينها خاصة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تعتبر أولى الخطوات الجادة من أجل تكامل حالها حال الجزائر.

4. النتائج المتوصل لها حول أثار انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحرة العربية[1]

- إن انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر ضعيف على التبادل التجاري مع دول المنطقة.
- حجم زيادة الصادرات الجزائرية إلى دول المنطقة بمعدلات نمو منخفضة، حيث تضاعفت بمرة واحدة مقارنة بالفترة التي سبقت الانضمام بـ (175.17%).
- زيادة الواردات الجزائرية من دول المنطقة هي الأخرى بمعدلات نمو منخفضة، وقد تضاعفت مرتين مقارنة بالفترة السابقة للانضمام بـ (292.40%).
- عرف الميزان التجاري الجزائري مع دول المنطقة تذبذبات بعد الانضمام ما بين عجز وفائض.
- إن انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر ضعيف على حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة، وعلى الرغم من الزيادة في حجم الصادرات والواردات من دول المنطقة إلا أن الميزان التجاري شهد تذبذبا ما بين تحقيق الفائض والعجز خلال الفترة (2021-2009).

المطلب الثاني: آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر الإفريقية

تعتبر منطقة التجارة الحرة الإفريقية أحد أهم المبادرات الاقتصادية في قارة إفريقيا، حيث تسعى إلى تعزيز وتنمية التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء، وتحقيق التنمية المستدامة، وعلى هذا المنوال انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية في 21 مارس 2018.

أولا: فرص الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

يمكن أن يشكل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصة حقيقية للجزائر لمواصلة تطوير وإنعاش صادراتها خارج المحروقات مما يفتح أمامها أبواب السوق الإفريقية التي ستنفتح بدورها على المنتج الجزائري، وتعتبر هذه المنطقة فرصة هامة لتكثيف وتطوير التجارة البينية التي من المنتظر أن تعرف ارتفاعا محسوسا، فضلا عن دعم أهداف التكامل والاندماج القاري من خلال التجارة والاستثمار اللذان يعتبران عنصرين رئيسيين لدعم النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة،

[1] دحماني الهوارية، عبد القادر دربال، مرجع سابق ،ص201

فالسوق الإفريقية تمتلك مؤهلات وقدرات اقتصادية كبيرة إذ تشكل سوقا بـ 1.2 مليار نسمة بقيمة 3000 مليار دولار، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية بنسبة (52%) بدل من النسبة الحالية التي لا تزيد عن (16%)، تنمية التجارة البينية سيساهم في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والتصنيع وخلق فرص العمل، زيادة على أن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بين البلدان الإفريقية بعد الدخول الفعلي لمنطقة التجارة الحرة بنسبة (90%) من بنود التعريفة الجمركية خلال مدة 5 سنوات، وسيعطي أولوية للشركات الإفريقية في تلبية حاجيات السوق الإفريقية المتزايدة والاستفادة من مزاياها وبالتالي استفادة الشركات الجزائرية من زيادة العائد من الأرباح بعد فتح الأسواق مع الدول الإفريقية[1]، وتتمثل هذه المزايا والفرص فيما يلي:[2]

- ستسمح منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية للمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الناشئة بحرية التنقل الرجال الأعمال والاستثمار وهذا ما سيساهم في زيادة حجم التدفقات التجارية والمالية بين الجزائر ودول إفريقيا.
- منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستسهل عملية استيراد المواد الخام من البلدان الإفريقية الأخرى والعالم أجمع، كما ستمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء شركات تجميع في البلدان الإفريقية الأخرى من أجل الوصول إلى وسائل إنتاج أرخص وبالتالي زيادة أرباحها.
- ستستفيد الجزائر من المزايا التي سيوفرها الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بلاغوس في نيجيريا، وخط أنابيب الغاز بين الجزائر ونيجيريا، الذي يعتبر بمثابة المشروع الحلم من أجل تحقيق الاندماج الإقليمي والتكامل الاقتصادي لا سيما بين دول المغرب العربي ومنطقة الساحل وتجمع دول غرب إفريقيا وكذا ربطه بالموانئ الجزائرية خاصة ميناء شرشال الجديد وميناء جن جن بجيجل، وبالتالي ستستفيد الجزائر من التعريفات الجمركية من خلال تصدير السلع الخاصة بالدول الإفريقية، وتعول الجزائر على هذا المشروع لاقتحام السوق الإفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق وهي تونس، النيجر، بوركينافاسو، مالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها، كما يساهم هذا المشروع في تقليص التكاليف اللوجيستية سيما المتعلقة بالنقل وكذا إنشاء بنوك جزائرية لتسهيل المعاملات كما سيربط هذا الطريق مع طريق الحرير الصيني وهو ما يساعد على توسع الجزائر وإفريقيا في السوق العالمي.
- ستسمح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات متعددة الجنسيات بالشراكة مع الشركات المحلية الجزائرية لتطوير وتدريبها على أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا في هذه العملية.
- تسعى الجزائر من خلال موقعها الجغرافي داخل إفريقيا إلى جلب الاستثمارات والعوائد من خلال منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، حيث تراهن الجزائر على إزالة كافة العوائق والقيام بإصلاحات جمركية وضريبية بهدف تحفيز الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية الحالية.
- بانضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقية فإنها تسعى للاستفادة من كافة الفرص والإمكانيات المتاحة في القارة للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

[1] بشرى بوعافية، دنيا عوامري، دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تنمية الصادرات الجزائرية: الفرص وتحديات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2022/2021، ص 87.

[2] بشرى بوعافية، دنيا عوامري، نفس المرجع

من خلال الجدول رقم (12) تمثل المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية نسبة ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز نسبة الواردات الجزائرية من القارة الإفريقية نسبة (2.4%) في الفترة (2012-2019) منذ بداية العمل الإفريقي حول إنشاء منطقة تجارة حرة نظرا للحواجز التي تصعب من عملية الاستيراد من ضعف النقل اللوجيستي والحواجز الجمركية وغير الجمركية وعدم توجه السياسيات القارية الإفريقية والجزائرية لتشجيع المبادلات التجارية حيث لم تتجاوز نسبة الصادرات الجزائرية نحو بلدان الاتحاد الإفريقي (3%) خلال سنة 2012، لتنخفض في السنوات الموالية حيث بلغت (1.9%) من إجمالي الصادرات البينية الإفريقية سنة 2016 لترتفع بشكل بسيط إلى (2.1%) سنة 2019، لذلك تطمح الجزائر للاستفادة من حجم السوق الإفريقية البالغ 1.9 مليار نسمة، وتحاول في هذا الإطار تأسيس منافذ برية عبر الصحراء، كما يعتبر التكامل مع البلدان الإفريقية خيارا استراتيجيا للجزائر بهدف التنويع الاقتصادي.[1]

الجدول رقم (12): المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا (2012-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
واردات الجزائر من إفريقيا (مليون دولار)							
1097.9	1213.0	1203.2	1442.3	1531.7	1754.2	2113.1	1932.9
نسبة الواردات إلى الواردات البينية الإفريقية %							
1.6	1.6	1.9	2	1.9	2	2.2	2.4
صادرات الجزائر نحو إفريقيا (مليون دولار)							
1883.6	2197.7	1850.2	1531.9	2120.3	2914.8	3333.6	2914.8
نسبة صادرات الجزائر إلى الصادرات البينية الإفريقية %							
2.1	2.2	2.2	1.9	2.2	2.96	2.2	3

المصدر: هندة خديري، بلقاسم تويزة، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) كالية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وآفاقها في ضل جائحة كوفيد-19، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06/العدد: 01(2022)، ص450.

ثانيا: تحديات الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية

[1] هندة خديري، بلقاسم تويزة، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTAكالية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وآفاقها في ضل جائحة كوفيد-19، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06/العدد: 01(2022)، ص450.

من بين التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التبادل الحر الإفريقية ما يلي: [1]

- تنسيق الاقتصاديات غير المتجانسة وغير المتناغمة مع دول إفريقيا بموجب اتفاقية واحدة بسبب التنوع الكبير الموجود في مستويات التنمية بين مختلف الدول الإفريقية.
- عدم جاهزية الجزائر للولوج إلى تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بحكم أنها خسرت الكثير بسبب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعجزها عن الموازنة بين ما تصدره وما تستورده من شركائها الاقتصاديين.
- تنويع الصادرات حيث أن الجزائر ضعيفة في صادراتها خارج المحروقات فهي لم تتجاوز مليارين و830 ألف دولار خلال سنة 2018، وأغلبها تمثل مواد نصف مصنعة ولذلك وجب على الجزائر تنويع صادراتها للاستفادة من المزايا المتوقعة من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية.
- هشاشة الاقتصاد الريعي في الجزائر واعتماد الصناعة على المواد الأولية المستوردة، كلها عوامل تجعلها غير قابلة للتنافس خارجيا وغير معروفة وتواجه منافسة كبيرة من الدول المستثمرة داخل القارة الإفريقية والسوق الإفريقية خاصة الصين، الهند وتركيا.
- كذلك على صعيد السياسات، فالجزائر لا تضع استراتيجيات بعيدة المدى، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي البيني حيث تتعطل العلاقات نتيجة لتغير الحكومات من وقت لآخر.
- غياب الاستثمار الجزائري في إفريقيا وكذلك غياب الاستثمار الإفريقي في الجزائر، لكن مع دخول الجزائر لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية سيؤدي إلى فتح الأبواب أمام انتقال المستثمرين بحرية أكبر داخل القارة وبالتالي ظهور المنافسة بين الدول الإفريقية ودول الأخرى المستثمرة داخل الجزائر، وكذلك المنافسة بين الجزائر والدول المستثمرة داخل القارة.

لا تزال المفاوضات حول بعض النقاط البالغة الأهمية لم تنجز بعد، ومن بين هذه النقاط الجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية بين الجزائر ودول الأعضاء والقواعد التي تحكم تصنيف سلع على أنها صنعت في إفريقيا وكذلك قوانين المنافسة بين الدول وآليات التحكيم في الخلافات وغيرها، إضافة إلى أن نجاح المشروع يتوقف إلى حد بعيد على إزالة العقبات "غير الضريبية" مثل الفساد وترهل البنى التحتية وفترة الانتظار على الحدود، وهو ما تعتزم " منطقة التبادل الحر" العمل عليه.[2]

لا شك أن الآثار الإيجابية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستستغرق وقت أطول من الزمن فقد آثار بعض المحللين الاقتصاديين إلى أن اتفاق التبادل الحر بين كندا والاتحاد الأوروبي جرى التفاوض بشأنه على مدى سبع سنوات رغم أنه كان يتعلق بدولة من جهة ومجموعة متجانسة نسبيا من 28 دولة من جهة أخرى، فكيف سيكون بين 55 دولة غير متجانسة وعلى مستويات متفاوتة جدا من النمو الاقتصادي، فقر الدول الإفريقية للبنى التحتية كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية،

[1] بشرى بوعافية، دنيا عوامري، مرجع سابق، ص 88.
[2] نفس المرجع، ص89

حيث تشكل عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية تضعف التجارة البينية بين الجزائر والدول الإفريقية.[1]

المطلب الثالث: آثار انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية

1. آثار التوقيع على الاتفاقية[2]

وقعت الجزائر والاتحاد الأوروبي، يوم الاثنين 13 مارس 2017 في العاصمة البلجيكية على الوثيقة المتعلقة بنتائج التقييم المشترك لـ "اتفاق الشراكة الجزائر-الاتحاد الأوروبي" الموقع في 2002 والذي دخل حيز التنفيذ عام 2005، بعدما لاحظت الحكومة تباينا هيكلياً في الكيفية التي طبق بها الاتفاق، رغم تأكيد الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية، **فيديريكا موغريني** أن الاتحاد ملتزم بتشييد شراكة فعالة مع الجزائر مبنية على مبدأ (رابح-رابح).

وجاء التوقيع على النتائج تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، بعدما أخطرت الجزائر في سبتمبر 2015 رئيسة الدبلوماسية الأوروبية للمطالبة رسميا بفتح المحادثات حول تقييم مشترك موضوعي لتنفيذ اتفاق الشراكة، وذلك بمناسبة مرور عقد على دخول الاتفاق حيز التطبيق.

وتحركت الحكومة الجزائرية بعدما لاحظت في الأرقام التي رفعتها إليها الجمارك الجزائرية اختلال كفتي الميزان لصالح الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط، حيث بلغت صادرات الجزائر نحو أوروبا خارج المحروقات من سنة 2005 إلى غاية 2015 حوالي 14 مليار دولار خلال العشر سنوات، بينما بلغت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي 220 مليار دولار في نفس الفترة أي بمعدل 22 مليار دولار سنويا.

وبالإضافة إلى هذا الاختلال، كشفت أرقام الجمارك الجزائرية أن الاتفاق ترتب عنه عجز بأكثر من 700 مليار دينار (6.36 مليارات دولار) للمداخيل الجمركية الجزائرية منذ تطبيقه سنة 2005 إلى غاية 2015، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تجميد أحادي الطرف للامتيازات التعريفية للممنوحة للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة، وبعد 8 جولات من المفاوضات العسيرة تم التوصل إلى حل وسط حول تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر المقررة في 2017 إلى سنة 2020.

وربط الخبراء فشل الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي بعدة نقاط أهمها القاعدة الاستثمارية 49/51 التي تعد أهم العوائق التي تنفر المستثمرين من السوق الجزائرية، إضافة إلى البيروقراطية، وإلزامية تمويل المشاريع من البنوك الوطنية، كما أن غياب الاستقرار السياسي وضبابية المشهد في البلاد، جعلت الطرف الأوروبي لا يستثمر في مشاريع إنتاجية داخل الوطن بل يكتفي بدور الممون عن طريق التصدير.

---

[1] بشرى بوعافية، دنيا عوامري، نفس المرجع، ص 89

[2] أحلام بعلي، خديجة بوزيدي، الشراكة الأورو جزائرية وبعض آثارها على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2018، ص 44.

كما كشف تقييم اتفاق الشراكة على أهم الصعوبات التي عرقلت مسار تنفيذ الاتفاقية، وكان المتضرر الأول هو الجزائر، وقد مست هذه العراقيل مختلف جوانب الاتفاقية، وهي:

1.1. الجانب السياسي والأمني

يبدو من خلال الاتفاقية أن دول جنوب المتوسط هي المعنية بتطبيق نصوص الاتفاقية لأنها أقل ديمقراطية مع غياب القانون، كما أن الاتفاقية قد تغافلت عن دور مؤسسات المجتمع المدني المتوسطية التي بإمكانها المحافظة وضمان الاستمرارية في حالة حدوث أزمات أو تقلبات في العلاقات مشروع برشلونة لم يسمح بإنشاء العناصر غير الدولية، كالمنظمات الدولية غير الحكومية (**ONG**) للتهرب من تمويلها المالي، كما أن اعتماده على نقل الديمقراطية إلى دول جنوب المتوسط لا يمنح الأولوية لنجاح المشروع المتوسطي.

2.1. الجانب الاقتصادي والمالي

الهدف الأساسي من الاتفاقية هو إنشاء منطقة ازدهار مشتركة، الذي اصطدم بعائق المديونية التي تتخبط فيه مختلف الدول الفقيرة في حوض المتوسط ومنها الجزائر، والذي سببته سياسة الدول المتقدمة بواسطة المؤسسات المالية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) و سياسة معدلات الفائدة و الصرف وضعف الاستثمارات و نقص فعاليتها.

كما شجعت من جهة أخرى على الادخار الخارجي وهروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الأسواق الخارجية، لكن يمكن إنشاء منطقة ازدهار على المدى الطويل بالشراكة الاقتصادية والمالية من أجل إنشاء منطقة تبادل حر في سنة 2012 في إطار احترام مبادئ منظمة التجارة العالمية (**OMC**).

إن هذا العرض الاقتصادي الأوروبي كان تأثيره سلبي على الجزائر، لأن النظام التجاري المتعدد الأطراف في (**OMC**) يعقد اتفاقيات تجارية إقليمية في ظل العولمة ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهذا يعرض الجزائر لمنافسة قوية واقتصادها هش ومتدهور.

3.1. الجانب التجاري

المركز التجاري للاتحاد الأوروبي ظل يتعزز باستمرار منذ إبرام الاتفاقية على حساب الاقتصاد الوطني، خلال المدة 2005 إلى 2017 مجموع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي لم تتعدى 14 مليار دولار خلال 10 سنوات ، بينما بلغت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي 220 مليار دولار أي معدل 22 مليار سنويا، وخلال نفس الفترة فقد بلغت صادرات الجزائر خارج المحروقات 597 مليون دولار سنة 2008 ثم ارتفعت إلى 2.3 مليار دولار سنة 2015، وبعدها انخفضت إلى 1.6 مليار دولار سنة 2016، في حين أن الاتفاقية تنص على ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات و تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ويعود عجز الميزان التجاري الجزائري إلى مجموعة من العوامل أساسها هو النمو المفرط في الواردات بسبب البرامج الاستثمارية الضخمة التي باشرتها الجزائر لتحسين البنية التحتية والتوسع في إتاحة الخدمات (الإسكان، المياه الطاقة، الرعاية الصحية)، ففي البداية برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

بغلاف مالي 525 مليار دينار جزائري، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بغلاف مالي حوالي 4202.7 مليار دينار جزائري، و أخيرا برنامج دعم المخطط الخماسي بغلاف مالي 286 مليار دولار أمريكي، و بالخصوص منذ سنة 2010 تم تسجيل ارتفاع مضطرد في الواردات و انخفاض في الصادرات من أجل انجاز المشاريع التي بادرت بها الجزائر في إطار السياسة الأوروبية للحوار، مما انعكس سلبا على تغطية الصادرات للواردات.

حسب المديرية العامة للجمارك، التفكيك الجمركي الذي شرعت فيه الجزائر ورفع الحماية على المنتجات الفعلية، قد كلف الجزائر خسارة 700 مليار دينار (6.320) مليار دولار منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

4.1. الجانب الاستثماري والتكنولوجي

الجزائر لم تنجح في جذب الاستثمار المباشر (**IDE**) ولا في دعم النمو أو الحد من تفاقم البطالة، بل تعتبر الجزائر سوقا للسلع الأوروبية و ليست أرضية للاستثمار الأجنبي المباشر، رغم خصوصية الجزائر في تزويد السوق الأوروبية بالمواد الطاقوية، فلم نسجل في المقابل تطور في الاستثمار المباشر في هذا المجال الذي بلغت نسبته (0.1%) من حجم الاستثمارات في حوض البحر الأبيض المتوسط، أي لم تتجاوز 6 إلى 7 ملايين أورو مع غياب تام في نقل التكنولوجيا إلى الجزائر.

لم يخلو آفاق الشراكة الأورو-جزائري من وجود خلافات، ازدادت وتطورت تحت طائلة أسباب جوهرية نوجزها فيما يلي:[1]

المرحلة الأولى: تراجع النمو الاقتصادي الأوروبي

إن تراجع النمو الاقتصادي الأوروبي بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، فرض على الجزائر تبني سياسة تجارية جديدة مع الاتحاد الأوروبي، كانت سببا في توتر العلاقات بين الطرفين:

إن شروع الجزائر في سياسة الانفتاح على السوق والإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية من أجل خلق منطقة التبادل التجاري الحر، ساعد على ازدهار النشاط التجاري الجزائري الأوروبي، بحيث بلغت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي سنة 2008 قيمة 31 مليار دولار (79% من الواردات الجزائرية)، بعد مرور أربع سنوات فقط من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ و عليه عبر وزير التجارة الخارجية الجزائري عن تنامي الواردات من الاتحاد الأوروبي بقوله من أجل تصدير 1 دولار للاتحاد الأوروبي، تستورد الجزائر 20 دولار، مما زاد من فاتورة الاستيراد وتزيف العملة الصعبة من المؤسسات البنكية والمالية الجزائرية وتفاقم عجز الميزان التجاري.

في هذه الظروف سارعت الجزائر إلى اتخاذ إجراءات جديدة للتكيف مع الوضع الاقتصادي والتجاري العالمي منها:

[1] أحلام بعلي، خديجة بوزيدي، مرجع سابق، ص47

- قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وفي شقه المرتبط بالتجارة الخارجية للجزائر، نص على ضرورة فتح رأسمال الشركات الأجنبية المستوردة والنشطة في الجزائر بنسبة (30%) لصالح المستثمرين الوطنيين.
- إلغاء القروض الاستهلاكية (خاصة المتعلقة بشراء السيارات) و استبدالها بالقرض السندي.
- تشديد الشروط على إنشاء شركات الاستيراد والتصدير جعلت المئات منها إما تتوقف أو تقلص من نشاط الاستيراد وأخذت الصادرات الأوروبية نحو الجزائر تتراجع خاصة مع فرنسا (بلغت نسبة 30% سنة 2009) التي تستورد منها الجزائر حوالي (17%) من مجموع وارداتها الخارجية بقيمة 5 ملايير أورو سنويا، وتحقق به فرنسا فائضا تجاريا يفوق 1 مليار أورو سنويا.

وفي هذا السياق، وقبل انعقاد مجلس الشراكة الأوروبي الجزائري في بروكسل يوم 02 جوان 2009 بعثت الممثلة للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي **"كاترين اشتون"** رسالة إلى وزير التجارة آنذاك **"الهاشمي جعبوب"** تغير فيها عن رفض دول الاتحاد الأوروبي للإجراءات المتخذة من طرف الجزائر، متهمة إياها بعدم التزامها ببنود اتفاق الشراكة الثنائية بين الطرفين، أما الطرف الجزائري فقد كيف هذا الرد الأوروبي بالتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر ومساس بسيادتها.

استمر الخلاف إلى سنة 2010، حيث قررت الجزائر بمفردها تجميد الامتيازات التعريفية الممنوحة للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة، وبعد ثمانية جولات من المفاوضات الصعبة تم التوصل إلى حل وسط حول تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر المقررة في 2017 إلى 2020.

المرحلة الثانية: انخفاض أسعار البترول

بعد الصدمة البترولية سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، تهاوت عائدات الجزائر من هذه المادة الحيوية، وطالب مجلس الوزراء المنعقد في أكتوبر 2015 بإعادة النظر في تقييم بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خاصة الجانب الاقتصادي والتجاري منها، من منطلق المبادئ التالية:

- الظروف التي تمت فيها المصادقة والإمضاء النهائي على اتفاقية الشراكة سنة 2005 قد تغيرت جذريا.
- ازدياد فجوة التنمية لصالح الاتحاد الأوروبي.
- ضعف الاستثمارات في الجزائر، التي كانت من المفروض أن تعوض النقص في الإرادات الجمركية للخزينة الجزائرية وتساعد على تأهيل التنافس الوطني.

وفي سبتمبر 2015، طالبت الجزائر بفتح مفاوضات تقييم مشترك وموضوعي لتنفيذ اتفاق الشراكة، وتقدمت بوثيقة تحمل 21 توصية تسمح بإعادة بعث الشراكة بين الطرفين في إطار جوهرها الأصلي وهو تعزيز تنويع الاقتصاد الجزائري وتطوير العلاقات الاستثمارية والشراكة بين الشركات الجزائرية ونظيرتها الأوروبية، وكذا تقوية الاقتصاد الشامل للطابع الاجتماعي.

وعلى إثر ذلك، وفي ديسمبر 2016، تمت الموافقة على اعتماد ستة محاور ذات أولوية في الشراكة هي:

- الحوار السياسي، والحوكمة، ودولة القانون وتعزيز الحقوق الأساسية.
- ترقية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وتطوير المبادلات التجارية والنفاذ إلى الأسواق.
- الشراكة في مجال الطاقة، والتغير المناخي، والبيئة والتنمية المستدامة.
- الحوار الاستراتيجي والأمني.
- البعد الإنساني، المهجرة وحركة الأشخاص.
- التعاون المالي.

بعد الموافقة على العناصر ذات الأولوية في الشراكة، تبنى الطرفان الأوروبي والجزائري رسميا العمل بها من قبل مجلس الشراكة بتاريخ 13 مارس 2017، وتميزت الدفعة الجديدة للشراكة التوقيع على مشاريع بقيمة 40 مليون أورو، تهدف بصورة أساسية إلى تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال تدابير تتراوح بين تطوير الطاقة المتجددة و تحديث المالية العامة.

2. سوء توجيه السياسة الاقتصادية نحو التبادل الحر

أرجع الاتحاد الأوروبي أسبابها الرئيسية إلى: [1]

1.2. نقص في الانفتاح الاقتصادي

الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الخوض في تنمية شاملة ببرمجة المخططات الخماسية (2009-2014) وتحديث البنى التحتية مع التخلص من المديونية الخارجية، والعمل على تنويع وتحرير الاقتصاد كل هذا يبقى ناقص في نظر الاتحاد الأوروبي، رغم انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحر سنة 2009 الذي لم يحقق أي مفعول، نظرا لغياب ديناميكية اتحاد المغرب العربي، بسبب خلافات جزائرية مغربية.

2.2. عدم تكافؤ العلاقة بين الطرفين (الجزائر والاتحاد الأوروبي)

يعود عدم التكافؤ بين الطرفين إلى:

- طبيعة المبادلات التجارية، كون الجزائر دولة ربعية تعتمد على عائدات المحروقات، بينما الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية وتجارية تصدر منتوجات متطورة الجودة، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري الجزائري زاد تفاقما بسبب انخفاض سعر البترول بعد 2014.
- التباطؤ في التفكيك الجمركي وتجميد الامتيازات الممنوحة للاتحاد الأوروبي (كما حدث سنة 2010-2012 حتى تم التوصل إلى إعادة جدولة التفكيك الجمركي إلى غاية 2020) الهدف منه حماية المنتوج المحلي، كما أن الجزائر اعتمدت على شركاء جدد من آسيا.
- الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية سنة 2009.
- قانون المالية الجزائري لسنة 2014 الذي فرض قيودا على حركة بعض المنتجات مع تغيير نظام الاستثمار الأجنبي لصالح الخدمات الوطنية.

[1] أحلام بعلي، خديجة بوزيدي، **مرجع سابق**، ص 51.

- قانون المالية الجزائري لسنة 2016 الذي جاء بقيود كمية وفرض تخفيضا في عدد رخص الاستيراد الممنوحة كتدابير اقتصادية وأمنية لعقلنة المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي.
- أما أحكام قانون المالية لسنة 2017، فقد زادت من توسيع قائمة السلع المحظورة من الدخول إلى السوق الجزائرية حماية لها من المنتوج الخارجي.

كما أشار مجلس الـ **"SEANT"** في تقريره إلى سوء مناخ الأعمال في الجزائر الصادر عن البنك العالمي، وقد عبر الاتحاد الأوروبي عن غموض الوجهة المستقبلية لاقتصاد الجزائر مما يبعث على عدم الثقة، خصوصا ما أكدته وسائل الإعلام حول انتشار الفساد وتهريب رؤوس الأموال هجرة الأدمغة التهرب الضريبي عجز قدرة الإدارة على التسيير، بالإضافة إلى عدم مطابقة السلع الجزائرية للمعايير الأوروبية، مما صعب إمكانية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3.2. ريع المحروقات عقبة مانعة لانفتاح الاقتصاد الجزائري

كل الإحصائيات الصادرة عن الجهات الاقتصادية والتجارية المختصة أشارت أن أكثر من (96%) صادرات الجزائر محروقات، وان اغلب مصادر تمويل الخزينة الجزائرية والنفقات العمومية هي عائدات المحروقات، لم تولي الجزائر الاهتمام للاستثمار في رأس المال البشري (الصحة، التعلم، التكوين، اليد العاملة) مما أدى الى ارتفاع معدل البطالة سنة 2016-2017 وأيضا الاعتماد المفرط على ريع المحروقات أعاق التطور الصناعي في الجزائر، كل هذا أدى إلى عدم التقدم في اتفاق الشراكة الأورو متوسطية– الجزائرية مما أثر سلبا على اقتصاد الجزائر.

المبحث الثالث: آفاق الجزائر من اجل الانضمام إلى تكتل البريكس

يعد انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس مسألة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية، من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على معايير وشروط التي يتوجب على الجزائر مراعاتها، وتحدياتها واهم مكاسبها في حلة قبول عضويتها في المجموعة.

المطلب الأول: معايير وشروط الانضمام لتكتل البريكس

أ. عناصر القوة التي يجب ان تتوفر في الدولة طالبة العضوية[1]

من أجل أن تنظم أي دولة الى تكتل البريكس يجب أن تحقق جملة من الشروط والمعايير قبل ذلك، فهذه التكتلات، و يتوجب على البلد الطالب للعضوية أن تتحقق فيه جملة من الشروط، لكل دولة عناصر تحدد قوتها وتتمكن من خلال توظيفها تحقيق أهدافها الحالية، وعلى هذا الأساس يمكننا معرفة المعايير أو شروط الانضمام لتكتل البريكس، وبناء على ذلك فإن مختلف المفكرين حاولوا تحديد عناصر القوة الرئيسة، فالخبير السياسي "كينيث والتز" حدد أن هناك خمسة عناصر مختلفة لقياس قوة الدولة:

- عدد السكان والامتداد الجغرافي.
- الموارد الطبيعية التي تضمها.
- وضعها الاقتصادي.
- استقرار النظام السياسي.
- قوتها العسكرية.

بينما يري المؤرخ البريطاني "بول كينيدي" أن عوامل القوة في القرن العشرين تكمن في:

- حجم السكان.
- مستوى التمدن.
- المستوى الصناعي.
- استهلاك الطاقة.
- حجم الناتج الصناعي.
- القوة العسكرية.
- ويمكن إضافة هنا القوة الدبلوماسية والوسائل الرمزية والثقافية التي أصبح لها دور كبير في بناء قوة الدولة.
- الشروط المحيطة ب الاقتصاد الكلي **macro-économique**
- حجم السوق والمنشآت.
- درجة السيولة الاقتصادية.
- مستوى الفساد.
- الانفتاح الاقتصادي.

[1] محمد بن عمر، ادم جاب الله، الأدوار الجديدة لمجموعة البريكس في النظام الاقتصادي العالمي بين التحديات الاقتصادية والتطلعات السياسية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019 ، ص 19.

- التنوع ونمو الصادرات.

هناك كثير من المعايير تسمح بتحديد قوة اقتصاد الدول ومن بينها:[1]

- تقدم في سير التجارة الخارجية وزيادة المبادلات التجارية.
- صعود منتظم حسب **PIB** ولي دخل الأفراد.
- حضور الرؤوس الأموال الخارجية على المدى الطويل.
- منشآت بمقاييس عالمية.
- الاقتصاد المتنوع الذي لا يستقر فقط على تصدير المواد الأولية.
- اقتصاد صاعد يقدم عروض لتقريب المتعهدين ورعاية الديناميكية الديموغرافية وزيادة عدد المستهلكين.
- استحسان بخصوص المستقبل وحماسة محمولة من طرف شبابها بالإضافة إلى أنهم مثقفين بمجتمعهم.

ب. أهم المعايير التي حددتها البريكس من اجل الموافقة على انضمام دول جديدة:

من خلال عناصر القوة السابقة يمكننا تحديد المعايير التي يجب ان تتمتع بها الدولة الراغبة في دخول تكتل البريكس وهي كالاتي: [2]

1. **المعيار الأول: السكان والموقع الجغرافي**

يعتبر الموقع الجغرافي عامل أساسي في اختيار الدولة، كما يجب أن يكون التعداد السكاني كبير بما يكفي على الأقل 100 مليون شخص، لتشكل سوقا محليا مهما كمنفذ للصناعة المحلية وللواردات اللازمة معا لتحقيق التوازن التجاري، فكلما كان سكان الدولة أصغر سنا وأفضل تعليما، مع ارتفاع معدل محو الأمية لدى الإناث، يزيد النمو الاقتصادي للدولة.

2. **المعيار الثاني: النمو الاقتصادي المحتمل**

حيث يحسب هذا المعيار اساس مسار النمو طويل الأجل، لمدة تصل إلى 10 سنوات، ويقدر بنسبة (5%) تقريبا، ويقوم على التفاعل بين زيادة رأس المال ومقدار العمل والتقدم التقني، بما يؤثر على مستوى النشاط، وفقًا لنموذج الاقتصادي الأمريكي الكلاسيكي الجديد "روبرت سولو"، ويعني هذا المعيار أيضا:

- النمو في الناتج المحلي الاجمالي لدولة.
- المستوى المعيشي للأفراد.
- معدل البطالة التضخم ومستويات الفقر في الدولة.

3. **المعيار الثالث: التحضر الرئيسي أو الديناميكي**

ويمكن التساؤل في هذا المعيار هل تسمح المدينة بتطوير النقل والوصول إلى مياه الشرب والكهرباء، مما يسهل التجارة؟

4. **المعيار الرابع: الحاجة إلى البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية للبلد**

[1] محمد بن عمر، ادم جاب الله، مرجع سابق، ص21

[2] إسلام إبراهيم حسين، **تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية**، ماجيستر كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2021، ص 371.

ويكون ذلك من خلال بناء الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية عالية السرعة والمطارات والبنية التحتية للطاقة.

5. **المعيار الخامس: الاستقرار السياسي**

بغض النظر عن نوع النظام السياسي، والذي يسمح بتنفيذ المشاريع طويلة المدى، ويُظهر النموذج الصيني أن التنمية الاقتصادية لا ترتبط بالضرورة مع الانفتاح الديمقراطي، ولكنه يوضح أن وجود قوة مستقرة ومجهزة برؤية طويلة الأجل ومؤسسات مستقرة، يجعل من الممكن تنفيذ سياسات الأعمال واسعة النطاق.

6. **المعيار السادس: موافقة الدول الخمسة**

تحتاج أي دولة ترغب بالعضوية في مجموعة البريكس ان تتحصل على الموافقة بالأجماع من الدول الخمسة الأعضاء في مجموعة البريكس.

المطلب الثاني: تحديات الاقتصاد الجزائري من اجل الانضمام إلى تكتل البريكس

تعتبر الجزائر أن الانضمام إلى البريكس يتطلب مواصلة الجهود في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير، وأيضا رفع الناتج الداخلي الخام ما فوق 200 مليار دولار، أن الانضمام إلى بريكس سيكون مكسب كبير وهو في حد ذاته تحدي كبير يفرض علينا واجبات تتطلب منا بذل كل الجهود الممكنة لتحقيقها[1]، ومن التحديات التي تواجه الجزائر نذكر:

1. **التحديات الاقتصادية**

التنويع الاقتصادي يجب على الجزائر زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، حسب ما رأيناه فيما سبق يعتمد الاقتصاد الجزائري في مجمل مدخلاته من العملة الصعبة على إيرادات قطاع المحروقات بنسب تتراوح بين 90 % و97 % من اجمالي صادراته، يحتاج الاقتصاد الجزائري الى تنويع قاعدة اقتصاده وخلق قطاعات جديدة تكون مولدة لدخل، وتقليل الاعتماد على مورد واحد، يمكننا القول ان تحدي الجزائر يكمن في الانتقال الى مرحلة جديدة تعتمد على الصناعة والزراعة والتكنولوجيا الحديثة، وبناء اقتصاد مكتفي ذاتيا في اغلب الاقطاعات.

تحسين تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد وتعزيز بيئة الاعمال من خلال إصلاحات هيكلية وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، هذا من اجل زيادة ثقة الدول وخصوصا دول البريكس، من اجل جذب استثمارات دوله وبناء علاقة شفافية معها تساعد على زيادة فرص الجزائر في الانضمام لهذا التكتل.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة منه استقرار السياسات المالية والنقدية (سعر الصرف، معدل الفائدة، الرقابة على النقد، سياسة التصدير والاستيراد، سياسات الاستثمار)، بما ان البريكس يعتزم على انشاء عملة موحدة فان الجزائر كدولة تعتزم الانضمام الى هذه المجموعة ملزمة على إعادة النضر وضبط سياساتها النقدية والمالية.

[1] عقبة عياد، رأي اليوم صحيفة عربية مستقلة، موقع (www.raialyoum.com) ، 22 ماي 2023.

تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ويتناسب مع نمو اقتصاديات دول البريكس.

تبني استراتيجية اقتصادية فعالة للتكيف وإعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية الداخلية تقوم على تعبئة الموارد وتثمين الإنجازات الاقتصادية الوطنية والاعتماد بشكل رئيسي على الإمكانيات الذاتية، فالاقتصاد الجزائري يتوفر على موارد هامة وإمكانيات معتبرة تستدعي طرق جديدة لتعبئتها من خلال تطوير الفروع وترقية الأنشطة الاقتصادية في القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات. **1**

تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة، إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة تأهيل وتنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة، الشرط الأساسي لتطورها وتطور الاقتصاد الجزائري.[2]

تأهيل المؤسسات الصناعية في إطار الشراكة مع مؤسسات أجنبية مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها وتحسين جودتها، وبالتالي قدرة هذه المؤسسات في التوجيه لتصدير، كما على الدولة أن تسهر على عملية تأطير وتسهيل عقود الشراكة هذه.[3]

جذب الاستثمارات الأجنبية، ومحاولة استقطاب الاستثمارات العربية والجزائرية الموجودة بالخارج، وذلك بالعمل على تهيئة بيئة استثمارية مستقرة وثابتة وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية ، إلى جانب تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لعمليات الاستثمار الأجنبي، وإزالة القيود أمامها محاولين قدر الإمكان أن تنتجه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.[4]

2. التحديات التجارية:

تحتاج الجزائر الى تعزيز وزيادة التبادل والعلاقات التجارية مع الأعضاء الحاليين في تكتل البريكس انظر الجدول في الصفحة التالية:

[1]رشيدة اوبختي، محمد بن بوزيان، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد 16، ديسمبر2016، ص 214-215

[2]رشيدة اوبختي، محمد بن بوزيان، نفس المرجع السابق

[3]نفس مرجع سابق، ص215

[4]رشيدة اوبختي، محمد بن بوزيان ، نفس المرجع السابق،ص215

الجدول رقم (13): اهم 10 شركاء تجاريين للجزائر فترة (2019-2020)

القيمة: (مليون دولار امريكي)

اهم الدول المستورد منها	القيمة	اهم الدول المصدر اليها	القيمة
الصين	5782.35	إيطاليا	3444.18
فرنسا	3646.30	فرنسا	3257.06
إيطاليا	2424.79	اسبانيا	2341.37
اسبانيا	2139.20	تركيا	2121.44
تركيا	1478.43	الصين	1164.82
الولايات المتحدة	1400.98	تونس	1032.47
الارجنتين	1384.04	هولندا	1025.93
	1336.36	اليونان	1025.93
روسيا	857.99	ماليزيا	778.66
الهند	731.88	البرازيل	726.98

المصدر من اعداد الطلبة اعتمادا على تقرير الجمارك الجزائري السنوي 2020

يتضح لنا من القراءة الأولية للجدول (13) ان الصين تتصدر القائمة كأول وأكبر مورد للجزائر بقيمة 5782.35 مليون دولار خلال (2019-2020)، تلتها فرنسا إيطاليا اسبانيا تركيا، ونرى ان أن إيطاليا هي الوجهة الأولى بالنسبة للصادرات الجزائرية بقيمة3444.18 مليون دولار، تليها فرنسا وإسبانيا وتركيا والصين ونجد دولا أخرى من أعضاء تكتل البريكس في جدول اهم 10 شركاء التجارية للجزائر منها الهند، روسيا، البرازيل.

و تحدي الجزائر هنا هل هي قادرة على تعزيز التبادل التجاري مع الدول الأعضاء في البريكس و الاستفادة من انضمامها الى هذا التكتل من خلال زيادة صادراتها الى هذه الدول خارج قطاع المحروقات، و تخفيض فاتورة وارداتها، و جدب الاستثمارات المباشرة ولاستفادة من خبرة هذه الدول فيما يخص تكنولوجيا وصناعة الادوية التي تتميز بها الهند و القدرات الصينية فيما يعرف بعقود البناء والاستغلال (بي او تي) من اجل انشاء البنى التحتية في الجزائر مثل الطرق والموانئ والمطارات، وتطوير البنية التحتية الرقمية، مثل شبكات الاتصال عالية السرعة.

من التحديات التي تواجه الجزائر هي كيفية تفادي الوقوع في نفس المشاكل التي أدت الى تحقيق نتائج سلبية في اتفاقياتها الإقليمية السابقة، مثل سياسة (رابح-رابح) مع الاتحاد الأوروبي التي راينا عكس ذلك في ارض الواقع حيث كانت عبئا على الطرف الجزائري، و انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كان له أثر ضعيف على التبادل التجاري مع دول المنطقة وتذبذب في الميزان التجاري، ولعل السبب الرئيسي لضعف التبادل هو تجانس هذه الاقتصاديات واعتمادها على صادرات المحروقات.

3. التحديات السياسية:

باعتبار ان هذا الانضمام الى التكتل يضم دول ذات توجهات سياسية مختلفة، فانه يتوجب على الجزائر مراعاة بعض الشروط منها الاستقرار السياسي عامل مهم وضروري من اجل تحقيق التوافق والتعاون مع الأعضاء في البريكس، تحتاج الجزائر الى تعزيز استقرار سياستها الداخلية والخارجية وزيادة التعاون والحوار مع باقي دول البريكس في القضايا ذات الاهتمامات المشتركة.

التوافق السياسي والاقتصادي السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة مهما تجلى الاختلاف بينهما يتوجب على الجزائر ان تركز على الاتفاق مع الدول الأعضاء في البريكس على القضايا السياسية والاقتصادية المهمة دون ان تتعارض مع سياستها عدم الانحياز، حيث يمكن ان يتحقق هذا من خلال الحوار والتفاوض وبناء علاقات دبلوماسية قوية مع الدول والأعضاء الاخرين في المجموعة.

معضلة الاستقطاب ان انضمام الجزائر إلى مجموعة "بريكس" سيُبعدها عن "تجاذب القطبين" ، والحقيقة انه سيضعها في قلب الاجتذابات الدولية، ولا سيما مع الجهود الصينية والروسية لأن تكون المجموعة محاولة لإنهاء الهيمنة الغربية والأحادية الأمريكية في النظام الدولي، وتأسيس نظام آخر متعدد الأقطاب، حيث تبنت المجموعة في أول اجتماع لها في عام 2009 تأسيس نظام دولي ثنائي القطبية، وتسعى المجموعة لتفعيل نظام مالي موازٍ للنظام الدولي الحالي، ولذلك سيثير انضمام الجزائر لمجموعة "بريكس" حفيظة الولايات المتحدة والدول الأوروبية، بينما تعول الأخيرة على الجزائر لأن تكون بديلا لروسيا في مجال الغاز، في حين تسعى للانضمام إلى مجموعة "بريكس"، على نحو سوف ينظر إليه على أنه تحيز جزائري لتكتل اقتصادي ذي أهداف سياسية تقوده موسكو[1].

4. التحديات القانونية:

تواجه الجزائر صعوبة وعراقيل في مواءمة قوانينها وتشريعاتها المحلية مع القوانين والتشريعات العالمية التي تنظم تكتل البريكس، حيث يتعين عليها القيام بعمل إصلاحات قانونية وتعديلات لتتوافق مع المتطلبات العالمية ويتم ذلك من خلال مطابقة في التشريعات على الجزائر ان تقوم بعمل مراجعة شاملة لتشريعات المحلية وتعديلها لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية من اجل انضمامها لمجموعة البريكس، يمكن ان تشمل مثلا (المجالات الاقتصادية والتجارية وحماية حقوق الفكرية ...، الالتزام بالتحكيم الدولي من اجل القضاء على النزاعات المحتملة مع الأعضاء يزيد من الثقة ويعزز الاستقرار).

5. التحديات الثقافية والاجتماعية:

تواجه الجزائر تحدي تنوع و اختلاف الثقافات والقيم الاجتماعية والدينية في حالة انضمامها مع باقي اعضاء دول البريكس، قد تصطدم الجزائر بالاختلافات الثقافية بينها وبين الدول الأعضاء في تكتل البريكس، تحتاج الجزائر الى تعزيز التفاهم والتعاون الثقافي مع هده البلدان من خلال تبادل الخبرات والممارسات الثقافية وتعزيز الروابط الاجتماعية وتقليل الاختلافات الثقافية والفنية، شريطة الحفاض

[1] عمرو عبد العاطي، موقع الجزائرية للأخبار، مقالة بتاريخ 13 نوفمبر 2022 https://dzayerinfo.com

على الهوية الثقافية ، فمن المهم ان تضع الجزائر إجراءات للحفاض عليها حيث يجب ان يكون توازن بين الانضمام الى التكتل وتجنب الثقافات الجديدة من اجل حفض الثقافة والهوية الجزائرية الاصيلة.

المطلب الثالث: مكاسب الجزائر في حالة قبولها في تكتل البريكس

يمكننا القول ان انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس سيمكنها من عدة مكاسب على جميع الاصعدة كنقل التكنولوجيا ، استحداث اتفاقيات تفاضلية الاستفادة من تمويلات جديدة ،ويمكننا تعديد بعض هده المكاسب التي ستتحصل الجزائر عليها في حالة قبول عضويتها وهي كالاتي : [1]

1- تعزيز الشراكة الاقتصادية:

سيدفع انضمام الجزائر إلى المجموعة التي تضم اقتصاديات دولية ناشئة إلى تأسيس شراكات اقتصادية مع تلك الدول على النحو الذي يزيد من التعاون لتحقيق المكاسب المشتركة، والاستفادة من القواعد الصناعية القوية بتلك الدول، وخاصة بعد تساؤلات جزائرية متعددة حول جدوى الإبقاء على اتفاق الشراكة الأورومتوسطي الموقع في عام 2005 بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الذي تعتبره الجزائر مجحفاً لبلاد، باعتبار أن الجزائر لا تستفيد منه بقدر استفادة الاتحاد الأوروبي، وهذا حسب ما رأيناه في المبحث الثاني في ما يخص الخلافات بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، حيث تشير الانتقادات الجزائرية له إلى أنه يدر أرباحاً كبيرة على أوروبا على حساب اقتصاد الدولة المبني على عائدات صادرات الوقود الأحفوري.

2- الاستفادة من تمويل بنك التنمية الجديد:

على الرغم من تحقيق الاقتصاد الجزائري مكاسب في أعقاب ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي في السوق العالمية على خلفية العمليات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا، تسعى الحكومة الجزائرية إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية بهدف تقليل الاعتماد على مبيعات الوقود الأحفوري، ولا سيما مع التوقعات بعودة أسعار النفط إلى مستوياتها التقليدية بعد انتهاء الأزمة، ولذلك أقرت الحكومة قوانين جديدة تهدف لجعل الاقتصاد أكثر انفتاحاً وتشجيعاً للاستثمار الأجنبي. وسيسمح انضمام الجزائر لمجموعة "بريكس" بالحصول على تمويل من بنك التنمية الجديد الذي أسسته المجموعة برأس مال 100 مليار دولار لتمويل مشاريع التنمية في الدول الأعضاء لمشروعات استثمارية ضخمة في القطاعات الصناعية والخدمية.

3- تعزيز فرص تأسيس نموذج تنموي:

يساعد انضمام الجزائر للمجموعة على الاستفادة من خبرات الاقتصاديات الاعضاء بها، مثل الخبرات الصينية في البنى التحتية، والروسية في الزراعة والتكنولوجيا العسكرية والطبية، وكذلك تجاربها الرائدة في قطاعات معينة كالصناعة، واستغلال الثروات لتأسيس نموذج تنموي جزائري جديد بديل للاقتصاد المبني على عائدات النفط والغاز الطبيعي، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وبناء اقتصاد قوي متنوع قادر على الصمود في مواجهة الأزمات.

[1] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق https://dzayerinfo.com

4- تفعيل سياسة تنويع الشركاء الدوليين:

في ظل نظام دولي يشهد جملة من التحولات التي تشير إلى انتهاء الهيمنة الأمريكية والغربية عليه، وتحول القوة من الغرب إلى الشرق ممثلاً في روسيا والصين، بدأت بعض دول المنطقة في السعي إلى تنويع علاقاتها وشراكاتها الدولية، بحيث لا تكون مرهونة فقط بالحليف الأمريكي الذي يقلل من انخراطه في قضايا وأزمات المنطقة في ظل الاستراتيجية الأمريكية للتحول تجاه آسيا للحفاظ على المصالح الأمريكية التي أصبحت أكثر ارتباطاً وتأثراً بالتطورات الآسيوية.

وتأتي محاولة الجزائر الانضمام لمجموعة "بريكس" في إطار مساعيها لتنويع شراكاتها الدولية بما يتوافق مع المصالح والاهتمامات الجزائرية ، ففي الوقت الذي تسعى فيه إلى إمداد الدول الأوروبية بالغاز الطبيعي بعد توقف إمداداته الروسية في أعقاب الحرب الروسية-الأوكرانية، واعتبار عديد من تلك الدول الغاز الجزائري بديلاً للغاز الروسي، فإنها تبدي رغبة في الانضمام لمجموعة "بريكس" التي تضم روسيا ، وبعد يوم واحد من تقديم الحكومة الجزائرية طلباً للانضمام لـ"بريكس"، وافقت الصين والجزائر على الخطة الخمسية الثانية للتعاون الاستراتيجي الشامل التي تغطي الفترة من عام 2022 إلى عام 2026، والتي تهدف إلى مواصلة تكثيف التعاون بين البلدين في مجالات متعددة، بما فيها الاقتصاد والتجارة والطاقة والزراعة والعلوم التكنولوجية والفضاء، إضافة إلى تعزيز المواءمة بين استراتيجيات التنمية للبلدين.

5- استمرار صادرات الغاز والنفط:

دفع توقف إمدادات الطاقة الروسية للدول الأوروبية في أعقاب الحرب الروسية-الأوكرانية الدول الأوروبية لتسريع خطواتها من أجل تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري، وضخ المزيد من الاستثمارات في الطاقة المتجددة، وبما يتوافق مع تعهداتها في إطار التزاماتها الدولية بمواجهة ظاهرة تغير المناخ، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع صادرات الطاقة الجزائرية لأوروبا مستقبلا، التي هي الآن في تزايد لتعويض النقص في الإمدادات الروسية.

ومن دون شك، فإن انضمام الجزائر لمجموعة "بريكس" سيضمن استمرار صادرات النفط والغاز الجزائري التي تمول عائداتهما ميزانية الدولة وجهودها للتنويع الاقتصادي للصين التي تعد أكبر مستورد للطاقة في العالم، فضلاً عن إمكانية تخصيص بكين جزءاً من استثماراتها في صناعة النفط والغاز الجزائريين.

6- دعم توجهات السياسة الخارجية وتأكيد مبدا عدم الانحياز:

يساهم انضمام الجزائر إلى مجموعة "بريكس" في تعزيز التحول اللافت في السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس عبد المجيد تبون، والقائم على السعي نحو تأسيس نظام اقتصادي جديد يضمن التكافؤ والمساواة بين مختلف الدول حسبما صرح خلال اللقاء الإعلامي الدوري مع الصحافة الوطنية، ويشكل الانضمام امتدادا لسياسة الجزائر التاريخية والسياسية كدولة رائدة في حركة عدم الانحياز، وقد ذكر الرئيس الجزائري أن انضمام دولته للمجموعة يأتي في إطار سعيها للابتعاد عن الاستقطابات الدولية.

خلاصة الفصل الثاني

ختاما يمكننا القول أن الجزائر دولة ذات وزن استراتيجي في المنطقة، بمواردها الطبيعية، موقعها الجغرافي المتميز، ولكن تواجه الجزائر تحديات في قطاع الاقتصاد، انطلاقا من اعتمادها المفرط على النفط والغاز الطبيعي وقلة التنوع الاقتصادي، وأيضا تواجه تحديات في ترسيخ وتعزيز التكامل الإقليمي والاستفادة من فرص التبادل التجاري في المنطقة.

ولأجل التغلب على هذه العقبات، انضمت الجزائر إلى بعض مناطق التبادل الحر في المنطقة وتسعى إلى الانضمام إلى تكتل البريكس، يعتبر الانضمام إليه فرصة لتعزيز التجارة وتعميق التعاون الاقتصادي، ولكن يتطلب أيضًا تحقيق التوافق مع المعايير والتحديات المحتملة للاستفادة الكلية من الانضمام إلى هذا التكتل.

الخاتمة العامة

خاتمة

هذا التكتل الاقتصادي الكبير الذي يضم اقتصاديات دول كبيرة يعود بفائدة كبيرة على الإقتصاد الجزائري، في حال قبلت هذه المجموعة انضمام الجزائر كون الجزائر تستقطب استثمارات هذه الدول خاصة بعد الإصلاحات والورشات المفتوحة كإصلاح قانون الاستثمار كذلك يمكن للجزائر أن تستفيد من خبرة وتجربة دول البريكس، خاصة الجانب التكويني، والتكنولوجيا العالمية التي تستعملها هذه الدول، وكذلك التبادلات التجارية سترتفع مع هذه الدول وستضيف الجزائر قيمة مضافة لهذا التكتل كونها تملك ثروات طبيعية كبيرة غير مستغلة، وأراضي فلاحية شاسعة ومصادر متنوعة ومتعددة للطاقة، والتي ستكون محل اهتمام دول البريكس مما يكون صورة لتكتل ناجح للطرفين (سياسة ناجح ناجح).

وهذه أبرز مخرجات البحث فيما يخص الفرضيات التي تم طرحها سابقا، اذ يمكن الإجابة عنها كما يلي:

الفرضية الأولى: ان تحالف البريكس تحالف اقتصادي تشكل من قبل اهم الدول الناشئة الكبرى في العالم، حيت رأينا في المبحث الاول ان مجموعة البريكس تتكون من خمس دول تعتبر من أكبر الاقتصاديات الناشئة وبمعدلات نمو مرتفعة هذه الدول في البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: الجزائر لها مقومات اقتصادية وثروات تؤهلها الى الانضمام لهذا التكتل، من خلال الإحصاءات المدروسة خلصنا ان الجزائر تمتلك موارد متنوعة وخاصة في قطاع المحروقات ولكنها تحتاج الى التنويع في صادراتها كما تحتاج الى القيام بالإصلاحات الاقتصادية، معالجة ظاهرة الفساد في مختلف القطاعات، والورشات المفتوحة.

الفرضية الثالثة: ستحقق الجزائر مكاسب كبيرة تجارية واقتصادية عند انضمامها الى هذا التكتل، لقد رأينا معدل النمو السريع وضخامة الناتج المحلي الاجمالي لتكتل البريكس يؤكد قوة هذا التكتل وأن الجزائر ستستفيد بدرجة كبيرة في حال انضمامها لهذه المجموعة كونها ستدخل سوق كبيرة جدا ومناخ استثماري حقيقي دائم، والأهم من ذلك شركاء تقليديين وثقة عكس الاتفاقيات التي أبرمت مع دول الاتحاد الأوروبي (اتفاق الشراكة الأورو متوسطية) والذي كلف الجزائر خسائر كبيرة.

يتوجب على الجزائر تنويع اقتصادها بدل الاعتماد على مصدر واحد للدخل من اجل مواكبة المنافسة الاقتصادية الدولية.

حاولنا من خلال بحثنا هذا التطرق الى اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري على أبواب دخوله لتكتل البريكس وبيان بعض المكاسب التي سيتحصل عليها في حالة قبوله.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الاطروحات

1. أحلام بعلي، خديجة بوزيدي، الشراكة الأورو جزائرية وبعض آثارها على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2018، ص 44.
2. إسلام إبراهيم حسين، **تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية**، ماجيستر كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2021، ص 371.
3. بشرى بوعافية، دنيا عوامري، دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تنمية الصادرات الجزائرية: الفرص وتحديات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2022/2021، ص 87.
4. سلمى ركيمة، حنان ركيمة، مسارات إدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي الجزائري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2020-2021، ص36.
5. عبد الجليل هجيرة، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016- 2017، ص 77.
6. علاء الدين محمد الجعبري، "واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي"، ماجيستير، جامعة الازهر غزة سنة 2018، ص38
7. لينة صانع، نورية حميمد،"فعالية تنسيق السياسات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس"مدكرة ماستر،جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج،2021/2020، ص33.
8. محمد بن عمر، ادم جاب الله، الأدوار الجديدة لمجموعة البريكس في النظام الاقتصادي العالمي بين التحديات الاقتصادية والتطلعات السياسية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020/2019 ، ص 19.
9. معلم أم البنين، دور تكتل البريكس في النظام الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم سياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2022، ص 2.

المجلات والمقالات

10. أحمد شعشوع، أبو بكر سالم، انعكاس ظاهرة الفساد على الاقتصاد الجزائري: قراءة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلية في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص254.
11. ام البنين معلم، لزهر وناسي، "دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي" ، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد16 العدد 04 ديسمبر 2021، ص751
12. خديجة خالدي، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 2 العدد 2، كلية العلوم الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص88.
13. دحماني الهوارية، عبد القادر دربال، أثار انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 2017/05، ص 187-201.
14. رشيدة اوبختي، محمد بن بوزيان، واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد 16، ديسمبر2016، ص 214-215
15. سامية معتوق، غنية بن حركو ، حراث محمد ، " معضلة الريع في الجزائر" ، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 15 العدد1 (2020) ،ص 187
16. عادل بلجبل،"ضاهرة النشوء الاقتصادي دراسة في المفهوم والمرتكزات،مقالة في مجلة الاقتصاد الصناعي،المجلد09/العدد02(2019)، ص69
17. فاضل عبد القادر، الطاهر شليحي، واقع التجارة البينية الجزائرية-العربية في ضل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAZALE، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد 12، ص 423.
18. ليلى عاشور، سالي موفق، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس نموذجا، مجلة الأكاديمية العلمية العراقية، 2016، ص 6.
19. مولود فضيل، حسين بشين، أثر الاقتصاد الريعي على مؤشرات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الجزائر نموذجا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 02، ص 283.
20. هندة خديري، بلقاسم تويزة، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTAكالية لاندماج الجزائر في سلاسل القيمة العالمية وآفاقها في ضل جائحة كوفيد-19، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد06/العدد: 01(2022)، ص450.

21. وسـن احسـان عبد المنعم،" ترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي-تكتل مجموعة دول البريكس نمودجا، كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين، العدد58 السنة 2020، ص164

التقارير

22. تقرير ضمان "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات"، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022، ص26-27
23. مراجع باللغة الانجليزية
24. BRICS Development bank on agenda of the BRICS summit"
25. BRICS FINANCE MINISTERS AND CENTRAL BANK GOVERNORS STATEMENT
26. http://www.brics.utoronto.ca/docs/210826-finance.pdf
27. The world bank, GDP (current US$) – Algeria

المواقع

28. In Wikipedia"Brics Contingent Reserve Arrangement
29. www.arightsindevelopment.org
30. www.dataalbanckaldamali.org
31. www.datasea.xyz.com
32. www.sis.gov.eg /story (08/05/2023)
33. www.softarabia.com
34. www.xinhuanek.com (06/04/2023)
35. اتفاقية بنك التنمية الجديد www.ndbconsulted.com
36. اتفاقية صندوق الترتيبات الاحتياطية.
37. عقبة عياد، رأي اليوم صحيفة عربية مستقلة، موقع (www.raialyoum.com) ، 22 ماي 2023.
38. عمرو عبد العاطي، موقع الجزائرية للأخبار، مقالة بتاريخ 13 نوفمبر 2022 https://dzayerinfo.com
39. **الموقع الرسمي للبنك** www.NDB.consulted